

مدى ملائمة تخصيصات الموازنة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية
العراقية لتحقيق أهدافها:

دراسة حالة على جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني

**The Appropriateness of Budget Allocations in Iraqi Public
Higher Education Institutions for Achieving Their Objectives:**

**A Case Study of Diyala University and the Foundation of
Technical Education**

إعداد

عمار غازي إبراهيم العزي

(401120028)

إشراف

الدكتور مضر علي عبد اللطيف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

نيسان 2014

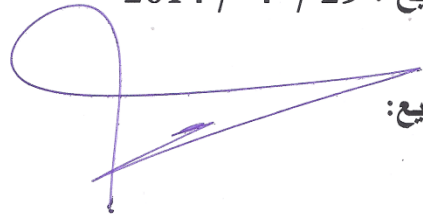
تفويض

أنا الطالب عمار غازي إبراهيم العزي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها

الاسم : عمار غازي إبراهيم العزي

التاريخ : 2014 / 4 / 29

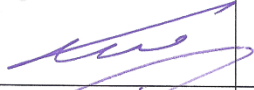
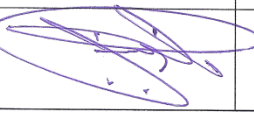
التوقيع:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " مدى ملائمة مخصصات الموازنة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية لتحقيق أهدافها: دراسة حالة على جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني " وأجيزت بتاريخ 29 / 4 / 2014

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم	الجامعة	الصفة	التوقيع
1	أ.د. محمد عطية مطر	جامعة الشرق الأوسط	رئيس اللجنة	
2	د. مضر علي عبد اللطيف	جامعة الشرق الأوسط	مشرفا	
3	د. راضي موسى الحمادين	جامعة الأميرة سمية	ممتحنا خارجيا	

بسم الله الرحمن الرحيم

{اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من

علق (2) اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم

الإنسان ما لم يعلم (5) } " سورة العلق - الآيات 1-5 "

قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

" مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَتَمَسَّكُ فِيهِ بِعِظَمِ سَلَكِ اللَّهِ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ وَلَّى

الْمَلَائِكَةُ لَتَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا رِضًا لَطَالِبِ الْعِلْمِ وَلَّى الْعَالَمَ لَيْسْتَ غُفْرَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ

وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالْحَيَاتَانِ فِي جَوْفِ الْمَاءِ وَلَّى فَضَلَ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَهْضَلِ

الْقَمَرِ لَيْلَةً الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَلَّى الْعُلَمَاءَ وَرَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَلَّى الْأَنْبِيَاءَ لَمْ

يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ "

رواه الترمذي (2682)

شكر و امتنان

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وزنة عرشه ومداد كلماتك لما أنعمت به علي وتفضلت . والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وبعد ...

وأنا انهي هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور مضر عبد اللطيف، على الرعاية العلمية التي شملني بها طوال مدة إشرافه على هذه الرسالة من خلال المتابعة المستمرة والملاحظات القيمة والآراء السديدة التي كانت خير عون في ترصين هذا العمل والمساعدة في إنجازه بهذا الشكل والمضمون. أتمنى له التوفيق والنجاح والسعادة الدائمة جزاه الله عني كل خير ..

كذلك أوجه شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد مطر والدكتور راضي الحمادين لقبولهم مناقشة رسالتي، وما أبدوه من توصيات ونصائح وملاحظات علمية من شأنها دعم هذه الأطروحة وتقويمها ووضعها في مسارها الصحيح وإظهارها بالشكل المناسب ..

والشكر الى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العيسى، المستشار الثقافي العراقي في الأردن ، وجميع موظفي الملحقة الثقافية العراقية..

وأُتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذة جامعة الشرق الأوسط وخاصة عميد وأساتذة كلية الأعمال الذين أسهموا في تدريسي خلال مدة دراسة الماجستير، وإلى الدكتور علي اللايث الذي أبدى لي المساعدة في دراستي ..

ومن واجب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بشكري وتقديري إلى منتسبي جامعة ديالى وخاصة قسم الشؤون المالية وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي لما أبدوه من مساعدة في الحصول على البيانات المالية لجامعة ديالى. وأتقدم بشكري أيضا إلى منتسبي هيئة التعليم التقني وخاصة قسم الشؤون المالية لما أبدوه من مساعدة في توفير البيانات المالية الخاصة بالهيئة ..

وأُتقدم بشكري وتقديري إلى عميد وأساتذة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى، ومنتسبي دائرة البعثات في رئاسة جامعة ديالى لما أبدوه لي من مساعدة في منحي الإجازة الدراسية ..

وأُتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أخواني فاروق العزي ومهند العزي وإلى جميع أخواتي، وإلى العم الحاج أحمد مالح المجعي وعمتي الغالية الحاجة أم رائد..

وأُتقدم بالشكر والامتنان لأخوتي ورفاقي الذين وقفوا بجانبني وكل من ساعدني خلال فترة دراستي أخي معن العزي وأخي محمد العزي وأخي مروان العزي وأخي رائد مالح وأخي مؤيد مالح وأخي قصي مالح، والأخ احسان داخل والأخ نزار الشيبلي والأخ عدنان العبيدي والأخ عدنان الدليمي والأخ مصطفى التويجري والأستاذ شامل التويجري والأخ عبد الكريم العاني والأخ غالب الدليمي والأخ حكمت أحمد العزي والأخ صالح العبيدي والأخ محمد الزهيري والأستاذ صلاح الدليمي ..

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع إخوتي وزملائي وكل من مد يد العون وقد ذكره قلبي ولم يذكره قلمي .

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة عرفاناً

إلى روح جميع شهداء العراق الأبرياء إجلالاً

إلى نبع الحنان ونبض الحياة الذي يسري في عروقي

والدتي العزيزة حباً وإكراماً

إلى روافد الحب والوفاء والإخلاص إخوتي وأخواتي

.... فخراً واعتزازاً

إلى توأم الروح وعبق الأنفاس زوجتي الغالية

وفاء وامتناناً

عمار

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض	ب
إجازة الرسالة	ج
جزء من سورة العلق	د
حديث نبوي شريف	هـ
الشكر والتقدير	و
الإهداء	ح
المحتويات	ط
قائمة الجداول	ل
قائمة الملاحق	م
الملخص باللغة العربية	ن
الملخص باللغة الانكليزية	ع
الفصل الاول : مقدمة عامة للدراسة	-
1-1 تمهيد	2
2-1 مشكلة الدراسة	4
3-1 أهمية الدراسة	5

5	1-4 حدود الدراسة
6	1-5 التعريفات الإجرائية
-	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
8	1-2 مفهوم الموازنة العامة للدولة
8	2-2 تعريفات الموازنة العامة
10	2-3 أهمية الموازنة العامة
12	2-4 أنواع الموازنات العامة
19	2-5 الموازنة في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
20	2-6 طريقة الإعداد لموازنة البنود في العراق
25	2-7 خصوصية ومراحل إعداد الموازنة وتبويباتها في الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي
41	2-8 الدراسات السابقة
-	الفصل الثالث : منهجية الدراسة
51	1-3 المقدمة
51	2-3 منهج البحث المستخدم
51	3-3 مجتمع الدراسة والعينة
52	3-4 أساليب جمع المعلومات
53	3-5 المعالجة الإحصائية
-	الفصل الرابع : تحليل النتائج

55	1-4 المقدمة
56	2-4 نبذة عن جامعة ديالى وأهدافها
59	3-4 أسئلة الدراسة بالنسبة لجامعة ديالى
92	4-4 الموازنة الاستثمارية (جامعة ديالى)
101	5-4 نبذة عن هيئة التعليم التقني وأهدافها
107	6-4 أسئلة الدراسة بالنسبة لهيئة التعليم التقني
-	الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات
136	1-5 الاستنتاجات
141	2-5 التوصيات
145	قائمة المراجع
145	1.المراجع باللغة العربية
151	2.المراجع باللغة الانجليزية
154	ملحق رقم 1 - أسئلة مقابلات الدراسة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 - 4)	التبويبات الرئيسية ونسبة توزيع المخصصات عليها من المجموع المخصص الكلي لكل سنة / جامعة ديالى	60
(2 - 4)	التبويبات الرئيسية ونسبة الإنفاق الفعلي من المجموع الفعلي الكلي لكل سنة / جامعة ديالى	61
(3 - 4)	الوضع المالي لجامعة ديالى (2008) / النفقات	64
(4 - 4)	الوضع المالي لجامعة ديالى (2009) / النفقات	68
(5 - 4)	الوضع المالي لجامعة ديالى (2010) / النفقات	71
(6 - 4)	الوضع المالي لجامعة ديالى (2011) / النفقات	74
(7 - 4)	الوضع المالي لجامعة ديالى (2012) / النفقات	77
(8 - 4)	التغير في النفقات الفعلية سنويا بالنسبة لسنة الأساس (2008) جامعة ديالى	83
(9 - 4)	التغيير في التخصيصات سنويا بالنسبة لسنة الأساس (2008) / جامعة ديالى	86
(10 - 4)	النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2009	93
(11 - 4)	النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2010	95
(12 - 4)	النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2011	97
(13 - 4)	النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2012	98
(14 - 4)	التبويبات الرئيسية ونسبة توزيع التخصيصات عليها من المجموع المخصص الكلي لكل سنة / هيئة التعليم التقني	108
(15 - 4)	التبويبات الرئيسية ونسبة الإنفاق الفعلي من المجموع الفعلي الكلي لكل سنة / هيئة التعليم التقني	109
(16 - 4)	الوضع المالي لهيئة التعليم التقني (2008) / النفقات	112

115	الوضع المالي لهيئة التعليم التقني (2009) / النفقات	(4 - 17)
118	الوضع المالي لهيئة التعليم التقني (2010) / النفقات	(4 - 18)
121	الوضع المالي لهيئة التعليم التقني (2012) / النفقات	(4 - 19)
126	التغيير في النفقات الفعلية سنويا بالنسبة لسنة الأساس (2008) هيئة التعليم التقني	(4 - 20)
129	التغيير في التخصيصات السنوية بالنسبة لسنة الأساس (2008) هيئة التعليم التقني	(4 - 21)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم 1	أسئلة المقابلات لجامعة ديالى وهيئة التعليم التقني	155

الملخص

مدى ملائمة مخصصات الموازنة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية لتحقيق

أهدافها: دراسة حالة على جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني

إعداد : عمار غازي إبراهيم العزي

إشراف : الدكتور مضر علي عبد اللطيف

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة مخصصات الموازنة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية مع أهدافها المعلنة من قبل هذه المؤسسات، و قد استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة بالتطبيق على مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية و هما جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني. وقام الباحث بدراسة الموازنة لهاتين المؤسستين لخمس سنوات (2008 - 2012)، كما أجرى مقابلات مع مسؤولين ماليين من المؤسستين يتعاملون مباشرة مع الموازنة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم ملائمة مخصصات الموازنة مع الأهداف المعلنة من قبل جامعة ديالى و هيئة التعليم التقني، حيث كانت أغلب مخصصات الموازنة لجامعة ديالى وهيئة التعليم التقني هي رواتب. كما لم يؤخذ بعين الاعتبار الموازنة التخمينية التي تضعها هاتين المؤسستين بصورة كبيرة من قبل دائرة الموازنة في وزارة المالية بحيث تقوم بفرض تخصيصات قد تكون الجامعة ليست بحاجة لها أو قد تكون الجامعة بحاجة إلى تخصيصات ولا توفرها لها دائرة الموازنة. كما وجدت الدراسة انحرافات

كبيرة في تفاصيل صرف بنود الموازنة بين ما هو مخطط و ما ينفذ فعليا، و كذلك وجدت الدراسة انحرافات في مبالغ البنود فيما بين سنوات الدراسة.

و أوصت الدراسة بأن يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية و دائرة الموازنة في وزارة المالية من خلال وضع خطط مسبقة توضح فيها هذه المؤسسات أهدافها وحاجتها الأساسية من مخصصات الموازنة مع أخذ هذه الخطط بعين الاعتبار من قبل دائرة الموازنة وتلبية حاجة هذه المؤسسات حسب أولوياتها الفعلية . كما أوصت الدراسة مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية أن تفتح المجال لفروعها من كليات ومعاهد للمشاركة الفعلية في وضع الموازنة والتخطيط لها للوصول إلى موازنة سنوية تلبي حاجة الكل وتحقق أهداف المؤسسة وتجنب بقدر الإمكان الإخفاقات والتجاوزات و المناقلات الكبيرة الحاصلة في الموازنة لهذه المؤسسات .

The Appropriateness of Budget Allocations in Iraqi Public Higher Education Institutions for Achieving Their Objectives:

A Case Study of Diyala University and the Foundation of Technical Education

Prepared by: Ammar Ghazi Ibrahim Al-Ezzi

Supervised by: Dr. Modar Ali Abdullatif

This study aimed at exploring how appropriate budget allocations in Iraqi public higher education institutions are for achieving the stated objectives of these institutions. To do so, it used a case study approach applied on two Iraqi public higher education institutions, which are the University of Diyala and the Foundation of Technical Education. The researcher analysed the budget for these two institutions over five years (2008-2012), and conducted interviews with financial officers who deal with the budget from both institutions.

The study found that the budget allocations in both the University of Diyala and the Foundation of Technical Education do not achieve the stated objectives for both institutions, as most allocations are for salaries. It was also found that the budget department in the Ministry of Finance did not sufficiently take into account the initial budget prepared by either of the two institutions, and therefore it allowed for some unnecessary allocations and

omitted some necessary allocations. The study also found significant differences between the details of the allocations in the budget and the actual expenditures by both institutions, and also found differences among figures for some budget items among the years covered in the study.

The study recommended that more coordination exist between Iraqi public higher education institutions and the budget department in the Ministry of Finance, where the institutions prepare plans including their objectives and needs, and the budget department takes these amounts into account when allocating budget items. The study also recommended that Iraqi public higher education institutions allow more participation by faculties in planning the budget in order for it to be more optimal and achieve the institutions' objectives and needs, and avoid as much as possible failures and changes in allocating budget items in practice by these institutions.

الفصل الأول

مقدمة عامة عن الدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 حدود الدراسة

5-1 التعريفات الإجرائية

الفصل الأول

1-1 تمهيد

إن مفهوم الموازنة العامة للدولة يعتبر من التقاليد التي تعود بجذورها إلى الماضي البعيد. وقد أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث ، ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم ، مهما كان نظامها السياسي ، وشكل الحكومة الموجودة فيها . فبدون الموازنة العامة يصعب أن تسير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما . وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها ، وبدونها تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الإتجاه المخطط له . (اللوزي، وآخرون ، 1997)

وتعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة البرنامج المالي الذي تضعه الدولة لتسيير العمل في جهازها الإداري ، وبالتالي فإن الموازنة العامة تعبر عن أداة بالأرقام لترجمة سياسات السلطة التنفيذية وأهدافها السياسية والإقتصادية والمالية والإجتماعية .

والموازنة العامة في العراق يتم إقرارها من قبل مجلس النواب العراقي طبقا لأحكام البند (أولا) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (73) من الدستور (قانون الموازنة، 2013). ويطبق العراق الموازنة التقليدية (موازنة البنود) وتنقسم هذه الموازنات إلى قسمين هما الإيرادات والنفقات العامة، ويهدف هذا التقسيم إلى المساعدة في الإلتزام بالمواد الواردة بالموازنة . إن عملية إعداد الموازنة في العراق تقوم على تقدير مبالغ التخصيصات لكل التبويبات والبنود بالموازنة للسنة القادمة مع الأخذ بعين الإعتبار التقديرات للنفقات الفعلية للسنة السابقة وكذلك تبويب الموازنة إلى بنود تظهر أوجه الإنفاق النهائي ومن ثم إرسالها إلى مجلس الوزراء لتنفيذها بعد أن يتم إجراء التعديلات عليها وإقرارها

والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب العراقي بصفته السلطة التشريعية العليا للدولة (المهاييني وسلوم، 2007).

وبالنسبة للجامعات الحكومية العراقية فإن الموازنة السنوية المقررة لهذه الجامعات تلعب دوراً أساسياً وكبيراً في بناء هذه الجامعات وأن التطور في حجم النشاط في الجامعات الحكومية العراقية وما زاده في حجم الإنفاق يتوجب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في تبويبات الموازنة الخاصة بهذه الجامعات من أجل تحقيق أهدافها. ويجب أن تكون الموازنة التخطيطية ذات فاعلية لاينتهي دورها بمجرد إعدادها بل لابد من متابعة ورقابة وتنفيذ بنودها حتى يتم التأكد من أن التنفيذ يسير وفق ماحدد له في هذه الموازنة .

ولأهمية تبويبات الموازنة العامة في تحقيق اهدافها التي وضعت من اجلها جاءت هذه الدراسة لتقييم تبويبات وبنود الموازنة في الجامعات العراقية الحكومية من حيث :

1. مدى التوافق بين أهداف الجامعات وتخصيصات المبالغ في تلك الجامعات
2. مدى استخدام إدارتها لهذه التخصيصات في محلها الصحيح
3. التعرف على المعوقات التي تحد من تخصيصات هذه التبويبات بالشكل الملائم للذي خصصت لأجله، وتقييم الأداء بقصد الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

1-2 مشكلة الدراسة :

وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الواقع العملي لإعداد الموازنة الحكومية العامة والعوامل الممكن أن تؤثر في تبويب الموازنة ووضع التخصيصات لها في مؤسسات التعليم العالي العراقية ويجب أن تكون هذه المخصصات ضمن ما يخدم تحقيق أهدافها .

ولبحث ذلك تقوم هذه الدراسة بأخذ حالة هيئة التعليم التقني وجامعة ديالى كأمثلة لبحث هذه المشكلة في مؤسسات التعليم العالي العراقية .

وقام الباحث باختيار هاتين المؤسستين للأسباب التالية :

1. لان مؤسسة هيئة التعليم التقني هي من أكبر مؤسسات التعليم العالي, لكونها تضم عدد كبير من الكليات التقنية , والمعاهد التقنية والفنية المنتشرة في كل محافظات العراق .

2. كونه موظف مالي يعمل في جامعة ديالى

تتمثل إسئلة الدراسة بما يلي :

1. ما مدى ملائمة مخصصات الموازنة في كل من جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني لتحقيق أهدافها ؟

2. هل هناك أية إنحرافات بين الموازنة الخاصة بجامعة ديالى وهيئة التعليم التقني والنتائج الفعلية لهاتين المؤسستين ؟ وما أسباب ذلك ؟

3. هل هناك أية تغييرات لافئة للنظر خلال السنوات التي تغطيها الدراسة في قيم تخصيصات الموازنة وأداء جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني ؟ وما أسباب ذلك ؟

1-3 أهمية الدراسة :

إن تخصيصات الموازنة في الجامعات الحكومية العراقية تعتبر أداة رقابة لهذه الجامعات وإن هذه التخصيصات لها دور كبير في تطوير هذه الجامعات في جميع أنشطتها وتحقيق أهدافها إذا ماتم التعامل معها على أسس علمية ووضع خطط هادفة وإتخاذ قرارات سليمة للتصرف بهذه التخصيصات.

وإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال بحثها في تبويات وبنود الموازنة من حيث طبيعة هذه البنود ومن حيث القيم المخصصة لكل منها والحد من الانحرافات والتغيرات اللافتة للنظر وعدم إنفاقها بغير أوجهها الصحيحة التي خصصت من أجلها, و دورها في تحقيق أهدافها لكافة أنشطة الجامعات وسبل رفع كفاءتها كمؤسسات تعليمية وخدمية .

1-4 محددات الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي :

- 1- الحدود المكانية: هذه الدراسة هي دراسة حالة على جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني .
- 2- الحدود الزمانية: تم تنفيذ هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة مابين شهر حزيران 2013 وحتى شهر نيسان 2014 , علما بأن الدراسة تغطي السنوات المالية

(2012 , 2011 , 2010 , 2009 , 2008) .

1-5 التعريفات الإجرائية:

الموازنات العامة : ويقصد بها في هذه الدراسة هي خطة سنوية تتضمن تخصيصات مالية تتمكن الجامعات من خلالها من تحقيق أهدافها المعلنة وسد حاجتها من اللوازم التي هي بحاجة لها سواء كانت رواتب ومخصصات وموجودات ثابتة وتحقيق مجال البحث العلمي من بعثات دراسية ومؤتمرات وتدريب كوادر وطبع كتب ونشر بحوث وغيرها وإنجاز مشاريع تكون بحاجة لها .

المخطط : ويقصد به في هذه الدراسة ما خططت له الجامعات من تخصيصات لسنة مالية قادمة معتمدة على تقديرات السنة السابقة وحاجتها الفعلية بالتنسيق مع جميع الكوادر التي لها علاقة بالموازنة وتخصيصاتها .

الفعلي : ويقصد به في هذه الدراسة ما تم تنفيذه فعلا من تخصيصات الموازنة العامة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لسد حاجتها الحقيقية وتنفيذ مخصصات الموازنة بالصورة المطلوبة وحسب تعليمات الموازنة .

الأهداف : ويقصد بها في هذه الدراسة الأهداف التي تضعها كل جامعة ومؤسسة وتلزم نفسها بتحقيقها من أجل الرقي بهذه الجامعات والمؤسسات والوصول الى مراحل متقدمة .

ملخص عن الفصل الاول

تناول الفصل الأول مقدمة عن الدراسة وأهمية هذه الدراسة , والمشاكل التي سوف يتم دراستها في الفصول الأخرى , وايضا تناول هذا الفصل عينة الدراسة وأسباب اختيار هذه العينة , وبين محددات الدراسة والتي تتمثل بالحدود الزمانية والمكانية وسنوات الدراسة , وأخيرا التعريفات الإجرائية التي عرفها الباحث في هذا الفصل .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 مفهوم الموازنة العامة للدولة

2-2 تعريفات الموازنة العامة

3-2 أهمية الموازنة العامة

4-2 أنواع الموازنات العامة

5-2 الموازنة في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

6-2 طريقة الإعداد لموازنة البنود في العراق

7-2 خصوصية ومراحل إعداد الموازنة وتبويباتها في الجامعات الحكومية ومؤسسات

التعليم العالي

8-2 الدراسات السابقة

الفصل الثاني

2-1 مفهوم الموازنة العامة للدولة

إن الموازنة في العصر الحديث ضرورة لا بد منها لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي، وشكل الحكومة الموجودة فيها. فبدون الموازنة العامة يصعب أن تسير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً، وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها وبدونها تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط له، وإن الموازنة العامة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة" (عصفور، 2008 ص2). وهي أداة لترجمة سياسات السلطة التنفيذية وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات بأنظمتها السياسية المختلفة إلى عكس فلسفتها بإدارة الحكم وتطوير المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية في هذه الوثيقة التي لم تعد مجرد جداول تتضمن أرقاماً صماء بل أرقاماً ناطقة في تحقيق أهداف معينة يخطط لها مسبقاً ويحدد لها فترة زمنية معينة (المهايني وسلوم، 2007 ص95).

2-2 تعريفات الموازنة العامة

بالرغم من تعدد التعريفات لمفهوم الموازنة بتعدد الكتاب والباحثين، إلا أنها تدور حول نفس المفهوم بأنها تعبير كمي ورقمي وخطة تقديرية للمستقبل، وأداة لتقييم الأداء (الحصري، 2010). وقد عرفت الموازنة العامة للدولة على أنها " تعبير كمي ومالي عن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها خلال فترة العمل المقبلة، وحتى تقوم الإدارة بالقيام بواجباتها فإن عليها تنفيذ وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة وتنظيم وإشراف واتخاذ قرارات بطريقة كفؤة " (العريني، 2007، ص14)

وتعرف أنها "خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة ، وتُجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة".(الافندي ، 2003)

وقد أصبحت الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبحت جزءا متاخلا ومكملا من الخطة المالية للدولة.

(Samuelson and Nordhaus, 2001,p385) .

وتبعاً لهذا التطور فقد تطور مفهوم الموازنة العامة أيضاً ، إذ عرفت المادة 45 من دليل المحاسبة الحكومية الصادر عن الأمم المتحدة في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في بيروت بين تشرين الثاني وكانون الأول عام 1969 م الموازنة العامة بالآتي : "خطة سنوية تركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الموارد لتحقيق الاغراض المطلوبة بكفاءة ، فهي أساس عملية اتخاذ القرار بطريقة تمكّن الموظفين الرسميين على مختلف المستويات الإدارية أن يقوموا بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرنامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج الممكنة عن طريق التوزيع والاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة (العبيدي ،2005ص10). ولتلبية هذه الحاجات فإن موازنة الدولة يجب أن تكون شاملة تغطي كل البرامج الحكومية وذلك بصرف النظر عن مصدر تمويل هذه البرامج وطبيعة المصروفات التي انفقت في تنفيذها ، كما يجب وضع تفصيلات تتناسب مع احتياجات إصدار القرار عند المستويات المختلفة من الإدارة وذلك بتقديم التحليل الوظيفي والاقتصادي المناسب لإنجاز الخطط والبرامج بصورة فعالة وتحقيق الأداة الفعالة والرقابة على العمليات(محمود،2011).

2-3 أهمية الموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية كبيرة للسلطة التنفيذية وللسلطة التشريعية وللمواطنين بوجه عام . فبالنسبة للسلطة التنفيذية فإن الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات وللمصالح الحكومية التي تتكون منها السلطة التنفيذية للسنة المالية القادمة ، وهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية ، كما أنها توفر الأموال اللازمة لسير العمل الحكومي وتساعد في إحلال أسلوب التخطيط السليم بدل من الأسلوب العشوائي غير المنظم .

وإن الموازنة العامة يمكن إستخدامها بواسطة السلطة التنفيذية كأداة لتوجيه السياسة الإقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الإقتصادي في مجالات معينة ومنحها الإعانات والتسهيلات أو الحد منها في مجالات أخرى عن طريق فرض الضرائب والرسوم كما أن الموازنة يمكن إستخدامها لمعالجة المشكلات الإقتصادية التي تواجه البلاد كالكساد الإقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم(الفسفوس،2010).

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فإنه ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) فالموازنة لابد أن تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدء السلطة التنفيذية في تنفيذها. وتستطيع السلطة التشريعية أثناء مناقشة الموازنة العامة أن تعدل أرقام الإعتمادات المالية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية لتنفيذ سياستها في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية وغيرها بواسطة تعديل (تخفيض أو زيادة) الإعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ تلك السياسات. وتمتد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية أثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب معلومات عن سير التنفيذ في الموازنة وعدم الموافقة على نقل الإعتمادات إلا ضمن القواعد والحدود

التي وضعتها السلطة التشريعية . أما رقابة السلطة التشريعية بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة فتكون بواسطة اعتماد الحسابات الختامية (الجبلي، 2008).

وبالنسبة لأهمية الموازنة للمواطنين فالموازنة العامة تتضمن البرنامج الاجتماعي والإقتصادي الذي تنوي الحكومة تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة والموازنة تتضمن توزيع الدخل والثروات بين المواطنين وإعانات متنوعة ، وخدمات مجانية كثيرة يستفيد منها المواطنون. كما تتضمن مشاريع تنفذها الشركات الخاصة وأجهزة ولوازم وآلات ومعدات يؤمنها القطاع الخاص من خلال التعاقد بين المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة أو أصحاب المحال التجارية وهذا مما يعود عليهم بالربح والفائدة. أما بالنسبة للموظفين في المؤسسات الحكومية فإنها تتضمن رواتب وعلاوات وأحيانا زيادات في الرواتب . (العلاوين ، 2000).

وتشمل الموازنة العامة أيضاً برامج لتحقيق عددا من الاهداف الاخرى تتمثل في :

. **أهداف اجتماعية :** مثل معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وبالتالي الحد من تفاوت الطبقات في المجتمع والمساواة بينها، وتسعى الى إقامة مشاريع لتنمية المناطق الفقيرة في الدولة وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة المستخدمة للعمالة وتأهيل قوى العمل ، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية (Su,2006).

. **أهداف علمية :** بحيث تشجع البحث العلمي واستخدام التقنية الحديثة بهدف النهوض بالمجتمع والحرص على استمرار تقدمه .

. **أهداف بيئية :** تتضمن الموازنة العامة سياسات تحد من تلوث البيئة ، وتحافظ على الرقعة الزراعية وتزيد بها وتواجه العجز المائي ان وجد .

. أهداف صحية: بحيث ترفع من مستوى خدمات الرعاية الصحية ، وتخفيض معدل وفيات الاطفال ، وغيرها (Engstrom and Copley,2004).

2-4 أنواع الموازنات العامة

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل, وعرف المفكرون وميزوا عدة أنواع منها, ومن أهمها مايلي :

1. الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

2. موازنة البرامج والأداء

3. موازنة التخطيط والبرمجة

4. الموازنة الصفريّة (موازنة الأساس الصفري)

وان الفقرات التالية سوف تقدم استعراض لهذه الأنواع

2-4-1 الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

مفهوم الموازنة التقليدية

الموازنة التقليدية هي النموذج الأول للموازنة العامة وتعتبر أقدم أنواع الموازنات الحكومية المعروفة حالياً وأكثرها انتشاراً في دول العالم وتعد انكلترا أول من استخدم هذا النوع من الموازنات ثم انتشرت الى الدول الاخرى ولا تزال العديد من الدول حتى يومنا هذا تستخدم هذا النوع من الموازنات وخاصة : العراق ، الاردن ، لبنان ، وغيرها .

وموازنة البنود هي " الوثيقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية والرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من

قبل السلطة التشريعية ومسائلة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات مالية لم تعتمد "(Axelord,1995). وهي بذلك تقوم بالجمع بين التقسيم الإداري والنوعي .

فالتقسيم الإداري يقوم بتقسيم كل من النفقات والإيرادات العامة بحسب الجهات الحكومية (الهيكل التنظيمي أو الإداري للدولة) التي تقوم بالإنفاق وبحسب الجهات الحكومية المسؤولة عن تحصيل الإيرادات .

أما التقسيم النوعي للموازنة فيتم بحسب السلع والخدمات التي يتم اقتنائها من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة (جانب النفقات) وبحسب أنواع الإيرادات التي يتم تحصيلها.(ابو دوح ،2006، ص117)

ويطلق عليها عدة مسميات منها :

1 - موازنة البنود : وذلك بسبب تركيزها على بنود الموازنة وما يرصد فيها من اعتمادات وضرورة التقيد بالبنود عند الإنفاق .

2- موازنة الرقابة : لأنها تركز على أحكام الرقابة على النفقات العامة في الوزارات والمصالح الحكومية بحيث يتم مقارنة التنفيذ الفعلي بما هو مخطط له وهذه المقارنة تعطي للإدارة تحديدا دقيقا لمدى الانحراف ولمنع إهدار أموال الدولة وعدم صرفها في غير الوجوه المحددة لها وعدم تجاوز الإعتمادات المرصودة في البنود عند الإنفاق والتأكد من أن المواد والأجهزة والسيارات المرصود لها اعتمادات في الموازنة قد اشتريت فعلا , بدون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والغايات التي اشتريت من أجلها (خلف الله،2007).

أما الأسس التي تستند عليها موازنة البنود فيمكن إجمالها بالآتي : (العبيدي، 2005)

- 1- متابعة النفقات العامة في السنوات الاخيرة الماضية واتجاهها في السنة الحالية من التخصيصات المالية القائمة وجعلها مؤشرا أوليا للإنفاق في السنة القادمة .
- 2- تقدير الزيادة في الإنفاق سواء للأفراد العاملين أو لبقية أوجه الإنفاق لمواجهة الارتفاع في الأسعار .

3- تقدير الزيادات اللازمة للإحتياجات الجديدة للسنة القادمة .

إن أسلوب موازنة البنود يتناسب مع الأسلوب الإداري المركزي التقليدي بحيث تركز الموازنة التقليدية على تمويل السلع والخدمات التي تحتاجها الوحدات الحكومية في تنفيذها لعملها، حيث تلتزم هذه الوحدات بعدم تجاوز الأموال المخصصة لها دون الأهتمام بالمخرجات أي مقدار السلع والخدمات المقدمة ونوعيتها، اي انها تهتم بجانب المدخلات فقط وتتجاهل ما تنتجه تلك الوحدات من سلع وخدمات والكيفية التي يتم بها ذلك(حماد، 2005).

مميزات موازنة البنود (ابو رحمة، 2008)

- 1- يسهل عملية تبويب النفقات إلى جارية ورأسمالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية .
- 2- لا يوجد قيود أو قواعد ترتكز عليها موازنة البنود عند إعدادها مما يسهل عملية إعدادها وتبويب نفقاتها والمقارنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال عدد من السنوات السابقة .

3- سهولة تحديد المسؤولية على الإنفاق بحيث يعتبر المدير الإداري في أي دائرة حكومية مسؤولاً عن جميع النفقات العامة المعتمدة لإدارته والموضوع تحت تصرفه وإذا حدث أي خطأ في استخدام الأموال العامة فإنه يحاسب عليه وبهذا تساعد موازنة البنود في تحديد المسؤولية عن الإنفاق.

4- تساعد على توضيح السياسة المالية للوزارة أو المؤسسة الحكومية .

الانتقادات الموجهة لموازنة البنود: (البشيتي، 2009)

1- في ظل هذا النوع من الموازنات يؤدي إلى تشجيع المسؤولين على الإنفاق بدل من تحقيق الوفورات في التخصيصات، حيث يشعر هؤلاء بضرورة إنفاقهم لتخصيصاتهم بالكامل سواء تم الحاجة إليها أم لا ، ويرجع ذلك لأن تقييم الأداء يميل إلى التركيز على الإنفاق.

2- عدم وضوح الأهداف : لا توضح الموازنة التقليدية الأهداف التي ترصد لها الإعتمادات فهي تبين إن أموالاً رصدت في بنود الموازنة لشرائها وعند التنفيذ تبين إنه تم شراؤها فعلاً بدون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي اشترت من أجلها .

3- لا توفر الموازنة التقليدية المرونة الكافية عند التنفيذ فالإعتمادات مخصصة لتبويات الموازنة ويجب الالتزام بهذه الإعتمادات وعدم تجاوزها إلا بالمناقلة من باب إلى باب آخر، أو من بند إلى بند آخر، وهذه إجراءات ليست سهلة وتحتاج إلى موافقة جهات عليا لذا فأنها تحدد من حرية تصرف المؤسسة الحكومية في الأموال وتعيق أحياناً تنفيذ بعض المشاريع .

4- عدم إمكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية نظراً لتوزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات والإدارات الحكومية وليس على البرامج والأنشطة.

2-4-2 موازنة البرامج والأداء

بعد القصور الذي تعاني منه الموازنة التقليدية ظهر هذا النوع من الموازنات وهي الموازنة التي تبين الأهداف التي تطلب من أجلها الإعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف وتعتبر موازنة الأداء محصلة المحاولات الأولى لإصلاح نظام الموازنة التقليدية وهي تركز بشكل خاص على تحقيق الكفاية الإدارية وتقليل النفقات وتحاول قياس مدى كفاءة الأجهزة الحكومية في إنجاز المشاريع.(السيوي،2005)

وُعدّت موازنة الأداء بأنها ذلك التوبيب في الموازنة الذي يركز على الأعمال التي تقوم بها الحكومة وليس على المواد والبنود التي تشتريها ، وبهذا فإن موازنة الأداء تنتقل من وسائل القيام بالعمل الى العمل المنجز نفسه (آل علي، 2002). وتستند فكرة موازنة البرامج والأداء على التحول بتعديل نظام تبيوب النفقات الواجب الالتزام بها وعلى أساس الربط بين تكلفة الوظيفة والنشاط والمشروع الى قياس أداء الأنشطة والتعرف على برامج العمل المطلوب انجازه ، كما تتطلب موازنة البرامج والاداء تحويل كل تقدير في الموازنة الى برنامج عمل واجب انجازه . بحيث نجد أن فكرة موازنة البرامج والاداء تقوم على ما تنتجه الوحدات الحكومية من أعمال وما تقوم به من نشاطات وليس ما تشتريه من سلع وخدمات (محمود،2011).

2-4-3 موازنة التخطيط والبرمجة

وهي الموازنة التي تركز على زيادة أهمية التخطيط وتعتمد على الربط بين ثلاثة عوامل وهي (التخطيط، البرامج والأنشطة، الموازنة)، وهي محصلة ناتجة عن التطورات التي أدخلها المفكرون على نظام الموازنة لأجل تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات وقد ساعد على تبني هذه الموازنة اقتصار موازنة البرامج والأداء على الخطط قصيرة الأجل فقط في حين ظهرت الحاجة إلى وجود خطط بعيدة المدى لتنفيذ برامج حكومية كبيرة، وازدياد أهمية التحليل الإقتصادي وظهور الرغبة في إدخال أساليب علمية حديثة بدل الأساليب التقليدية تعتمد على نظم متطورة في جمع وتحليل المعلومات. (الطراونة، 2005).

وعليه وردت عدة تعاريف لهذا النوع من الموازنات فقد عرفتها لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية بأنها: "نظام أو أداة لصياغة وتحقيق أهداف محددة بشكل كمي ويركز تصميم هذا النظام على الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف التي تسمح بمقارنة النتائج بالتكاليف" (أل علي، 2002، ص 349).

وكما تُعرف أيضاً بأنها "هي عبارة عن أداة لتحديد وتقويم نفقات ونتائج الأهداف الاستراتيجية وترجمة هذه الأهداف إلى احتياجات بشرية ومادية في مدة زمنية معينة ثم التعبير عن هذه الاحتياجات بشكل احتياجات مالية (البخيتاوي، 2011).

وإذاً الميزة المهمة لهذا النوع من الموازنات هو أن الأموال تخصص على أساس البرامج وليس على أساس الوظائف أو الفئات كما في الموازنة التقليدية، أي إن موازنة التخطيط والبرمجة تركز على المخرجات مقابل المدخلات، وبسبب هذا التركيز فإن هذه الموازنة تتضمن كافة التفاصيل التي تسمح لصانعي السياسة متابعة المضامين السياسية لقرارات الانفاق (Demartini, et al, 2007, p4).

2-4-4 الموازنة الصفرية (موازنة الأساس الصفري)

إن الموازنة الصفرية تختلف جذريا عن عمليتي التخطيط والموازنة التقليديتين التي تمارس بصورة عامة وهي الإعراف بأن عملية الموازنة هي في الواقع عملية إدارة وعملية تخطيط وموازنة تتطلب من كل مدير إداري أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأ من نقطة الصفر ، (ومن هنا جاءت التسمية بالموازنة الصفرية) وتنقل عبء تقديم البرهان والدليل من الإدارة العليا الى الإدارة الوسطى ليبرر المدير المالي احتياجات جهازه الإداري من الأموال (عبدالعال، 2005) .

وهذا المدخل يعتبر من المداخل الحديثة للموازنة والذي يجبر الادارات على تقدير الفائدة من أنشطتهم وتبرير الإستمرار في كل نشاط من تلك الأنشطة التي تحت إشرافهم في كل سنة مالية عند إعداد تقديرات الموازنة العامة حيث تبدأ الإدارات من الأول أو من الصفر في تبرير أنشطتهم وكأنهم قد بدأوا لأول مرة في القيام بتلك الأنشطة . (إسماعيل وعدس، 2010)

وُوفت الموازنة الصفرية بأنها "نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في بداية السنة المالية مع الأخذ بالأهتمام في أكثر الطرق فاعليه للحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة (كرشك، 2004).

وعرفت هذه الموازنة بأنها "عملية تخطيط تتطلب من كل مدير إداري أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل من نقطة الصفر ، بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمراجعة وتقييم برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وأن تتم مراجعة البرامج والمشاريع على اساس التكلفة والعائد والفاعلية " في ضوء الموازنة الصفرية فإن المشاريع والبرامج لا يعاد تقييمها عن طريق الكلف فحسب بل أيضاً عن طريق فاعليتها ومدى صلتها بالأهداف طويلة الأجل المتوقعة (Sonny, 2003,p2) .

2-5 الموازنة في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

يطلب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 (عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية) تضمين مقارنة التخصيصات المقدرة والإنفاق الفعلي الناجم عن تنفيذ الموازنة في البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات التي يطلب منها ، أو تختار إتاحة موازنتها المصادق عليها للجمهور. ويطلب المعيار أيضا الإفصاح عن الأسباب وراء الاختلافات الهامة بين التخصيصات المقدرة والإنفاق الفعلي.

و تعكس الموازنة المصادق عليها في هذا المعيار الإيرادات المتوقع أن تنشأ في فترة الموازنة السنوية بناء على الخطط الحالية والظروف الإقتصادية المتوقعة خلال فترة الموازنة، وكذلك النفقات المصادق عليها من قبل هيئة تشريعية . و حسب المعيار فإن الخاصية الأساسية في الموازنة المصادق عليها هي أن صلاحية سحب الأموال من خزانة الحكومة أو هيئة مشابهة لأغراض محددة ومتفق عليها يتم تقديمها من قبل هيئة تشريعية عليا أو سلطة ملزمة أخرى . وتتص الموازنة المصادق عليها على صلاحية الإنفاق للبنود المحددة. وتعتبر صلاحية الإنفاق عموما هي الحد القانوني الذي يجب أن تعمل المؤسسة ضمنه .

كما يقول المعيار إن على المؤسسة أن تعرض التخصيصات المقدرة التي تتحمل المسؤولية عنها والإنفاق الفعلي إما كبيان مالي إضافي منفصل أو كأعمدة موازنة إضافية في البيانات المالية المعروضة حاليا وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. و يفضل المعيار عرض البيانات المالية للتخصيصات المقدرة والإنفاق الفعلي لهذه التخصيصات على أساس قابل للمقارنة مما يكمل دورة المسائلة من خلال تمكين مستخدمي البيانات المالية من تحديد فيما إذا تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للموازنة المصادق عليها. ويتطلب المعيار الإفصاح عن أسباب التغيرات بين

تخصيصات الموازنة المقدرة و الإنفاق الفعلي، و هذا يفيد في أن تتحمل المؤسسة المسؤولية عن أدائها والامتثال لموازنتها المصادق عليها (معيان المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24، 2006)

2-6 طريقة الإعداد لموازنة البنود في العراق

يتبع العراق منذ صدور أول موازنة عامة له سنة 1921 موازنة البنود وكما هو معروف فإن موازنة البنود تتميز بتركيز الرقابة على تحصيل الأموال العامة وإنفاقها وذلك حسب القيود المفروضة (البدور، 2004) .

ويساعد التصنيف هذه الموازنة على التمييز بين النفقة الجارية والرأسمالية إذ يتم التصنيف تبعاً لنوعيتها ثم بعد ذلك يتم تقسيمها على فئات رئيسية تسمى (أبواب) وكذلك يتم تقسيم هذه الأبواب الى بنود، وهي بذلك لا توضح فيما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف منها أم أنها مجرد مصروفات تم تسديدها، بالرغم من أن وزارة المالية أكدت على ضرورة ضغط النفقات وترشيدها وصرف الأموال العامة للأغراض التي خصصت لها حصراً (قانون الموازنة، 2012). إلا أن أرقام الموازنات العامة في تزايد مستمر فعلى الرغم من أن موازنة البنود تعمل على عدم تجاوز الوزارات والهيئات التخصيص المعتمد لها إلا أنه يجب التأكيد من أن إنفاق هذه التخصيصات قد جرى بشكل كفوء وأن نوع وجودة الخدمة المقدمة من هذه الوزارات والهيئات يتلاءم مع حجم التخصيصات المرصودة لها في الموازنة لكي يتحقق معيار الكفاءة في الموازنة العامة للدولة .

أولاً : تبويب الموازنة العامة: يقصد به عرض النفقات والإيرادات بشكل ترتيبى يؤمن اعطاء المعلومات وتوفير البيانات عن حجم كلاً من النفقات والإيرادات ومعرفة تخصيصات كل إدارة موزعة اقتصادياً ونوعياً لغرض التأكد من عدم تجاوز التخصيصات المقررة لكل وحدة للإدارة (البخيتاوي، 2011).

وفي العراق يتم عرض البيانات المتعلقة بالإنفاق وفق الأساليب الآتية (المهائيني , سلوم ، 2008ص7):-

1. الأساس الإقتصادي :- ويقسم إلى :

أ. النفقات التشغيلية .

ب. النفقات الرأسمالية .

2. وفقاً للأساس الإداري :- يتم وفق هذا الأساس تقسيم نفقات الموازنة الفيدرالية الى مجاميع رئيسية تمثل كل مجموعة نفقات وزارة معينة كالخارجية والمالية والزراعة وغيرها، بالإضافة الى الجهات غير مرتبطة بوزارة مثل مجلس النواب مجلس الوزراء.

3. وفقاً لنوع النفقة: يتم وفق هذا التوزيع توزيع نفقات الوزارة الواحدة الى حسابات إجمالية متجانسة تمثل نوع النفقة المتخصصة وهذا التوزيع يسهل على المخطط المالي الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بتوجيهات إنفاق الحكومة من جهة وتعمل على ضبط مالية الدولة حيث تتقيد الإدارات بالتخصيصات المعتمدة لها من جهة أخرى(البخيتاوي، 2011)،

وهذا التوزيع يتضمن بالآتي: (العبيدي ، 2005)

أ. تعويضات الموظفين :- أي الرواتب والأجور والمخصصات التي تدفع الى العاملين في دوائر الدولة .

ب. السلع والخدمات: وتشمل كافة نفقات المستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات .

ت. الفوائد: وتشمل الفوائد المستحقة على الدين العام وفوائد الحوالات والسندات وديون الخارج.

ث. الاعانات: أي تخصيصات الدعم المقدم لشركات القطاع العام .

ج. المنح: وتشمل تخصيصات الإلتزامات الخارجية (العربية والدولية) والمنح المقدمة الى المؤسسات

الخدمية والثقافية والإنسانية ،إضافة الى تسديد رأسمال البنك المركزي.

ح. المنافع الاجتماعية: تضم تخصيصات البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) وشبكة الحماية

الاجتماعية وبدلات العسكريين (منتسبي وزارة الدفاع المنحلة) بالإضافة الى نفقات الاغاثة والمعونة

للمهجرين .

خ.المصروفات الاخرى : تشمل على احتياطي الطوارئ والمبالغ التي ستترتب على تعديل سلم رواتب

الموظفين وصندوق التقاعد والتعويضات الاخرى .

أما تبويب الإيرادات فتبويب بحسب مصادرها الرئيسة وكالاتي(موازنة،2012):-

1. الإيرادات النفطية .

2. الجمارك .

3. ضريبة الدخل الخاصة للأفراد .

4. ضريبة الدخل للشركات .

5. ضريبة دخل الموظفين .

6. دخل الفوائد .

7. الإيرادات المنقولة من الهيئات والشركات العامة.

8. أجور الخدمات .

9. الضرائب والرسوم الاخرى .

10. مساهمة التقاعد .

ثانياً : دورة الموازنة العامة في العراق :- تمر الموازنة العامة في العراق عبر عدة مراحل ابتداءً من التحضير والاعداد حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة ولذلك تسمى هذه العملية بـ(دورة الموازنة العامة للدولة) .

ووفقاً لقانون الإدارة المالية والدين العام المقر من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب الأمر (94) الصادر في 4-6-2004 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد (3984) في 10-6-2004 الذي تضمن كافة الإجراءات التي تحكم عملية إعداد وتنفيذ وإدارة الموازنة العامة والأمور المتصلة بها فقد حدد القانون أن للحكومة الفيدرالية الأختصاص الحصري في رسم الموازنة الفيدرالية للعراق (قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004) من ثم عرضها على السلطة التشريعية لغرض المصادقة عليها.

وفي شهر أيار من كل سنة يقوم وزير المالية بإصدار تقرير عن أولويات السياسة المالية للسنة التالية وبالخصوص الحد الإجمالي المقترح للإنفاق وحدود كل وحدة انفاق (الوزارات الحكومية والجهات الإدارية التابعة للحكومة التي تخصص لها الأموال في قانون الموازنة) ويقدم هذا التقرير إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ويرفق معه مشروع الحسابات الختامية للميزانية الفدرالية ابتداءً من السنة الماضية والمستجدات التي يجري تنفيذها على الميزانية في السنة المالية الجارية (قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 2 ، ص118) .

وخلال شهر حزيران من كل سنة يقوم وزير المالية بالتشاور مع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي بتعميم لوائح داخلية وأهداف السياسة المالية لوحدات الإنفاق لغرض إعداد موازنتها بالاستناد الى أولويات السياسة المالية المتبعة من قبل مجلس الوزراء ويتضمن أيضاً هذا

التعميم الإجراءات والجدول الزمني لإعداد الموازنة إضافة الى إجمالي مستويات النفقات لكل وحدة انفاق(قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 3 ص118).

أما في شهر تموز فتقوم وحدات الإنفاق بتقديم الطلبات الى وزير المالية لغرض تخصيص الأموال وتقدم أيضاً نسخاً من الطلب لغرض تخصيص نسبة مالية من الموازنة الى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 4 ص118).

ويكون لوزير المالية وبالتشاور مع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي وعلى أساس تقدير العائدات والمقترحات المقدمة للموازنة بشأن تخصيص أموال الموازنة وفي ضوء المناقشات الجارية مع مجلس الوزراء أن يحدد النفقات المقدرة بالنسبة لوحدات الإنفاق المتعلقة بالموازنة بالاضافة الى أي مبلغ يدخل في احتياطي الطوارئ (قانون الإدارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 5 ص118).

ويمكن أيضاً لوزير المالية إعداد مقترح يقدم إلى مجلس الوزراء لاستحصال قرار قطعي في حالة عدم التوصل الى اتفاق خلال مناقشات مشروع الموازنة وبالطبع عليه أن يقترح حلاً بشأن ذلك(قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 6 ص118).

وفي شهر أيلول من كل سنة يقوم وزير المالية بإعداد مشروع الموازنة الفيدرالية ويقدمه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ثم يقدم في 10 / تشرين الثاني الى مجلس النواب (السلطة التشريعية) لغرض المصادقة عليه (قانون الادارة المالية والدين العام ، 2004، القسم 6، الفقرة 7 ص118) .

وبعد المصادقة عليه واستناداً الى أحكام المادة (62) الفقرة (أولاً) من الدستور واستناداً الى البند (2) القسم (4) من قانون الإدارة المالية والدين العام يحال الى مجلس رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه ثم ينشر في الجريدة الرسمية.

2-7 خصوصية ومراحل اعداد الموازنة وتبويباتها في الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي

إن الموازنة العامة في الجامعات الحكومية هي خطة سنوية يتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة وتتضمن مجموعة من البرامج والخدمات والنشاطات والمشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة محددة بالإستناد الى مجموعة من التقديرات المالية لمختلف الإيرادات والنفقات المتعلقة بها ، أي أنها التعبير المالي والكمي التفصيلي عن برامج والمشاريع التي إعتمدتها إدارة الجامعة خلال سنة مالية مقبلة .

إن الجامعات الحكومية تقوم بإعداد الموازنة العامة السنوية كأى مؤسسة حكومية أخرى حيث إن موازنة الجامعات لا تختلف كثيراً عن بقية المؤسسات الأخرى سوى في بعض التبويبات التي تخص الأمور الجامعية (كالبحت العلمي) ومن أهم الأمور التي يجب التركيز عليها في إعداد الموازنة :

1. توفر المعلومات حيث يجب أن تقوم رئاسة الجامعة أو قسم الشؤون المالية والمدير المالي بالطلب من الكليات والأقسام والمراكز والأقسام الأخرى بتوفير المعلومات عن الإيرادات والنفقات المتوقعة للعام القادم من خلال عقد الاجتماعات ما بين المدير المالي و مسؤولي الكليات والمراكز التابعة لها والأقسام الأخرى بتوجيه من رئيس الجامعة للتنسيق بينها من أجل إتخاذ القرارات المؤقتة من أجل

السير بعملية إعداد الموازنة . (Nasser et al, 2011)

2- مشاركة جميع المستويات بإعداد الموازنة سواءً بمشاركة المدير المالي للجامعة ومسؤولي الشعبة المالية في الكليات ومدراء المراكز ورؤساء الأقسام من خلال عقد اجتماعات لتجهيز النسخة المبدئية من الموازنة لتكون نتيجة لجهود المجموع كلهم، ففي البداية يتم مناقشة احتمال زيادة بعض تخصيصات التبويبات من نفقات أو إيرادات حسب حاجة هذه الكليات والأقسام التابعة للجامعات مثل زيادة الرسوم الجامعية أو زيادة إيجار المطاعم والمكاتب التابعة لهذه الجامعات هذا من حيث الإيرادات، أما من حيث النفقات مثلاً زيادة تخصيصات الأجهزة المختبرية والأثاث وزيادة موازنات المشاريع الرأسمالية .

و بمشاركة الأقسام والكليات والإدارات المسؤولة عن تنفيذ الموازنة في إعدادها فإن مجلس الجامعة قد يضمن بذلك نجاح الموازنة بضمان تنفيذ هذه الإدارة والأقسام والكليات. ولا شك أن مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة يؤدي إلى نجاح تنفيذ الموازنة ولكن يشترط في هذه المشاركة أن تكون فعلية وحقيقية لا مشاركة صورية وهذا يعني أن تؤخذ كافة الآراء المطروحة من قبل المدراء الماليين وعمداء الكليات ومدراء الأقسام الأخرى بالحسبان وأن يكون هناك اقتناع بالموازنة وتقديراتها في كافة المستويات الإدارية وخاصة المسؤولة عن تنفيذ الموازنة .(الفسفوس،2010)

2-7-1 ملائمة تخصيصات الموازنة مع أهداف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي:

تعتبر الملائمة من أهم خصائص المعلومات المحاسبية، ويقصد بها مدى مطابقة المعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذ القرار، أي أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، فعندما يكون متخذ القرار بصدد دراسة التدفقات النقدية فأن المعلومات غير النقدية تعتبر غير ملائمة.

وذلك لأن المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار في وقت من الاوقات قد لا تكون ملائمة في وقت آخر. وتشير هذه الخاصية الى المنفعة النسبية للبيانات التي تتولد عن نظام المعلومات بما فيها نظام المعلومات المحاسبي (الحيالي، 2007)

وتحدد ملائمة المعلومات المحاسبية بثلاث عناصر (الحيالي، 2007)

أ. الوقتية : أي أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فتأخر الحصول على المعلومات يضيع الكثير من الفرص.

ب. القدرة التنبؤية للمعلومات : أي أن تمكن المعلومات المحاسبية متخذ القرار من تعيين توقعاته المستقبلية لنتائج الأحداث

ج. التغذية العكسية : أي أن تساعد متخذ القرار لمراجعة وتصحيح التوقعات السابقة.

ويجب أن يكون التخطيط لإعداد الموازنة في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الدولة أن يأخذ بعين الاعتبار عناصر الملاءمة حتى يكون تخطيط سليم وتقدير ينسجم وملاءم مع أهدافها وما خططت له هذه المؤسسات حتى تتجنب كل مشاكل تنفيذ الموازنة والعوائق التي تتعرض لها خلال السنة المالية .

2-7-2 أهداف الموازنة العامة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتتمثل فيما يلي :

- تعتبر تبويات الموازنة العامة أداة للتخطيط واتخاذ القرارات عن طريق التقارير الدورية وغير الدورية ويقصد به تحديد الأهداف التي ينبغي على الجامعة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة وتحديد أفضل الوسائل التي تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف وذلك في حدود الموارد والإمكانات المتاحة وعلى ضوء الظروف المتوقعة خلال الفترة التي تعد عنها الموازنة . (طنش و عبدة، 1995)

تعتبر تبويات الموازنة أداة للرقابة حيث إن تقدير تخصيصات النفقات التي تحتوي عليها الموازنة تعتبر بمثابة قيود على الإنفاق فيجب التأكد من إلزام الأقسام والكليات والأقسام الأخرى بالإنفاق في ضوء ما سبق وإن تم اعتماده من قبل الجهات ذات الصلاحية دون تجاوز ، وتعتبر الرقابة هدفاً أساسياً للموازنات وتخصيصاتها فليس هناك معنى للتخطيط دون رقابة والّا أصبح التخطيط غير هادف، فبدون الرقابة والتنفيذ الجدي للخطة لا يكون هناك إلا مجموعة من الجداول والتي لا فائدة منها (طنش و عبدة، 1995).

- تمكن إدارة الجامعة من اتخاذ القرارات التصحيحية بعد تقديم مدير الدائرة المالية لرئيس الجامعة تقريراً مالياً يبين فيه الوضع المالي للجامعة من حيث الإيرادات والنفقات وسير عملية تنفيذ الموازنة وأداء كليات الجامعة والأقسام الأخرى في التعامل مع تخصيصاتهم، وكذلك من خلال التقارير الشهرية المقدمة من قسم الرقابة الداخلية للرئيس عن الأعمال التي قام بها بحيث يتم من خلالها

مقارنة بين المخطط له في الموازنة وبين ماتم تنفيذه على الواقع المخطط مع الواقع وتحديد الإنحرافات (الرياح، 2002).

2- 3-7 الخطوات التي يجب الالتزام بها في عملية تنفيذ بنود الموازنة العامة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية من أجل تحقيق أهدافها

- الالتزام بهذه البنود وتخصيصاتها المالية التي تم إقرارها في موازنة هذه الجامعات عند تنفيذ الموازنة ويعتمد نجاح التنفيذ بدرجة كبيرة على الحد من تجاوز الإعتمادات المرصودة في الموازنة لهذه الجامعات . ويحدث التجاوز لأسباب متعددة منها عدم كفاية الإعتمادات المخصصة لبعض أوجه الإنفاق وذلك أما بسبب التخطيط والتقدير غير الدقيق من جانب الجامعة ، لإحتياجاتها المتوقعة خلال السنة المالية المقبلة أو بسبب التنفيذ السيئ لهذه التخصيصات .

- توفير مرونة التنفيذ لهذه التخصيصات :

من الضروري توفير المرونة الكافية عند التنفيذ والإنفاق لهذه التخصيصات وذلك لمواجهة الظروف الإقتصادية والمالية وظروف البرامج والمشاريع المراد تنفيذها وإعطاء صلاحيات أوسع في إنفاق هذه التخصيصات للمسؤولين عنها للمناقلة بين بنود وأبواب الموازنة ولكن بما يحقق مصلحة الجامعة الحقيقية من هذه المناقلات .

- منع الإسراف في عملية إنفاق تخصيصات تبويبات الموازنة والتركيز على التبيوبات المهمة التي تخدم مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للجامعات وتحسين إدارة هذه التخصيصات بحيث يتم تقديم أفضل الخدمات وتنفيذ المشاريع بأقل تكلفة ممكنة (ابو العجين، 2007)

2-7-4 إعداد تبيوبات الموازنة بما يلئم حاجة الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي

والمراحل التي يجب الألتزام بها:

هناك أنظمة وتعليمات صادرة عن كل جامعة من الجامعات الحكومية تحدد كيفية إعداد وتنفيذ الموازنات وتخصيصاتها حيث إن هناك أنظمة وتعليمات خاصة بكل جامعة إلا أن مضمونها واحد والتي يمكن صياغتها بالنقاط التالية :

1- إن للجامعة موازنة مستقلة خاصة بها تنظم في أبواب وفصول ومواد تعد سنويا وتتألف من إيرادات الجامعة ونفقاتها المقدرة عن السنة المالية التي تتعلق بها الموازنة.

2- يصدر رئيس الجامعة بتنسيب من مدير الشؤون المالية تعميما إلى وحدات الجامعة من كليات وهيئات وأقسام بموجب نماذج تعدها الدائرة المالية يطلب فيه تقديم موازناتها التقديرية خلال مدة معينة وأن يتم البدء بإعداد الموازنة بوقت مبكر بحيث يكون هناك وقت كافي من أجل التحضير واتخاذ القرارات وقد تأخذ هذه الإجراءات فترة عدة شهور حتى وإن كانت الجامعة صغيرة الحجم .(الرباع،2002)

3- يجب أن تشكل لجنة من قبل الجامعة وهي لجنة الموازنة أو شعبة الموازنة التخطيطية لدراسة الإحتياجات المقدمة من الوحدات المختلفة والكليات وتقديم التوصيات بذلك وأن دور هذه اللجنة لا يقتصر فقط على التخطيط وإنما يمتد ليشمل الإشراف على إعداد الموازنة في شكلها النهائي ومتابعة تنفيذها .

4- وأن تزود هذه الوحدات والكليات الدائرة المالية بما يلي:

- احتياجات الكليات والوحدات للتخصيصات المتوقعة للسنة المالية ومعززة بكشوفات تفصيلية ودراسة وافية لبيان مبررات هذه الاحتياجات .
- إيرادات الكليات أو الوحدات المتوقعة للسنة المالية التالية معززة بالتفاصيل الكاملة .

5 - يعد مدير الشؤون المالية مشروع الموازنة السنوية للجامعة بموجب البيانات التفصيلية الرئيسية التالية:

- . بيان تفصيلي بتخصيصات بنود الموازنة التقديرية للجامعة للسنة المالية القادمة .
- . بيان تفصيلي بالإيرادات المقدرة للجامعة للسنة المالية القادمة .
- . بيان تفصيلي يتضمن التخصيصات لبنود الموازنة التي تم انفاقها للسنة السابقة .
- . بيان تفصيلي يتضمن الإيرادات للجامعة للسنة السابقة .
- . جدول مقارنة بين الإيرادات والنفقات لسنتين ماليتين سابقتين .(قانون الموازنة العامة، 2013)

6- يتولى مدير قسم الشؤون المالية مناقشة تخصيصات الموازنة وتبويباتها مع لجنة الموازنة ومسؤولي الشعبة المالية في الكليات ويجب أن تكون المعلومات المستخدمة من قبل المسؤولين مناسبة في وقتها حتى تستغل الجامعة الوقت في إعداد الموازنة وليس المجادلة في الحقائق ويجب أن يكون مدير الدائرة المالية مسؤولاً عن تحضير المعلومات التاريخية مثل حجم الرسوم الجامعية والمستويات الجامعية والمستويات الإدارية والأكاديمية ومستويات الرواتب والزيادة السنوية والإنشاءات المتوقعة والمبالغ المقررة لدعم الأبحاث العلمية والمراكز المتنوعة لإجراء المقارنة وتسهيل عملية إعداد الموازنة.

ومن ثم يعرضه على رئيس الجامعة وذلك بتاريخ يحدده الرئيس، ويقوم رئيس الجامعة برفعه إلى مجلس الجامعة لمناقشته مع عمداء الكليات وأعضاء المجلس الآخرين والتصويت عليه بالموافقة. (عبدالعال، 2005)

7- أن تكون التقديرات لتبويات الموازنة واضحة للجميع وغير مبالغ فيها بحيث تتناسب مع حاجة الجامعات وتحديد الصعوبات التي يمكن مواجهتها عند إعداد الموازنة من أجل مواجهة المشاكل المستقبلية. (اللوزي و مراد و العكشة، 1997)

8- إذا لم يتم إقرار الموازنة قبل إبتداء السنة المالية الجديدة (وغالبا مايتأخر إقرار الموازنة في العراق بسبب الظروف التي يمر بها) فيستمر الإنفاق بإعتمادات شهرية يصدر الرئيس بشأنها أوامر صرف بنسبة (12 / 1) من موازنة السنة السابقة لتغطية النفقات المتكررة والإلتزامات المالية المدورة على أن تسدد المبالغ التي أنفقت على هذا الوجه من الموازنة الجديدة بعد إقرارها .

9- يجوز نقل التخصصات في الموازنة بعد أخذ رأي المدير المالي ،للتأكد من وجود الوفر الذي يسمح بالنقل، وعدم تعارضه مع الإلتزامات المالية المترتبة بموجب الموازنة ، وعلى أن يتم تحديد صلاحية وضوابط إجراء المناقلات ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة العامة حسب الصلاحيات التالية :

أ- لوزير المالية صلاحية إجراء المناقلة بين تخصيصات الموازنة العامة الاتحادية السنوية والموازنة التكميلية على مستوى الأبواب والأقسام والحسابات الرئيسية والفرعية .

ب- لمجلس الجامعة بناءً على توصيات الرئيس صلاحية المناقلة من فصل إلى آخر ضمن الباب الواحد.

ج- لرئيس الجامعة صلاحية المناقلة من مادة إلى أخرى ضمن الفصل الواحد بناءً على تنسيب العميد أو المدير المختص.

د- لايحوز إجراء المناقلة من تخصيصات نفقات المشاريع الرأسمالية الى النفقات التشغيلية ولا تتم من تخصيصات الموجودات غير المالية الى مادة الرواتب وبقية النفقات (الموازنة العامة، 2013).

10- يتم الإنفاق من لمخصصات المرصودة بالموازنة بناءً على أوامر صرف مالية يصدرها الرئيس ولايحوز استعمال أي مخصصات في الموازنة أو تبويباتها في غير الأغراض التي حددت لها في تلك الموازنة و تبويباتها .

11- تدخل الإيرادات التي تحصل لحساب أي سنة مالية سابقة في حساب السنة المالية الحالية أما النفقات الملتزمة بها في أي سنة مالية ولم تدفع لمستحقيها خلال تلك السنة فيرصد لها في موازنة السنة الحالية مخصصات تحت البند (التزامات سابقة).

12- الأخذ بعين الاعتبار الخطط والرؤية الإستراتيجية حتى تعكس الأولويات الموجودة في الخطة. (عبد العال ، 2005).

2- 7- 5 تبويبات الموازنة في الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي العراقية :

- (تم أخذ هذه المعلومات من جدول إيرادات موازنة جامعة ديالى 2012 كمثال، علما بأنه موحد للجامعات العراقية الحكومية كافة)

2- 7- 5- 1 الإيرادات :

تتكون إيرادات الجامعة السنوية من مجموعة من التقديرات المالية التي تتم إما عن طريق الشؤون

المالية بالإستناد الى مجموعة من المعايير المتبعة أو عن طريق الجهات المعنية في الجامعة .

ومن الإيرادات التي تستحصلها الجامعات الحكومية :

- الضرائب : (الضرائب على الدخل والأرباح ،الضريبة على رواتب المنتسبين)

- الايرادات الأخرى وتتمثل بالآتي:

أ- حصيلة بيع السلع والخدمات

- ايجار مباني سكنية

- رسوم وأجور ادارية

- رسوم الطوابع المالية

- رسوم التصديق

ب - الغرامات والعقوبات والمصادرات

ج- الإيرادات المتنوعة

- نفقات مستردة من الطلاب الفاشلين في الدراسة

- نفقات مستردة من المنتسبين المستقلين من الخدمة العامة

- الرواتب والمكافآت المعادة للخزينة

- الإيرادات المتنوعة

- إيرادات المطاعم ومركز بيع الكتب

- إيرادات المكاتب الاستشارية

2- 7 - 5- النفقات :

• (تم أخذ هذه المعلومات من جدول نفقات موازنة جامعة ديالى 2012 كمثال، علماً بأنه موحد للجامعات العراقية الحكومية كافة)

وتنقسم النفقات في موازنة الجامعات الحكومية إلى :

- النفقات الجارية : يكون تبويبها كالآتي:

1 - الرواتب والأجور والعلاوات :

تقوم الدائرة المالية والوحدات المالية في الكليات بإعداد قوائم الرواتب المتعلقة بتشكيلات الوظائف الأكاديمية والإدارية وتقوم بحساب العلاوات والترفيعات وحساب مخصصات هيئة التدريس .

2- المخصصات:

وتشمل مخصصات إستثنائية ومخصصات الخدمة الجامعية ومخصصات إعالة والأطفال ومخصصات منصب وغيرها وتصرف بعض منها في قوائم الرواتب مثل الإستثنائية والمنصب والإعالة والأطفال وبعض منها في قوائم خاصة بها مثل مخصصات الخطورة وغيرها.

3- المساهمات :

وهي المساهمات الاجتماعية ومساهمات التقاعد ويتم رصد مبالغ لها بموجب قانون التقاعد بين الجامعات والجهات المعنية .

4- نفقات السلع والخدمات:

وهي النفقات الخاصة بمواد ولوازم الصيانة من قرطاسية ومطبوعات مكتبية ولوازم وكتب مدرسية وأجور الماء والكهرباء ومشتريات متنوعة ويراعى عند تقدير مخصصاتها أن تتضمن كشفا تفصيليا بنفقاتها بالنسبة. أما بالنسبة لأعمال الصيانة والتعديلات على المباني فيجب أن تبين بكشف منفصل يتم تحديد أولويات لهذه الأعمال ضمن بنود أخرى في موازنة الجامعة منفصلة عن أعمال الصيانة الإعتيادية وأن يتم التنسيق مع الدائرة الهندسية في الجامعة على هذه التعديلات . ونذكر بعض بنود هذه النفقات وهي:

أ. المطبوعات والنشر والكتب والمجلات :

تقوم الكليات او الوحدات بتزويد الجامعة بكشوفات بحاجتها للكتب والتخصيصات التي تغطي نفقات المنشورات والمطبوعات التي تلبي حاجتها .

ب. مواد الورش والمختبرات :

بيان القيمة المطلوبة من التخصيصات التي تغطي نفقات مواد الورش والمختبرات بعد التأكد من الكميات الموجودة في المخازن أو التي في مرحلة التجهيز ولم تصل بعد مع ضرورة ترشيد إستهلاك هذه المواد .

ج. البحث العلمي والدراسات العليا :

وهي تخصيصات البحوث العلمية ومخصصات السفر لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية والدورات التدريبية الداخلية والخارجية ومنح طلبة الدراسات العليا ومجلات الأبحاث العلمية والأدبية والإدارية .

د. البعثات العلمية :

إنفاق التكاليف الخاصة للموفدين من طلبة الشهادات العليا من الرسوم والتأمين وتذاكر السفر وذلك من مخصصات هذا التبويب وتكون هناك نسب تحددها الوزارة لابتعاث طلاب من بعثات واجازات دراسية توزع على الجامعات.

5- الموجودات الثابتة

وهي النفقات التي تشمل آلات ومعدات وسيارات وأثاث ومكائن وأجهزة، وأجهزة استنساخ وآلات إتصال وغيرها من الموجودات الأخرى التي تحتاجها الجامعة أو المؤسسة .

- النفقات الرأسمالية :

1- وهي النفقات الخاصة بالأجهزة المخبرية والعلمية والأجهزة المكتبية والمختبرات الطبية والهندسية وتوسيع خطوط أجهزة الحاسوب ويتم تنظيم قوائم تفصيلية تتضمن أنواع هذه الأجهزة والتجهيزات وغيرها والتاريخ المتوقع لشرائها وكلفة كل منها .

2- مشاريع الأبنية والإنشاءات :

تعطى الأولوية لمشاريع الأبنية والبنى التحتية حسب أولوياتها :

- أ- المشاريع المتعاقد عليها التي يتم تنفيذها ولم تنجز حتى نهاية العام .
- ب- المشاريع الجديدة الملتمز بتنفيذها في نفس السنة والتي تم تخصيص لها المبالغ في الموازنة التقديرية .

وترفق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة السنة القادمة ومن هذه البيانات (الكلفة الكلية للمشروع، تاريخ المباشرة بالمشروع وتاريخ الإنجاز المتوقع)

2-7-6 مشاكل تقدير وتنفيذ تخصيصات الموازنة في الجامعات :

إن الباحث ومن خلال عمله في الدائرة المالية في إحدى الجامعات الحكومية العراقية يرى أن هناك مشاكل في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة في هذه الجامعات ومنها :

- عدم استحداث شعبة الموازنة التخطيطية في قسم الشؤون المالية أو لجنة الموازنة في بعض من الجامعات الحكومية العراقية لما لها أهمية في إعداد تبويات الموازنة وتقدير تخصيصاتها إذ أن هذه اللجنة موجودة في بعض الجامعات ولا توجد في أخرى من مجموع الجامعات الحكومية العراقية.

- تأخر بعض الوحدات أو الكليات في إعداد تقدير التخصيصات الخاصة بموازناتها التقديرية مما لا يعطي الوقت الكافي للجامعة إعداد الموازنة ومناقشتها والإطلاع عليها بشكل تفصيلي، ودراسة التخصيصات التي تم طلبها من قبل هذه الكليات لبنود موازنتها للسنة المالية القادمة .

- المبالغة في إستحداث الوظائف من قبل الكليات والوحدات المختلفة .
- المبالغة في طلب التخصيصات لبعض التبويات وعدم دراستها بدقة بحيث تكون فائضة عن حاجة الجامعة مما يؤدي إلى إهدار هذا المال وبطرق غير مشروعة .
- عدم وضوح مبررات الشراء لكثير من التبويات في مشروع الموازنة .

- في بعض الأحيان لاتستجيب الدائرة المالية أو لجنة الموازنة إلى بعض الكليات عندما تطلب زيادة تخصيصات بعض التبويبات لعدم تغطية حاجتها الحقيقية خلال السنة المالية مما يؤدي نفاذ تخصيصاتها في بداية السنة وبالتالي تقوم بالمناقلة خلال السنة .
- تقوم لجنة الموازنة أو الدائرة المالية أحيانا بتخفيض بعض تخصيصات المطلوبة من قبل الكليات أو الدوائر وبدون تنسيق مع هذه الكليات وأحيانا عدم الدقة من قبل هذه الكليات في تقدير تخصيصاتها مما يؤدي تلكؤ الاعمال التي خصصت لها هذه المبالغ وتأخر انجازها لعدم كفاية تخصيصاتها خلال السنة المالية لهذه الكليات .
- تقوم الجامعات أحيانا بالتجاوز على بعض التبويبات والبنود وعدم الإلتزام بتخصيصاتها وهذا يخالف تعليمات الموازنة العامة .
- كثرة طلبات المناقلة بين أبواب الموازنة خاصة في نهاية السنة المالية, وذلك بسبب عدم التقدير الصحيح لبعض التويبات عند إعداد الموازنة مما يجعل تخصيصات بعض البنود فائضة وبعضها يتم إنفاق تخصيصاتها بوقت مبكر من السنة المالية .
- عدم موافقة المعنيين (أصحاب الصلاحية) على إجراء المناقلات بين بنود الموازنة أحيانا مما يفوت الفرصة أمام الجامعة او الكليات من الإستفادة من تخصيصات هذه البنود وتبقى مجمدة في تلك البنود في حين إنها بحاجة لها .
- يتم أحيانا حجز تخصيصات لأغراض معينة ويبقى المبلغ محجوزا حتى نهاية السنة المالية دون إكمال إجراءات الصرف وبذلك لاتستفيد من هذه التخصيصات وربما تكون هي بحاجة لها لأغراض أخرى .
- عدم وفاء بعض المتعهدين أو الشركات التي تم التعاقد معها بتوريد المطلوب منهم خلال السنة المالية أو التأخر بتسليم المشاريع الواجب تنفيذها خلال السنة المالية .

- التأخر في اجراء المعاملات ومعاملات صرف التخصيصات بسبب الإجراءات المعقدة والطويلة خاصة (المناقصات) وجلب العروض مما يؤدي الى التأخر في عملية التنفيذ .
- قلة توفر الكفاءة لدى موظفي الوحدات المالية وعدم تطوير معلوماتهم من خلال الدورات المحاسبية مما يؤدي إلى عدم تنفيذ بنود الموازنة بما هو واجب تنفيذه .
- عدم إعطاء أهمية للبنود التي تخص البحث العلمي إذ أن هذه الجامعات هي مؤسسات تعليمية وبحث علمي وعليه يجب إعطاء أولوية لهذه البنود. إذ أن بعض الجامعات العراقية تفتقر الى الأجهزة والمختبرات الحديثة وقاعات الطلاب المتميزة المجهزة بما يواكب الجامعات المتطورة .

ملخص عن الفصل الثاني

تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة وتم عرض ملخص عن مفهوم الموازنة العامة وتعريفاتها وأهميتها وأنواعها. وتناول الفصل نبذة عن الموازنة العامة في العراق وطريقة إعدادها, وتم عرض دورة الموازنة العامة في العراق والمراحل التي تمر بها عند إعدادها. وبعدها قام الباحث بالتحدث عن خصوصية الموازنة العامة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتبويباتها من نفقات وإيرادات وكيفية التعامل مع هذه التبويبات. ومن خلال هذه المراحل في دراسة الفصل الثاني وكون الباحث موظف مالي في إحدى الجامعات توصل إلى المشاكل التي تواجه الموازنة في مراحل الإعداد والتنفيذ والتي تم ذكرها في نهاية هذا الفصل .

2-8 الدراسات السابقة :

- دراسة Philips (1996)

"Delivering the planning and budget preparation in higher education: A case study"

أشارت هذه الدراسة الى أن الجامعات والكليات الأمريكية تواصل محاولاتها من أجل توحيد عمليات إعداد الموازنة والتخطيط وأنه بدون التدخل في إعادة توجيه موارد الموازنة باتجاه الخطط ذات الأولوية سيكون الغرض والنتائج للنشاطات التخطيطية الأساسية محل سؤال .

وهذه الحالة الدراسية حاولت أن توضح كيف أن معاهد البحث تضع جهودها لوضع الخطط وإعدادات الموازنات عن طريق دراسة كيفية توزيع الموارد واتخاذ القرارات في الوحدات الإدارية المستقلة ماليا وكيفية دعم القادة أو المسؤولين لهذه القرارات .وان المعلومات النوعية الناتجة من المقابلات والوثائق التاريخية والملاحظات المختلفة تكون أساسا لكشف الأفكار المحاسبية للإدارات العليا وأعضاء المجالس الحكومية .

- دراسة Pfeffer (1997)

"Budget preparation is negotiating process: the effects of the information and power on performance, planning and budget costs",

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الموازنة في عمليات التخطيط والتحفيز وأشارت الى ضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنية بإعدادها . ومن أجل أن يكون هناك فائدة من إعداد الموازنة لا بد من تحديد ما يجب أن تحتويه من بنود وعناصر وأن تكون مجدية اقتصاديا بمعنى توفر المعلومات حول الفائدة والتكاليف التي ستتكبدها المؤسسة .

واستنتج الباحث بأن تنفيذ الموازنة مهم جدا لأنها توفر المعلومات حول المنافع والتكاليف التي تواجهها المؤسسات من خلال قراراتهم في وضع محتوى أو بنود هذه الموازنة . وأقترح الباحث إن الضعف في وضع الموازنة ليس في صالح قياس قيمة التخطيط .ويجب أن يؤخذ بالإعتبار تكلفة إعداد الموازنة فلا تكون التكلفة أكثر من الفائدة المرجوة منها .

- دراسة Yahya-Zadeh (2002)

"A linear programming framework for flexible budgeting and its application to classroom teaching"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد طرق جديدة لأعداد الموازنات التخطيطية وتحليل انحرافاتها بإستخدام البرمجة الخطية ونظرية القيود حيث قامت بدمج المصاريف التشغيلية في تحليل الإنحرافات ومن أجل الوصول الى قراءات ذات معنى ليتم استخدامها في نظرية القيود .

واستنتجت الدراسة إلى أن دمج البرمجة الخطية في اعداد الموازنات التخطيطية يعزز العلاقة بين تحليل الإنحرافات والرقابة المالية .وان استخدام هذه الطريقة يتطلب مهارة عالية في الإحصاء واستخدام الحاسوب .

- دراسة السيوي (2005) العوامل المؤثرة في تطوير الموازنة العامة في ليبيا

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى تطور الموازنة العامة في ليبيا والتعرف على هيكل الموازنة وبيان أثر التشريعات الضريبية والعوامل الإدارية ومدى تأثير الأنظمة المالية في تطوير الموازنة العامة في ليبيا .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الموازنة العامة في ليبيا ليست حسابات مالية لنفقات الدولة وإيراداتها كما كانت تعد سابقا، وإنما هي الخطة المالية للدولة وأداة لسياساتها المالية وأن التصنيف الوظيفي وتطور الأنظمة المالية يعتبر عاملا أساسيا في تطور الموازنة العامة، وأن الموازنة العامة في ليبيا حققت الأهداف التي وضعتها الدولة من خلال السياسات المالية الصحيحة لإدارة إيرادات الدولة وتوزيع نفقاتها بما تطمح إليه هذه السياسات.

- دراسة Salazar (2006)

The budget battleground at the public university

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأثره على الجامعات الحكومية بحيث ابتليت موازنات الجامعات الحكومية بنقص مخصصاتها وتخفيض الدعم الحكومي لهذه الجامعات مما فاقم الوضع الصعب الموجود أصلا وقد كان يشكل تحديا في وجه ضغوط الموازنة الناتجة عن زيادة أعداد الملتحقين بالجامعات وكذلك ضغوط الهيئة التدريسية والإداريين للمحافظة على رواتبهم وعوائد تنافسية وكذلك التوسع الحاصل في هذه الجامعات والتكاليف المتزايدة للحفاظ على هذه المؤسسات .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجامعات الحكومية في أمريكا يمكن أن تجد التمويل لنفسها إذا ما استمر التمويل الحكومي المستدام للمصاريف التشغيلية غير ممكن أو لم يكن بالصورة التي تحتاجها هذه

الجامعات و لم تتمكن الجامعات من ايجاد طريقة لإقناع دافعي الضرائب وممثليهم لعكس هذا التوجه لتخفيض التمويل العام، و إلا فإن المؤسسة التعليمية ستجد نفسها تحولت بشكل كبير إلى الخصخصة من خلال رسوم الدراسة والرسوم الخاصة وخصوصاً مصادر الإيرادات المبنية على المستفيد كإجراء بديل لاستئصال التوجه الى تخفيض دعم دافعي الضرائب والدخل من الهبات في حالة الانكماش الاقتصادي .

- دراسة المهاني و سلوم (2008) الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق

والإيرادات للفترة من 2004 إلى 2007

هدفت هذه الدراسة الى عرض تقسيمات الموازنة العراقية ومعدلات النمو والإنفاق والإيرادات للفترة من 2004 الى 2007 واتجاهات الموازنة بالارقام معتمدة على بيانات عن الموازنة لهذه السنوات.

وخلصت هذه الدراسة الى أن مصادر الإيرادات التي تمول تخصيصات الموازنات للسنوات الأربعة المعروضة بالبحث بأن الإيرادات غير النفطية والمتمثلة بالضرائب والكمارك وأجور الخدمات العامة وإيرادات الشركات المملوكة للدولة قد سجلت انخفاضاً كبيراً ومساهمة تكاد تكون معدومة بالتمويل ولم تصل بأفضل حال إلى 10 % من مجموع مصادر التمويل ويلاحظ الاعتماد الرئيسي كان على الإيرادات النفطية التي شكلت مساهمة أكثر من 90 % وأصبح الاقتصاد العراقي أحادي الجانب، هذا يستوجب من الحكومة السعي لإصدار التشريعات الجديدة للضرائب وإعادة تأهيل الشركات المملوكة لها، وتوسيع حجم الإيرادات غير النفطية والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة من خلال سياسة اقتصادية جيدة .

- دراسة Wedyan (2008)

The role of budgeting in planning and control of future activities and reducing operate risks in Jordanian industrial corporations.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الموازنات بإعتبارها أداة إدارية هامة في عملية التخطيط ومراقبة الأنشطة المستقبلية والحد من المخاطر على الأنشطة التشغيلية في المؤسسة الصناعية الأردنية والتعرف إذا كان هناك تأثير كبير لحجم الشركة حول دور الموازنة في تخطيط ومراقبة الأنشطة في المستقبل ودور الموازنة في أنشطة التخطيط (طويلة وقصيرة الأجل) والسيطرة على هذه الأنشطة والحد من مخاطر التشغيل في الشركة

واستخلصت هذه الدراسة أن الموازنات لها دور في التخطيط لأنشطة قصيرة الأجل حيث إن هذا النوع من الموازنات يعتبر واحدة من أهم الأدوات في التخطيط لأنشطة قصيرة الأجل لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للشركة وأن الموازنات تمكن إدارات الشركات في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الشركة، وتعتمد على السلطات المختصة لتقدير هذه الموازنات والمعلومات الخاصة بها وتحليل وإدارة البحوث لإعداد الموازنات على المدى الطويل في المؤسسة الصناعية الأردنية.

- دراسة الخفاجي (2010) أثر التحيز في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة تطبيقية من منظور

سلوكي في عينة من منشآت الأعمال الصناعية

هدفت هذه الدراسة إلى البحث والإستدلال عن العلاقة والترابط الوثيقين بين إعداد الموازنات التخطيطية بإعتبارها أداة مهمة في ممارسة وظيفة التخطيط والمحاسبة والجوانب أو العوامل السلوكية للأفراد .

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن مبدأ المشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية يعتبر من وجهة نظر الإدارة العليا وسيلة تستخدمها في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين وهذا ينعكس على عملية إعداد تقديرات الموازنة. وإن تقويم المستويات الإدارية مرتبط ارتباطاً كلياً بنتائج موازنتهم وهذا سيدفعهم إلى تحسين المقاييس التي يتم تقويمهم على أساسها وهذا سينعكس على عملية إعداد تقديرات الموازنة. وأيضاً هنالك توافق بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية المختلفة وبالشكل الذي يعكس المسؤولية التي يجب أن يتحملها العاملون في هذه المستويات .

- دراسة البخيتاوي (2011) تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقاً لمعايير الكفاءة والعدالة

للمدة (2003-2009)

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص مكانم الضعف في الموازنة وتقويمها وتوضيح رؤية وأهداف وتوجهات هذه الموازنة ولغرض تقويم فاعلية الموازنة على وفق تصور منهجي متناسق يأخذ بنظر الاعتبار تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد ولا يقتصر الأمر على توضيح الكفاءة والعدالة وإنما اتسع ليشمل توضيح وتقويم السياسات المتبعة وتحديد مكانم الضعف والمعوقات والآثار المترتبة .

وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها إعداد الموازنات العامة في العراق على وفق رؤى وأسس منهجية متوافقة مع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، وكذلك إعداد تقديرات الموازنة بشكل يتلاءم مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي. والعمل على تخفيف العوامل التي تشكل ضغطاً على الموازنة العامة وذلك بإيجاد حلول اصلاحية جذرية، وخلق بيئة تسهم في تحفيز دور القطاع الخاص وجعل مساهمته في إدارة عملية التنمية القومية بالشكل الأكبر وذلك بفتح المجال للاستثمارات في مختلف المجالات، والعمل على زيادة انتاجية المؤسسات العامة وجعلها تعمل بشكل كفوء مما يعمل على زيادة أرباح تلك المؤسسات وتقليل الأعباء التي تتحملها الموازنة ، وجعل زيادة الأيدي العاملة فيها بشكل متلائم مع قدرتها الإنتاجية والارباح التي تحققها ، مع إعادة النظر بالمؤسسات التي لاتعمل بشكل سليم وتحقق خسائر كبيرة عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار فيها أو العمل على دمجها مع مؤسسات أخرى.

- دراسة Nasser et al (2011)

"The Impact of Managers' Related Variables and Department Features on Budget Characteristics: The Case of Private Jordanian Universities"

بحثت هذه الدراسة تأثير مدراء الأقسام على خصائص الموازنة في الجامعات الأردنية الخاصة وتهدف إلى دراسة العلاقة بين الخصائص ورؤساء الأقسام ومدى مشاركتهم بإعداد الموازنة وتبادل المعلومات وكفاية الموازنة ووضوح الهدف للموازنة وردود الفعل في الجامعات الأردنية الخاصة .

و قد وجدت الدراسة أن رئيس القسم أو رئيس القسم الإداري لا يوجد له تأثير كبير على المشاركة في خصائص الموازنة . وإن مدراء الأقسام الذين لديهم خبرة مكتسبة من عملهم في جامعاتهم أكثر تأثيراً

بمشاركتهم في خصائص الموازنة ، وأن المدراء الماليين لهم دور أكبر من غيرهم في المشاركة في خصائص الموازنة كونهم هم المسؤولين عن تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية .

- دراسة الملا حويش والعمار (2012) الخروقات في الموازنة التخطيطية والتخصيصات الدستورية ، بحث تحليلي في الموازنة الاتحادية في العراق .

تبحث هذه الدراسة تعارض التجاوزات المالية والخروقات في الموازنات العامة بشقيها التشغيلي والإستثماري وبما يتعارض مع فقرات ومضامين الدستور العراقي للفترة القليلة السابقة من تاريخ العراق والتي أفرزته الحالة السياسية من تكريس للمحاصصة التي أبعدت فيها الكفاءات الفنية عن مواقع اتخاذ القرارات وتأخير إصدار التشريعات الضرورية، مضافا إليها ضعف البيئة الاجتماعية الساندة أو بيئة سيادة القانون .

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك وجود خلل في جميع مفاصل اجراءات التعاقد والتنفيذ، وهذه ظاهرة جديرة بالأهتمام .مما لاشك فيه أن العوامل الداخلية تشير إلى عدم ممارسة العاملين لأدوارهم بالكفاءة المطلوبة .وغياب الكفاءة يمكن أن يفسر تارة بالتقصير وتارة بالقصور .فالتقصير يستلزم إيجاد الحوافز الضرورية المعنوية والمادية،وأما القصور فيتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب . إن التخصيصات الأستثمارية التي تخصصها الحكومه لا تشكل في الحقيقة إلا نسبة ضئيلة من المبالغ الضرورية لأعادة الاعمار

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لها:

تتوعد الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة التي هدفت الى بيان أهمية الموازنات , بالإضافة الى الدور الكبير التي تلعبه الموازنة العامة في التخطيط لأنشطة المؤسسات وتحسين مستويات ادائها, وتقويم الموازنة العامة والخروقات الحاصلة في الموازنة العامة في حين سعت الدراسة الحالية للتعرف على ملائمة تخصيصات تبويبات وبنود الموازنة لأهداف مؤسسات التعليم العالي في العراق .

إن الدراسات السابقة بحثت في الموازنات العامة بشكل عام في حين إن هذه الدراسة قامت بدراسة تبويبات الموازنة العامة في مؤسستين حكوميتين وتفصيلها وكيفية تخصيص المبالغ لهذه التبويبات وانفاقها وتناولت أرقام تخصيصات الموازنة ودراستها دراسة عملية بصورة تفصيلية ودقيقة لخمس سنوات. وبينت خلال دراسة هذه الموازنات الانحرافات والتغيرات اللافتة للنظر والتي تشكل عائق في تنفيذ الموازنة بالشكل المطلوب والتي وضعت من أجله امكانية تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي المعلنة.

وتتميز هذه الدراسة باستخدام أسلوب دراسة الحالة, وهو أسلوب يثري الدراسة بمعلومات تفصيلية عن المؤسستين. وموضوع الدراسة يغطي موضوع الموازنة فيهما بتفصيل كبير, بعكس كثير من الدراسات السابقة التي اعتمدت أسلوب الإستبانة أو الحديث النظري, مما يجعل هذه الدراسة أن يتوقع منها إضافة علمية كبيرة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 المقدمة

3-2 منهج البحث المستخدم

3-3 مجتمع الدراسة والعينة

3-4 أساليب جمع المعلومات

3-5 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

3-1 المقدمة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في السعي لإكتشاف مدى ملاءمة التبويبات في موازنة الجامعات وتخصيصاتها لطبيعة هذه الجامعات والحد من الإسراف في الإنفاق في غير وجهه الصحيح .

سيتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في اجراء هذه الدراسة ويستعرض أداة الدراسة وتفاصيلها وصدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة ، وكذلك مجتمع الدراسة وعينتها .

3-2 منهج البحث المستخدم

هذه الدراسة تتبع منهجية دراسة الحالة (Case Study) بحيث تم اختيار حالتي جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني لدراسة الموازنات في هاتين المؤسستين بشكل تفصيلي وتم اجراء مقابلات مع عدد من المعنيين بشؤون الموازنات في هاتين المؤسستين للاستفسار عن أية أمور تظهر في تحليل الموازنة .

3-3 مجتمع الدراسة والعينة

مجتمع الدراسة هو جميع مؤسسات التعليم العالي في العراق ، وقد تم اختيار اثنتين منهما هما جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني لعمل دراسة تفصيلية للموازنات فيها. إن اختيار هاتين المؤسستين بالذات وذلك لأن الباحث موظف مالي في جامعة ديالى ولديه معلومات كافية عن موازنة الجامعة مما يسهل عملية دراسة الموازنة ، وأن اختيار هيئة التعليم التقني عينة في الدراسة لانها من أكبر مؤسسات التعليم العالي ولها امتداد في كل محافظات العراق من خلال كلياتها التقنية ومعاهدها المنتشرة في هذه

المحافظات وهذا مبرر للحصول على معلومات تفصيلية واسعة حول هاتين المؤسستين مما يفيد موضوع الدراسة . وقد اجريت المقابلات مع مدراء قسم الشؤون المالية ومدراء التدقيق الداخلي بالنسبة لجامعة ديالى وهيئة التعليم التقني والكليات والمعاهد التابعة لهاتين المؤسستين ، كون هؤلاء الاشخاص هم المسؤولون عن التخطيط للموازنة, وعن تنفيذها في الجامعات والهيئة .

3-4 أساليب جمع المعلومات

3-4-1 المصادر الأولية : وتقسم الى قسمين

أ- الوثائق : مثل الحسابات الختامية لموازنة جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني للسنوات 2008-2012 والمواقع الإلكترونية للمؤسستين و وثائق ذات علاقة بالموازنات وأهداف المؤسستين المعلنة .

ب- المقابلات : تم اختيار عينة من الأفراد ذوي الاختصاص بموضوع الموازنات في المؤسستين وعددهم (12 مسؤول مالي) لسؤالهم عن الأمور ذات العلاقة بمشكلة الدراسة .

3-4-2 المصادر الثانوية :

وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجع الأدبية للدراسات السابقة لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة وتشمل مايلي :

1- الكتب والمواد العلمية والتقارير والأبحاث المحاسبية وخاصة التي تبحث في الموازنات .

2- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول الموازنات .

3- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الموازنات .

4- المعلومات المتوفرة على الأنترنت .

3-5 المعالجة الإحصائية :

نظرا لطبيعة منهجية الدراسة فقد تم فقط استخدام الإحصاء الوصفي من خلال عرض الموازنات ومقارنة مجاميعها والفروقات غير العادية الموجودة فيها . وهذا النوع من الدراسة يصعب معه عمل فرضيات واختبارها وعليه لم يتم ذلك بل تم الاكتفاء بالتعليق على جداول البيانات المالية بالتفصيل كما تم استخدام المقابلات الشخصية مع العديد من المعنيين في الجامعتين لأجل استيضاح أسباب الفروقات بشكل أكبر .

ملخص عن الفصل الثالث

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة بحيث اتبع الباحث منهجية دراسة حالة (Case Study) , وتناول البحث مجتمع الدراسة وهو مؤسسات التعليم العالي العراقية وتم اختيار مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي وهي (جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني) وتم دراسة الموازنة العامة لهاتين المؤسستين لفترة خمس سنوات , وتم اجراء مقابلات مع بعض المسؤولين عن الموازنة في هاتين المؤسستين. وتناول الفصل أساليب جمع المعلومات من خلال المصادر الاولية وهي موازنات المؤسستين , والمصادر الثانوية وهي الكتب والرسائل الجامعية والتقارير والأبحاث المحاسبية والمعلومات المتوفرة على الانترنت .

الفصل الرابع

تحليل النتائج

1-4 المقدمة

2-4 نبذة عن جامعة ديالى وأهدافها

3-4 أسئلة الدراسة بالنسبة لجامعة ديالى

4-4 الموازنة الإستثمارية لجامعة ديالى

5-4 نبذة عن هيئة التعليم التقني وأهدافها

6-4 أسئلة الدراسة بالنسبة لهيئة التعليم التقني

4- 1 المقدمة

يعرض هذا الفصل دراسة الأسئلة الثلاثة من خلال الجداول التي أعدها الباحث وهي ملخص لموازنة جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني لخمس سنوات ونتائج أسئلة المقابلات التي أجراها الباحث مع المدراء الماليين لهاتين المؤسستين. وقام الباحث أيضا بدراسة الموازنة الأستثمارية لجامعة ديالى لأربع سنوات والوقوف على مشاكل إعدادها وتنفيذها .

وقد قام الباحث لهذا الغرض بإعداد عدد كبير من الجداول المختصرة الواردة في هذا البحث حيث قام بتلخيص البيانات التفصيلية الواردة في الموازنات والحسابات الختامية وتم عرضها على شكل ثلاث مجموعات من الجداول كما يلي :

- بالنسبة للسؤال الاول المتعلق بأهداف الجامعات قام الباحث بإعداد جداول توضح مجموع كل نوع من النفقات ونسبته المئوية مقارنة بالمجموع الكلي للنفقات والمجموع الكلي للتخصيصات لأجل تحديد كم ينفق تقريبا على كل هدف معلن .

- بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بالفرق بين تخصيصات الموازنة وما تم تنفيذه فعليا منها قام الباحث بإعداد جداول اختصر فيها الموازنات والحسابات الختامية بحيث قارن مجموع و تفاصيل البنود بين التخصيص السنوي والتنفيذ الفعلي في كل حالة .

- بالنسبة للسؤال الثالث الخاص بالتغيرات في بنود الموازنات عبر السنوات قام الباحث بإعداد جداول اختصر فيها الموازنات من خلال مقارنة كل بند لخمس سنوات متتالية وذلك لغرض اكتشاف أية تغيرات غير عادية في الأرقام خلال الفترة 2012 - 2008.

ويبدأ الفصل بنبذة عن جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني وعرض أهدافها وموازنة كل سنة والتعليق عليها ونتائج أسئلة المقابلات وعرض ملخص للإجابات التي حصل عليها الباحث.

4- 2 نبذة عن جامعة ديالى وأهدافها

تأسست جامعة ديالى في 18 / 9 / 1999 وتعتبر من الجامعات متوسطة الحجم اذ تصل طاقة الاستيعاب التصميمية بعد اكتمال انشاء كافة مرافقها الخدمية الى 12000 طالب وطالبة وتعتبر أهم مركز علمي متخصص ضمن محافظة ديالى وقد سبق تأسيسها انشاء كلية الهندسة والتربية، وكلية التربية الاساسية (المعلمين سابقا) وكانت هذه الكليات تابعة الى الجامعة المستنصرية قبل تأسيس جامعة ديالى . وتضم الجامعة ثلاث عشر كلية ذات تخصصات علمية وانسانية وعدد من الوحدات البحثية والمراكز الاستشارية وهي :

الوحدات والمراكز البحثية والاستشارية	الكليات	
1.المكتب الاستشاري الهندسي	9. كلية التربية الرياضية	1. كلية الهندسة
2.مكتب الخدمات العلمية والاستشارية	10.كلية القانون والعلوم السياسية	2. كلية التربية الأصمعي
3. مركز الحاسبة والانترنت	11. كلية الإدارة والاقتصاد	3. كلية التربية الرازي
4. مركز ابحاث الامومة والطفولة	12. كلية العلوم الاسلامية	4. كلية التربية الاساسية
5. وحدة ابحاث الشيخوخة	13. كلية الزراعة	5. كلية الطب
6. مركز التطوير والتعليم المستمر		6. كلية الطب البيطري
7. وحدة الابحاث المكانية		7. كلية العلوم
8. المكتب الاستشاري الزراعي		8. كلية الفنون الجميلة

رؤيا جامعة ديالى :

تسعى جامعة ديالى الى تحقيق التميز بين مثيلاتها المحلية والعربية لتعكس الهوية العربية الإسلامية فكرا مع الانفتاح على القوميات الاخرى ولتحقيق ذلك تعمل على بناء شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع كافة وتعزيز قدرات منتسبيها البحثية والإدارية والتأكيد على أهمية التطوير المستمر للإرتقاء بجودة بيئة التعليم ومخرجاتها لدعم عملية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنمية المواهب بين منتسبيها ورعايتها.

رسالة جامعة ديالى:

تسعى الجامعة دائما للوصول الى جودة الأداء التعليمي في مختلف مستويات التعليم وادارتها وذلك في مسعى لتحقيق التميز في أعداد الطلبة واجراء البحوث العلمية وتطوير المفردات الدراسية وتحديثها من خلال الاتجاهات العالمية المعاصرة واخضاعها للتقويم وفقا للمعايير العالمية وتلتزم الجامعة في جميع أنشطتها بترسيخ مجموعة من القيم تتمثل في التأكيد على الهوية العربية والعقيدة الإسلامية فكرا وممارسة الانفتاح على القوميات الأخرى والتميز العلمي والتعليم المستمر النشط من خلال المشروعات التطبيقية والتكاملية بين مختلف العلوم لتحقيق الجودة الشاملة .

أهداف جامعة ديالى:

تحقيقاً لرؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورسالتها تلتزم جامعة ديالى بالعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- 1- توفير تعليم متميز للمساهمة في إعداد وترتيب الملاكات البشرية من خريجين لتأهيلها علميا وثقافياً ومهنياً لرفد القطاع العام والخاص والمختلط به.

- 2- توفير إطار شامل لضمان الجودة حيث يجمع بين التقييم الداخلي والخارجي.
 - 3- تطوير البحث العلمي والدراسات العليا في مختلف الاختصاصات لتحسين جودة المنتج التعليمي.
 - 4- بناء شراكة حقيقية مع المجتمع المحلي والعربي والعالمي عن طريق عقد المحاضرات والدورات والندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالعملية التعليمية, وعن طريق التعاون العلمي والثقافي مع الجامعات والمنظمات المعتمدة.
 - 5- التحسين المستمر للتنظيم الأكاديمي والإداري والتربوي للجامعة.
 - 6- الإسهام في بناء بيئة تعلم للمجتمع متكاملة يسودها الإبداع والتميز والتفاعل الإيجابي داخل الجامعة وخارجه.
 - 7- إعداد الدراسات والاستشارات العلمية والفنية والإدارية لخدمة الجامعة والقطاع العام والخاص والمختلط.
- إن أهداف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تختلف عن مؤسسات الدولة الأخرى وبدورها يجب ان توفر تخصيصات مالية بنسب تتلائم مع هذه الأهداف المهمة من أجل تحقيقها بالصورة المطلوبة ولكي ترقى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بها .
- ومن خلال دراسة الباحث للبيانات المالية لموازنة جامعة ديالى لخمس سنوات سوف نعرض مدى ملائمة التخصيصات المالية لتحقيق هذه الاهداف .

* ملاحظة : تم عرض نبذة عن جامعة ديالى وذلك بالرجوع الى الموقع الرسمي للجامعة

3-4 اسئلة الدراسة بالنسبة لجامعة ديالى :

1-3-4السؤال الاول : ما مدى ملائمة تخصيصات الموازنة في جامعة ديالى لتحقيق أهدافها؟

قد قام الباحث بدراسة هذا الامر من خلال موازنات جامعة ديالى لخمس سنوات ونسبة التخصيصات للتبويبات الرئيسية لمعرفة هل تم تخصيص مبالغ كافية لتغطية أهداف الجامعة, وأدناه جدول رقم (4 - 1) الذي يوضح توزيع تخصيصات التبويبات الرئيسية في موازنات جامعة ديالى للسنوات (2012 ، 2011 ، 2010 ، 2009 ، 2008) بالنسبة, من المجموع الكلي لهذه التخصيصات والجدول رقم (4 - 2) نسبة التنفيذ الفعلي لتخصيصات هذه التبويبات من المجموع الفعلي الكلي لنفس الفترة .

ملاحظة : جميع الجداول التي أعدها الباحث هي ملخص الحسابات الختامية (النفقات) لجامعة ديالى . اما بالنسبة للموازنة الاستثمارية فقد كانت لأربع سنوات وذلك لتعذر الحصول على سنة 2008 لعدم توفرها في بيانات الجامعة .

- الحقول المظلمة هي مجموع الحقول التي تليها

- تم اعداد الجداول في الفترة من شهر 10-12 / 2013 , علماً أن المبالغ بالدينار العراقي , وأن الدولار الأمريكي يعادل مايقارب (1165) ألف ومئة وخمسة وستون دينار عراقي .

جدول رقم (4 - 1)

التبويبات الرئيسية ونسبة توزيع التخصيصات عليها من مجموع التخصيصات الكلية

لكل سنة / جامعة ديالى

ت	البند	2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	التنفقات		26,666,080,049		31,338,714,708		37,860,021,542		37,513,345,655		51,876,383,123
1	أ الرواتب والاجور النقدية		20,810,580,049		27,590,497,268		31,304,598,702		32,773,645,975		45,249,597,454
1	الرواتب والاجور الاساسية		9,202,500,000	34.5	11,400,204,622	35.6	12,907,666,697	27.2	13,422,569,899	31.6	23,326,145,572
2	المخصصات		11,608,080,049	43.5	16,190,292,646	50.6	18,396,932,005	38.7	19,351,076,076	45.5	21,923,451,882
1	ب المساهمات الاجتماعية		780,000,000	3	1,001,812,440	3.13	1,404,972,840	3	1,499,107,853	3.5	1,597,740,669
1	ج السلع والخدمات		3,075,500,000		2,354,715,000		4,905,000,000		3,055,521,332		4,796,095,000
1	المستلزمات السلعية		1,239,000,000	4.6	934,765,000	3	2,500,000,000	5.27	1,444,489,000	3.4	2,500,000,000
2	المستلزمات الخدمية		881,500,000	3.3	754,560,000	2.4	1,250,000,000	2.63	945,636,832	2.22	1,141,095,000
3	الصيانة		955,000,000	3.5	665,390,000	2.1	1,155,000,000	2.43	665,395,500	1.6	1,155,000,000
1	د المصروفات الاخرى		1,000,000,000	3.7	391,690,000	1.2	245,450,000	0.5	185,070,495	0.44	232,950,000
2	الموجودات الثابتة		1,030,000,000		641,592,000		9,594,727,000		4,996,347,535		9,010,237,000
	أ الات ومعدات		990,000,000		641,592,000		9,494,727,000		4,938,737,535		0
1	وسائط نقل		265,000,000	1	30,150,000	0.09	620,000,000	1.31	0		0
2	الات ومعدات اخرى		725,000,000	2.7	551,142,000	1.7	8,874,727,000	18.7	4,938,737,535	11.6	8,910,237,000
ب	موجودات ثابتة اخرى		40,000,000	0.15	0	0.09	100,000,000	0.10	57,610,000	0.07	100,000,000
	المجموع المخصص		27,696,080,049	100	31,980,306,708	100	47,454,748,542	100	42,509,693,190	100	60,886,620,123

اما بالنسبة لنسبة الإنفاق لهذه التبويبات من المجموع الفعلي الكلي كانت كما يلي :

جدول رقم (4 - 2)

التبويبات الرئيسية ونسبة الإنفاق الفعلي من المجموع الفعلي الكلي لكل سنة / جامعة ديالى

ت	البند	2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	التنفقات		26,568,844,702		31,925,970,172		41,545,863,658		41,911,310,446		48,001,683,441
1	أ الرواتب والاجور النقدية		24,316,248,380		29,588,179,786		34,599,794,996		37,515,805,477		41,235,804,901
1	الرواتب والاجور الاساسية	41	11,109,603,556	36	11,591,940,876	27.3	13,198,039,121	36	15,663,019,677	30.25	16,785,040,394
2	المخصصات	48	13,206,644,824	56	17,996,238,910	44.3	21,401,755,874	50	21,852,785,800	44	24,450,764,507
1	ب المساهمات الاجتماعية	0.46	128,181,899	0.45	144,424,167	0.62	297,975,936	0.45	201,236,418	3.10	1,707,652,333
1	ج السلع والخدمات		1,905,234,429		1,955,922,719		6,372,601,426		3,981,677,800		4,880,629,957
1	المستلزمات السلعية	3.13	856,093,977	2.4	778,385,368	6	2,902,120,619	4	1,664,332,351	4.13	2,290,935,808
2	المستلزمات الخدمية	1	274,860,252	1.8	595,385,381	2.43	1,176,327,698	2.44	1,055,782,709	2.10	1,167,276,734
3	الصيانة	2.82	774,280,200	1.8	582,151,970	4.74	2,294,153,109	3.7	1,261,562,740	2.6	1,422,417,415
1	ء المصروفات الاخرى	0.80	219,180,000	0.73	237,443,500	0.57	275,491,300	0.49	212,590,750	0.32	177,596,250
2	الموجودات الثابتة		791,294,155		409,852,399	0	6,816,122,309	0	1,407,487,425	0	7,477,466,720
أ	الات ومعدات	0	791,294,155	0	409,852,399	0	6,816,122,309	0	1,403,283,425	0	0
1	وسائط نقل	0.36	99,400,000	0.06	20,650,000	1.6	750,044,444	0.10	45,000,000	0	0
2	الات ومعدات اخرى	2.52	691,894,155	1.2	389,202,399	12.5	6,066,077,865	3	1,358,283,425	13.5	7,447,966,720
ب	موجودات ثابتة اخرى	0	0	0	0	0	0	0.009	4,204,000	0	0
	المجموع الفعلي	100	27,360,138,857	100	32,335,822,571	100	48,361,985,967	100	43,318,797,871	100	55,479,150,161

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4 - 1) وجدول رقم (4 - 2) أن التخصيصات لا تتلائم مع الأهداف المعلنة من قبل جامعة ديالى وخاصة الأهداف (3 , 4 , 7) لأن هذه الأهداف التي تخص البحث العلمي والدراسات العليا والتطور التعليمي والمؤتمرات والندوات والكتب والطبع وإعداد الدراسات والأستشارات العلمية وأن هذه الأهداف تعتبر هي الأهداف الرئيسية والأساسية في الجامعات والهيئات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأن الجامعة هي مؤسسة بحث علمي وأن هذا المجال له أولوية في هذه الجامعات عن بقية المجالات الأخرى وقد تبين في التخصيصات السنوية في الجدول رقم (4 - 1) والتنفيذ الفعلي لهذه التخصيصات في الجدول رقم (4 - 2).

ان نسبة تتراوح ما بين (80 الى 90 %) بالمئة من تخصيصات الموازنة لكل سنوات الدراسة تذهب الى رواتب ومخصصات , وما يتبقى من نسبة, توزع على التبويبات الأخرى وأن البنود التي تشمل من ضمنها تخصيصات البحث العلمي والدراسات العليا والبعثات الدراسية والكتب وغيرها من التخصيصات التي يجب أن تحقق أهداف الجامعة هي من ضمن تبويب السلع والخدمات وينقسم إلى المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية كما ورد في الجدول الاول بحيث كانت نسبة التخصيصات لهذه البنود تتراوح (من 6 الى 8 %) بالمئة من مجموع التخصيصات الكلي لسنوات الدراسة وأن نسبة تنفيذ هذه البنود كما في الجدول الثاني تتراوح ما بين (4 الى 6 %) لسنوات الدراسة علما أن هذه النسبة لتبويب السلع والخدمات ليس فقط لبنود البحث العلمي ولكن تشمل كثير من البنود الأخرى. وبهذه النسب الضعيفة من التخصيص لا يمكن أن تحقق الجامعة أهداف تعتبر أساسية لها مقارنة مع النسب العالية للرواتب والتخصيصات والصيانة وغيرها .

نتائج أسئلة المقابلات

السؤال الاول: مامدى ملائمة تخصيصات الموازنات في جامعة ديالى لتحقيق أهدافها ؟

وقد أجرى الباحث دراسة لهذه المشكلة من خلال المقابلات مع المسؤولين عن إعداد الموازنة وتنفيذها وتبين أن هناك آراء مختلفة بين المجيبين وكانت كالآتي :

أجاب المسؤولون الذين تمت مقابلتهم في جامعة ديالى بأن دائرة الموازنة في وزارة المالية لا تأخذ الموازنة التقديرية التي تضعها الجامعة بعين الاعتبار ولا تغطي تخصيصات الموازنة حسب حاجة الجامعة الفعلية وتقوم بالتعديل على الأرقام حسب ما تراه مناسباً وبالأغلب يكون اعتمادها على نفقات السنة السابقة.

إلا أن بعض هؤلاء المسؤولين قال إن السبب يعود إلى قلة معرفة قسم الشؤون المالية في الجامعة عند إعداد الموازنة للاحتياجات الحقيقية للجامعة وعدم وجود تنسيق بين وزارة المالية وتشكيلات وزارة التعليم والبحث العلمي المتمثلة بالجامعات والهيئات وغيرها .

و من الأسباب الأخرى التي ذكرت لعدم تناسب تخصيصات الموازنة مع أهداف الجامعة المعلنة سوء التقدير لتخصيصات الموازنة بحيث لا تتسجم مع متطلبات الجامعة، فالذي يذكر في المؤتمرات وقرارات وحدة جهاز الإشراف في الوزارة يفترض دراسته أولاً من حيث توفر التخصيصات المالية الكافية لتنفيذه بالاتصال والمداولة مع دائرة الموازنة في وزارة المالية وبيان امكانية توفيرها حتى تثبت من قبل الجامعات عند إعداد الموازنة .

كما كان من الأسباب التي ذكرت أيضاً عدم وجود تنسيق وتخطيط مسبق يبدأ من القسم الى عمادة الكلية ثم إلى رئاسة الجامعة .

4-3-2 السؤال الثاني : هل هناك أية إنحرافات بين الموازنة الخاصة بجامعة ديالى والنتائج الفعلية

لها ؟ وما أسباب ذلك ؟

وقد قام الباحث بدراسة هذا الأمر من خلال دراسته للموازنة السنوية لجامعة ديالى لخمس سنوات

بالنسبة للتخصيص السنوي والتنفيذ الفعلي ونسبة الإنفاق لكل بند ونسبة الإنفاق الكلية لكل سنة وهذا

من خلال الجداول ادناه :

جدول رقم (4 - 3)

الوضع المالي لجامعة ديالى 2008 / النفقات

نسبة الانفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	ت
99	97,235,347	26,666,080,049	26,568,844,702				النفقات	1	
117	(3,505,668,331)	20,810,580,049		24,316,248,380			الرواتب والاجور النقدية	أ 1	
121	(1,907,103,556)	9,202,500,000			11,109,603,556		الرواتب والاجور الاساسية	1	
114	(1,598,564,775)	11,608,080,049			13,206,644,824		المخصصات	2	
16	651,818,108	780,000,000		128,181,899			المساهمات الاجتماعية	ب 1	
62	1,170,265,571	3,075,500,000		1,905,234,429			السلع والخدمات	ج 1	
69	382,906,023	1,239,000,000			856,093,977		المستلزمات السلعية	1	
91	11,168,600	130,000,000				118,831,400	قرطاسية ومطبوعات		

72	12,681,200	45,000,000				32,318,800	كتب ومجلات		
27	16,904,000	23,000,000				6,096,000	الماء والمجاري		
29	9,984,663	14,000,000				4,015,337	الكهرباء		
100	(336,500)	245,000,000				245,336,500	الوقود		
64	8,958,500	25,000,000				16,041,500	الملابس		
29	14,184,500	20,000,000				5,815,500	مواد مكافحة والوقاية		
65	159,366,760	460,000,000				300,633,240	المواد واللوازم		
46	149,994,300	277,000,000				127,005,700	سلعية متنوعة		
31	606,639,748	881,500,000			274,860,252		المستلزمات الخدمية	2	
23	34,852,000	45,000,000				10,148,000	مخصصات ونفقات السفر		
45	55,031,400	100,000,000				44,968,600	مخصصات ونفقات الايفاد		
38	16,940,000	27,000,000				10,060,000	نفقات الانتقال		
35	22,731,500	35,000,000				12,268,500	النشر والاعلام		
35	58,318,560	90,000,000				31,681,440	ايجار المباني		
86	3,543,600	25,000,000				21,456,400	ايجار المكائن والمعدات		
67	6,501,500	20,000,000				13,498,500	الترفيه الرسمي		
1	1,979,200	2,000,000				20,800	البريد		
44	77,266,208	137,000,000				59,733,792	الاتصالات والبرق		
72	11,364,280	41,000,000				29,635,720	اجور الخبراء والاستشاريين		
12	318,111,500	359,500,000				41,388,500	خدمية متنوعة		
43	11,491,000	20,000,000				8,509,000	المؤتمرات والندوات		

46	10,723,500	20,000,000				9,276,500	الطبع		
96	310,000	7,000,000				6,690,000	الاشتراك في الدورات التدريبية		
62	3,825,000	10,000,000				6,175,000	تنظيف الدائرة		
65	3,530,000	10,000,000				6,470,000	التعزيد والترجمة		
4	4,812,000	5,000,000				188,000	اجور الخدمات المصرفية		
0	137,500,000	137,500,000				0	اجور حراس حماية المنشأة		
27	10,920,000	15,000,000				4,080,000	خدمات اخرى		
81	180,719,800	955,000,000			774,280,200		الصيانة	3	
22	780,820,000	1,000,000,000		219,180,000			المصروفات الاخرى	1	ء
34	16,530,000	25,000,000			8,470,000		مكافآت لغير المنتسبين	1	
20	489,405,000	610,000,000			120,595,000		مخصصات وبعثات الطلاب	2	
25	269,885,000	360,000,000			90,115,000		مصاريف اخرى	3	
77	(238,705,845)	1,030,000,000	791,294,155				الموجودات الثابتة	2	
80	198,705,845	990,000,000	791,294,155				الات ومعدات	2	أ
38	165,600,000	265,000,000		99,400,000			وسائط نقل		
95	33,105,845	725,000,000		691,894,155			الات ومعدات اخرى		
0.625	39,750,000	40,000,000				0	موجودات ثابتة اخرى	2	ب
98.8	335,941,192	27,696,080,049	27,360,138,857				المجموع		

وتبين من الجدول رقم (3-4) أنه كثير من تخصيصات التبويبات والبنود كانت نسبة تنفيذها الفعلي ضعيف وخاصة تبويبات السلع والخدمات والمصروفات الأخرى وأن أكثر بنود البحث العلمي موجودة في هذ التبويبات وأيضاً بالنسبة للتبويبات والبنود الأخرى حيث كانت نسب الإنفاق الفعلي في بعض منها ضعيفة ولاتتناسب مع ما خصص لها من تخصيصات سنوية. ونلاحظ أيضاً هناك تجاوز على تبويب الرواتب والأجور النقدية بنسبة (17%) من نسبة تخصيص هذا التبويب وأن هذا التبويب يشمل الرواتب والأجور الأساسية والمخصصات وأن نسبته من الموازنة السنوية تتراوح ما بين (80 الى 85%) من المجموع الكلي لتخصيصات الموازنة ومع ذلك تم التجاوز في هذا التبويب بهذه النسبة الكبيرة قياساً بحجم تخصيصات هذا التبويب. وهذا مؤشر يدلنا أن السبب في عدم تنفيذ كثير من البنود هو لتغطية العجز الحاصل في تبويب الرواتب والأجور الأساسية لأن هذا التبويب هو بمثابة التزام ومستحقات على الجامعة واجب على الجامعة الالتزام بها.

وبالنسبة للعام 2009 فقد كان الوضع المالي كما يلي :

جدول رقم (4 - 4)

الوضع المالي لجامعة ديالى 2009 / النفقات

نسبة الانفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	
101	(587,255,464)	31,338,714,708	31,925,970,172				النفقات	1	
107	(1,997,682,518)	27,590,497,268		29,588,179,786			الرواتب والاجور التقديرة	أ	1
102	(191,736,254)	11,400,204,622			11,591,940,876		الرواتب والاجور الاساسية	1	
111	(1,805,946,264)	16,190,292,646			17,996,238,910		المخصصات	2	
14	857,388,273	1,001,812,440		144,424,167			المساهمات الاجتماعية	ب	1
83	398,792,281	2,354,715,000		1,955,922,719			السلع والخدمات	ج	1
83	156,379,632	934,765,000			778,385,368		المستلزمات السلعية	1	
128	(24,212,255)	85,540,000				109,752,255	قرطاسية ومطبوعات		
68	11,650,750	36,255,000				24,604,250	كتب ومجلات		
	(13,180,000)	0				13,180,000	الماء والمجاري		
180	(29,094,658)	36,180,000				65,274,658	الكهرباء		
82	64,939,200	354,490,000				289,550,800	الوقود		
4218	(4,324,000)	105,000				4,429,000	الملابس		
9	16,500,000	18,090,000				1,590,000	مواد المكافحة والوقاية		
77	60,577,635	267,380,000				206,802,365	المواد واللوازم		
46	73,522,960	136,725,000				63,202,040	سلعية متنوعة		
79	159,174,619	754,560,000			595,385,381		المستلزمات الخدمية	2	
45	40,049,410	72,360,000				32,310,590	مخصصات ونفقات السفر		
60	36,517,600	90,450,000				53,932,400	مخصصات ونفقات الايفاد		

41	24,870,250	42,210,000				17,339,750	نفقات الانتقال		
89	3,397,500	30,150,000				26,752,500	النشر والاعلام		
90	11,833,870	112,761,000				100,927,130	ايجار المباني		
77	9,131,725	39,121,000				29,989,275	ايجار المكائن والمعدات		
158	(26,379,500)	45,225,000				71,604,500	الترفيه الرسمي		
42	1,761,700	3,015,000				1,253,300	البريد		
141	(34,922,776)	84,420,000				119,342,776	الاتصالات والبرق		
115	(5,407,210)	35,255,000				40,662,210	اجور الخبراء والاستشاريين		
51	98,322,050	199,593,000				101,270,950	خدمية متنوعة		
42	26,085,500	45,225,000				19,139,500	المؤتمرات والندوات		
112	(1,867,500)	15,075,000				16,942,500	الطبع		
48	6,329,000	12,060,000				5,731,000	الاشتراك في الدورات التدريبية		
76	14,239,000	60,300,000				46,061,000	تنظيف الدائرة		
7	19,590,000	21,105,000				1,515,000	التعصيد والترجمة		
19	2,438,000	3,015,000				577,000	اجور الخدمات المصرفية		
7	20,146,000	21,708,000				1,562,000	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
58	2,560,000	6,030,000				3,470,000	الدعاية		
69	2,772,050	9,045,000				6,272,950	خدمات اخرى متنوعة		
87	83,238,030	665,390,000			582,151,970		الصيانة	3	
61	154,246,500	391,690,000		237,443,500			المصروفات الاخرى	1	ء
42	11,818,000	20,225,000			8,407,000		مكافآت لغير المنتسبين	1	
36	147,375,000	229,385,000			82,010,000		مخصصات وبيعثات الطلاب	2	

103	(4,946,500)	142,080,000			147,026,500		مصاريف أخرى	3	
64	231,739,601	641,592,000	409,852,399				الموجودات الثابتة	2	
64	231,739,601	641,592,000	409,852,399				الات ومعدات	أ 2	
68	9,500,000	30,150,000		20,650,000			وسائط نقل		
71	161,939,601	551,142,000		389,202,399			الات ومعدات أخرى		
101	(355,515,863)	31,980,306,708	32,335,822,571				المجموع		

وتبين من الجدول رقم (4-4) تبين أن هناك كثير من البنود كانت نسب تنفيذ تخصيصاتها ضعيفة وخاصة (خدمية متنوعة) حيث كان هذا البند هو مجموع كثير من البنود الأخرى ومنها بنود المؤتمرات والندوات والاشتراك في الدورات التدريبية والطبع وأجور الانتساب إلى المؤسسات العلمية وغيرها من البنود التي كانت نسب انجازها ضعيفة مقارنة بالتخصيصات السنوية لها. علما أن ما خصص لهذه البنود من تخصيصات يمثل نسبة ضعيفة من مجموع التخصيصات الكلي لهذه السنة وهذا ما مبين في الجدول رقم (4-1) حيث كانت نسبة هذه البنود في تخصيصات الموازنة لا تتجاوز (3%) من المجموع الكلي للتخصيصات ومع ذلك كانت نسب الإنفاق الفعلي ضعيفة لهذه البنود. وتبين أيضا أن هناك بعض التجاوزات على بعض البنود وهذا مخالف لتعليمات الموازنة العامة للدولة .

وأمَّا بالنسبة لعام 2010 فقد كان الوضع المالي كما يلي :

جدول رقم (4 - 5)

الوضع المالي لجامعة ديالى 2010 / النفقات

نسبة الإنفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	1
110	(3,685,842,116)	37,860,021,542	41,545,863,658				النفقات		1
111	(3,295,196,294)	31,304,598,702		34,599,794,996			الرواتب والاجور التقديية	أ	1
102	(290,372,424)	12,907,666,697			13,198,039,121		الرواتب والاجور الاساسية	1	
116	(3,004,823,869)	18,396,932,005			21,401,755,874		المخصصات	2	
21	1,106,996,904	1,404,972,840		297,975,936			المساهمات الاجتماعية	ب	1
130	(1,467,601,426)	4,905,000,000		6,372,601,426			السلع والخدمات	ج	1
116	(402,120,619)	2,500,000,000			2,902,120,619		المستلزمات السلعية	1	
212	(151,408,120)	135,000,000				286,408,120	قرطاسية ومطبوعات		
116	(17,849,759)	110,000,000				127,849,759	كتب ومجلات		
0	30,000,000	30,000,000				0	الماء والمجاري		
91	8,026,750	85,000,000				76,973,250	الكهرباء		
104	(13,364,800)	350,000,000				363,364,800	الوقود		
32	23,708,000	35,000,000				11,292,000	الملابس		
38	18,549,000	30,000,000				11,451,000	مواد المكافحة والوقاية		
113	(194,300,130)	1,535,000,000				1,729,300,130	المواد واللوازم		
156	160,451,844	190,000,000				295,481,560	سلعية متنوعة		

94	73,672,302	1,250,000,000			1,176,327,698		المستلزمات الخدمية	2	
325	(163,050,937)	72,360,000				235,410,937	مخصصات ونفقات السفر		
60	36,264,575	90,450,000				54,185,425	مخصصات ونفقات الايفاد		
2	41,375,000	42,210,000				835,000	نفقات الانتقال		
71	16,161,700	55,000,000				38,838,300	النشر والاعلام		
77	34,676,700	150,000,000				115,323,300	ايجار المباني		
22	39,088,060	50,000,000				10,911,940	ايجار المكائن والمعدات		
102	(1,388,650)	70,000,000				71,388,650	الترفيه الرسمي		
19	8,065,050	10,000,000				1,934,950	البريد		
107	(18,344,902)	265,000,000				283,344,902	الاتصالات والبرق		
100	(53,150)	65,000,000				65,053,150	اجور الخبراء والاستشاريين		
79	80,878,856	379,980,000				299,101,144	خدمية متنوعة		
79	15,918,500	75,000,000				59,081,500	المؤتمرات والندوات		
125	(6,246,386)	25,000,000				31,246,386	الطبع		
59	14,468,442	35,000,000				20,531,558	الاشتراك في الدورات التدريبية		
102	(2,434,000)	150,000,000				152,434,000	تنظيف الدائرة		
114	(4,270,000)	30,000,000				34,270,000	التعصيد والترجمة		
8	4,586,800	5,000,000				413,200	اجور الخدمات المصرفية		
1	29,720,000	30,000,000				280,000	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
4	19,135,500	19,980,000				844,500	خدمات اخرى متنوعة		
199	(1,139,153,109)	1,155,000,000			2,294,153,109		الصيانة	3	
112	(30,041,300)	245,450,000		275,491,300			المصروفات الاخرى	1	ء

75	6,145,000	25,000,000			18,855,000		مكافآت لغير المنتسبين	1	
72	33,412,000	120,000,000			86,588,000		مخصصات وبعثات الطلاب	2	
	(10,000,000)	0			10,000,000		اقساط التأمين على غير الحياة	3	
159	(59,598,000)	100,450,000			160,048,300		مصاريف أخرى	4	
71	2,778,604,691	9,594,727,000	6,816,122,309				الموجودات الثابتة	2	
71	2,778,604,691	9,594,727,000	6,816,122,309				الات ومعدات	أ	2
121	(130,000,000)	620,000,000		750,044,444			وسائط نقل		
68	2,808,649,135	8,874,727,000		6,066,077,865			الات ومعدات أخرى		
51	24,628,000	100,000,000				0	موجودات ثابتة أخرى	ب	2
102	(907,237,425)	47,454,748,542	48,361,985,967				المجموع		

وتبين من الجدول رقم (4-5) أن هناك كثير من البنود كانت نسبة تنفيذها الفعلية ضعيفة جداً وقد تصل إلى (1%) او (4%) كما في بند الانتساب إلى المؤسسات العلمية وخدمات أخرى متنوعة وغيرها من البنود الأخرى التي لم تنفذ تخصيصاتها السنوية كما هو مطلوب بالرغم أنها تمثل نسب ضعيفة من التخصيص الكلي للموازنة السنوية حسب مامبين في الجدول رقم (4-1). وتبين أيضاً من خلال الجدول اعلاه أن هناك تجاوزات على التبويبات والبنود وخاصة تبويب الرواتب والأجور النقدية وهذا التجاوز يمثل نسبة كبيرة من التخصيصات إذا ما قورن بنسبة تخصيص هذا التبويب بالتبويبات الأخرى .

الوضع المالي لسنة 2011 كان كالاتي :

جدول رقم (4 - 6)

الوضع لجامعة ديالى 2011 / النفقات

نسبة الإنفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	1
112	(4,397,964,791)	37,513,345,655	41,911,310,446				النفقات		1
114	(4,742,159,502)	32,773,645,975		37,515,805,477			الرواتب والاجور النقدية	أ	1
117	(2,240,449,778)	13,422,569,899			15,663,019,677		الرواتب والاجور الاساسية	1	
113	(2,501,709,724)	19,351,076,076			21,852,785,800		المخصصات	2	
13	1,297,871,435	1,499,107,853		201,236,418			المساهمات الاجتماعية	ب	1
130	(926,156,468)	3,055,521,332		3,981,677,800			السلع والخدمات	ج	1
115	(219,843,351)	1,444,489,000			1,664,332,351		المستلزمات السلعية	1	
398	(232,102,778)	77,773,500				309,876,278	قرطاسية ومطبوعات		
181	(51,395,584)	63,371,000				114,766,584	كتب ومجلات		
	17,283,000	17,283,000				0	الماء والمجاري		
249	(73,046,845)	48,968,500				122,015,345	الكهرباء		
227	(256,882,450)	201,635,000				458,517,450	الوقود		
23	15,544,500	20,163,500				4,619,000	الملابس		
37	10,860,500	17,283,000				6,422,500	مواد مكافحة والوقاية		
56	384,936,025	884,313,500				499,377,475	المواد واللوازم		
131	(35,039,719)	113,698,000				148,737,719	سلعية متنوعة		
112	(110,145,877)	945,636,832			1,055,782,709		المستلزمات الخدمية	2	
645	(113,691,934)	20,843,300				134,535,234	مخصصات ونفقات السفر		

222	(31,896,161)	26,054,123				57,950,284	مخصصات ونفقات الايفاد		
0.36	24,229,181	24,317,181				88,000	نفقات الانتقال		
230	(20,673,150)	15,842,750				36,515,900	النشر والاعلام		
103	(5000,000)	150,000,000				155,000,000	ايجار المباني		
13	43,673,000	50,000,000				6,327,000	ايجار المكنائن والمعدات		
114	(5,536,250)	40,327,000				45,863,250	الترفيه الرسمي		
33	3,880,500	5,761,000				1,880,500	البريد		
69	82,099,185	265,000,000				182,900,815	الاتصالات والبرق		
8	59,817,700	65,000,000				5,182,300	اجور الخبراء والاستشاريين		
152	(147,047,948)	282,491,478				429,539,426	خدمية متنوعة		
212	(48,792,491)	43,207,500				91,999,991	المؤتمرات والندوات		
150	(7,263,464)	14,402,500				21,665,964	الطبع		
101	(253,516)	20,163,500				20,417,016	الاشترك في الدورات التدريبية		
149	(73,685,000)	150,000,000				223,685,000	تنظيف الدائرة		
360	(44,977,000)	17,283,000				62,260,000	التعزيد والترجمة		
64	1,025,405	2,880,500				1,855,095	اجور الخدمات المصرفية		
11	15,456,940	17,283,000				1,826,060	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
0	5,761,000	5,761,000				0	الدعاية		
51	5,680,178	11,510,478				5,830,300	خدمات اخرى متنوعة		
190	(596,167,240)	665,395,500			1,261,562,740		الصيانة	3	
115	(27,520,255)	185,070,495		212,590,750			المصروفات الاخرى	1	ع
141	(2,933,750)	7,201,250			10,135,000		مكافآت لغير المنتسبين	1	

118	(21,295,000)	120,000,000			141,295,000		مخصصات وبيئات الطلاب	2	
106	(3,291,505)	57,869,245			61,160,750		مصاريف أخرى	3	
28	4,535,454,110	4,996,347,532	1,407,487,425				الموجودات الثابتة	2	
28	3,535,454,110	4,938,737,535		1,403,283,425			الات ومعدات	2	أ
0	(45,000,000)	0		45,000,00			وسائط نقل		
28	3,580,454,110	4,938,737,535		1,358,283,425			الات ومعدات أخرى		
15	53,406,000	57,610,000		4,204,000			موجودات ثابتة أخرى	2	ب
102	(809,104,681)	42,509,693,190	43,318,797,871				المجموع		

وتبين من الجدول (4-6) كانت هناك فروقات كبيرة في التبويبات والبند الفرعية وفي نسبة الإنفاق الفعلي للتخصيصات حيث كانت نسبة الإنفاق في بعض التبويبات تتراوح ما بين (10 الى 30 %) أو حتى أقل من هذه النسب وهذه نسب ضعيفة جداً بالنسبة الى التخصيصات السنوية التي خصصت لها في الموازنة العامة . وكانت هناك تجاوزات على بعض التبويبات والبند قد تصل الى (200 %) أو أكثر . ونذكر مثلاً من هذه البنود (جور الخبراء والاستشاريين نفد هذا البند بنسبة 8 %) وبالنسبة للتجاوزات نذكر مثلاً بند (مخصصات ونفقات السفر حيث كانت نسبة الإنفاق الفعلي 645%) . وهذه النسب سواء كانت في ضعف التنفيذ الفعلي أو في التجاوز على التخصيصات السنوية هي مخالفة لتعليمات الموازنة العامة وتعتبر مؤشر سلبي على الجامعة من قبل الجهات الرقابية .

الوضع المالي لسنة 2012 كان كما يلي :

جدول رقم (4 - 7)

الوضع لجامعة ديالى 2012 / النفقات

نسبة الإنفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	1
93	3,874,699,682	51,876,383,123	48,001,683,441				النفقات		1
91	4,013,792,553	45,249,597,454		41,235,804,901			الرواتب والاجور التقديرية	أ	1
72	6,541,105,178	23,326,145,572			16,785,040,394		الرواتب والاجور الاساسية	1	
116	(2,527,312,625)	21,923,451,882			24,450,764,507		المخصصات	2	
107	(109,911,664)	1,597,740,669		1,707,652,333			المساهمات الاجتماعية	ب	1
102	(84,534,957)	4,796,095,000		4,880,629,957			السلع والخدمات	ج	1
92	209,064,192	2,500,000,000			2,290,935,808		المستلزمات السلعية	1	
145	(60,207,600)	135,000,000				195,207,600	قرطاسية ومطبوعات		
24	83,159,501	110,000,000				26,840,499	كتب ومجلات		
18	18,552,000	30,000,000				11,448,000	الماء والمجاري		
115	(12,770,545)	85,000,000				97,770,545	الكهرباء		
129	(109,700,884)	375,000,000				484,700,884	الوقود		
119	(1,858,500)	10,000,000				11,858,500	الملابس		
80	6,026,000	30,000,000				23,974,000	مواد مكافحة والوقاية		
84	244,525,450	1,535,000,000				1,290,474,550	المواد واللوازم		
78	41,338,770	190,000,000				148,661,230	سلعية متنوعة		
102	(26,181,734)	1,141,095,000			1,167,276,734		المستلزمات الخدمية	2	

197	(35,141,540)	36,180,000				71,321,540	مخصصات ونفقات السفر		
86	6,161,322	45,225,000				39,063,678	مخصصات ونفقات الايفاد		
89	4,829,970	42,210,000				37,380,030	نفقات الانتقال		
191	(25,120,000)	27,500,000				52,620,000	النشر والاعلام		
107	(10,000,000)	150,000,000				160,000,000	ايجار المباني		
32	33,850,000	50,000,000				16,150,000	ايجار المكائن والمعدات		
95	3,620,330	70,000,000				66,379,670	الترفيه الرسمي		
18	8,208,500	10,000,000				1,791,500	البريد		
63	97,205,020	265,000,000				167,794,980	الاتصالات والبرق		
2	64,003,600	65,000,000				996,400	اجور الخبراء والاستشاريين		
146	(173,798,936)	379,980,000				553,778,936	خدمية متنوعة		
104	(2,957,770)	75,000,000				77,957,770	المؤتمرات والندوات		
185	(21,366,986)	25,000,000				46,366,986	الطبع		
49	17,947,840	35,000,000				17,052,160	الاشتراك في الدورات التدريبية		
179	(145,255,000)	150,000,000				295,255,000	تنظيف الدائرة		
289	(56,790,000)	30,000,000				86,790,000	التعزيد والترجمة		
19	4,064,000	5,000,000				936,000	اجور الخدمات المصرفية		
0	10,000,000	10,000,000				0	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
147	(9,441,020)	19,980,000				29,421,020	خدمات اخرى متنوعة		
123	(267,417,415)	1,155,000,000			1,422,417,415		الصيانة	3	
76	55,353,750	232,950,000		177,596,250			المصروفات الاخرى	ء	1

27	9,175,000	12,500,000			3,325,000		مكافآت لغير المنتسبين	1	
105	(5,446,000)	120,000,000			125,446,000		مخصصات وبعثات الطلاب	2	
49	51,624,750	100,450,000			48,825,250		مصاريف أخرى	3	
83	1,482,770,280	9,010,237,000	7,477,466,720				الموجودات الثابتة	2	
84	1,462,270,280	8,910,237,000		7,447,966,720			الات ومعدات (الات ومعدات أخرى)	2	أ
59	20,500,000	100,000,000		29,500,000			موجودات ثابتة أخرى	2	ب
91	5,407,469,962	60,886,620,123	55,479,150,161				المجموع		

وتبين من الجدول (4-7) أن هناك بعض البنود كانت نسبة انجازها ضعيفة , وكانت هناك تجاوزات على كثير من البنود , ومما يلفت النظر في موازنة 2012 في الجدول أعلاه أن هناك فائض بالتخصيص السنوي الكلي بنسبة (9%) وهذا يختلف عن سنوات الدراسة السابقة , ومن خلال دراسة الموازنة لسنة 2012 تبين أن الجامعة في هذه السنة لم تتجاوز على تبويب الرواتب والأجور النقدية كما في السنوات السابقة وكان هناك فائض في هذا التبويب, ولما يمثله تبويب الرواتب والأجور النقدية من نسبة كبيرة من تخصيصات الموازنة فإن نسبة الفائض اعطت هذا المؤشر في موازنة 2012 والذي يختلف عن السنوات السابقة .

نتائج أسئلة المقابلات ذات العلاقة بالسؤال الثاني

السؤال الثاني : هل هناك أية إنحرافات بين الموازنة الخاصة بجامعة ديالى والنتائج الفعلية لها ؟ وما أسباب ذلك ؟

بالنسبة الى نسب الإنفاق الفعلي الضعيفة في كثير من الأبواب كانت الاجابات كالآتي :

أجاب بعض المسؤولين الذين تم مقابلتهم بأن الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ كثير من الأبواب بالصورة المطلوبة هي الظروف الأمنية التي كانت سائدة في تلك الفترة وكانت الجامعة في الموقع البديل بالنسبة لسنة 2008 مما أعاق تنفيذ كثير من تخصيصات الموازنة .

ومن الأسباب التي ذكرت أيضا كون أغلب التخصيصات التي لم تنفذ غير مهمة وغير مفعلة مثل نفقات الانتقال التي تخص انتقال الموظف من جامعة إلى أخرى والبريد والطابع وغيرها وأن تخصيصاتها توضع من قبل الوزارة بدون طلب من الجامعة. و من الأسباب الأخرى تأخير التمويل الشهري بسبب الأوضاع في بعض السنوات وعدم القدرة على الصرف لنفس السبب في نفس الشهر حسب التعليمات .

و قد أضاف بعضهم أن من أسباب عدم الأنفاق :

- المركزية في الصرف من قبل الجامعة وأن الصرف يعد من صلاحية رئيس الجامعة فقط .
- ضعف الكادر المحاسبي المتخصص في قسم الشؤون المالية كونه هو المسؤول عن اجراءات وتنظيم معاملات الصرف للجامعة وكلياتها وأقسامها ومراكزها واستحصال موافقة رئيس الجامعة على الصرف، وعدم التنسيق والتعاون بين هذه الأقسام والكليات لإعداد خطة مدروسة لصرف التخصيصات وتلبية حاجتهم الأساسية منها .

-استخدام البنود غير المنفذة للمناقلة من بند الى بند اخر لتغطية التجاوز والعجز في الابواب الاخرى،
و أغلب هذه المناقلات تكون بدون موافقة رسمية.

- تأخر اقرار الموازنة في كل سنة مالية.

اما بالنسبة للتجاوزات فكانت إجابات المدراء الماليين كالآتي :

أجاب المسؤولون ان اغلب التجاوزات ولحد الآن في الرواتب, بسبب أن الجامعة تعاني من عجز مالي متراكم لصرف رواتب ومخصصات لسنوات سابقة بدون تخصيص مالي ويؤخذ من السنة التي يتم فيها الصرف. مثال ذلك اضافة خدمة للمنفولين من دوائر اخرى والترفيعات والعلاوات وتصويب تاريخ الاستحقاق وصرف مستحقات ومخصصات أخرى للأطباء والمحامين من دون أن توفر وزارة المالية تخصيصا ماليا لذلك .حيث يشرع القانون أن ينفذ ذلك من موازنة الجامعة الحالية والتي احتسبت على أساس الملاك الوظيفي المصادق عليه. مما يسبب التجاوز على التخصيص حيث لايمكن إيقاف الصرف لأنه حق مكتسب وحسب القانون.

وأیضا تم زيادة الاستثنائية التي تخص رئيس الجامعة وعمداء الكليات (الدرجات الخاصة) بنسبة 100% ولكن وزارة المالية لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الزيادة مما أدى الى تنفيذها وتجاوز التخصيص ونفس السبب بالنسبة للكهرباء, فقد تم زيادة التعرفة من قبل أمانة مجلس الوزراء, ولكن وزارة المالية أبقت التخصيص على حاله بالرغم من توسع الجامعة الى 13 كلية، أما الإيفادات والمكافآت فقد تم تخفيضها بكتاب رسمي من الوزارة وأمانة مجلس الوزراء الى 50% واصبحت حتى لاتكفي ايفادا داخل القطر وليس خارجه علما أن طلبة البعثات والزمالات والاجازات الدراسية وأجور السفر لهم على نفس الباب .

و من أسباب التجاوزات الأخرى التي ذكرها بعض هؤلاء المسؤولين:

- عدم إعداد موازنة تقديرية صحيحة من قبل الجامعة .
- تخفيض الدولة للتخصيصات المالية أحيانا.
- استمرار الجامعة بالتوسع رغم تخصيصاتها الضعيفة دون دراسة الامكانيات المالية المتاحة .
- لم يكن هناك كادر مؤهل للعمل في قسم الشؤون المالية مما أدى الى الإخلال في تنفيذ الموازنة على أوجهها الصحيحة .

4-3-3 السؤال الثالث : هل هناك أية تغيرات لافتة للنظر خلال السنوات التي تغطيها الدراسة في

قيم الموازنة ونتائج أعمال جامعة ديالى ؟ وما أسباب ذلك ؟

وقد قام الباحث بدراسة هذا الأمر من خلال القوائم المالية لموازنة جامعة ديالى للنفقات والتخصيصات السنوية لخمس سنوات بصورة إجمالية وجعل سنة (2008) سنة أساس وأعطيت نسبة (100%) لكل التبويبات والبنود وتم قياس مدى الإنحراف في التخصيصات التي صرفت للسنوات الباقية التي تليها على أساس سنة الاساس 2008 وهذا من خلال الجدول ادناه :

جدول رقم (4 - 8)

التغيير في النفقات الفعلية سنويا بالنسبة لسنة الأساس (2008) / جامعة ديالى

ت	البند	سنة أساس 2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ
1	النفقات	100	26,568,844,702	120	31,925,970,172	156.3	41,545,863,658	157.7	41,911,310,446	180.7	48,001,683,441
1 أ	الرواتب والاجور النقدية	100	24,316,248,380	122	29,588,179,786	142	34,599,794,996	154	37,515,805,477	169.5	41,235,804,901
1	الرواتب والاجور الاساسية	100	11,109,603,556	104	11,591,940,876	118.8	13,198,039,121	141	15,663,019,677	151	16,785,040,394
2	المخصصات	100	13,206,644,824	136	17,996,238,910	162	21,401,755,874	165	21,852,785,800	185	24,450,764,507
1 ب	المساهمات الاجتماعية	100	128,181,899	113	144,424,167	232	297,975,936	164	201,236,418	1,332	1,707,652,333
1 ج	السلع والخدمات	100	1,905,234,429	103	1,955,922,719	334	6,372,601,426	209	3,981,677,800	256	4,880,629,957
1	المستلزمات السلعية	100	856,093,977	91	778,385,368	339	2,902,120,619	194.4	1,664,332,351	267.6	2,290,935,808
	قرطاسية ومطبوعات	100	118,831,400	109,752,255	92.4	286,408,120	241	309,876,278	261	195,207,600	164
	كتب ومجلات	100	32,318,800	24,604,250	76	127,849,759	396	114,766,584	355	26,840,499	83
	الماء والمجاري	100	6,096,000	13,180,000	216	0	0	0	0	187.8	11,448,000
	الكهرباء	100	4,015,337	65,274,658	1,626	76,973,250	1917	122,015,345	3038	97,770,545	2435
	الوقود	100	245,336,500	289,550,800	118	363,364,800	148	458,517,450	187	484,700,884	197.5
	الملابس	100	16,041,500	4,429,000	28	11,292,000	70	4,619,000	28.8	11,858,500	74
	مواد المكافحة والوقاية	100	5,815,500	1,590,000	27	11,451,000	197	6,422,500	110	23,974,000	412
	المواد واللوازم	100	300,633,240	206,802,365	69	1,729,300,130	575	499,377,475	166	1,290,474,550	429
	سلعية متنوعة	100	127,005,700	63,202,040	50	295,481,560	233	148,737,719	117	148,661,230	117

424.6	1,167,276,734	384	1,055,782,709	428	1,176,327,698	217	595,385,381	100	274,860,252	المستلزمات الخدمية	2	
703	71,321,540	1,325	134,535,234	2,320	235,410,937	318	32,310,590	100	10,148,000	مخصصات ونفقات السفر		
86.8	39,063,678	129	57,950,284	120	54,185,425	120	53,932,400	100	44,968,600	مخصصات ونفقات الايفاد		
371.5	37,380,030	0.87	88,000	8.3	835,000	172	17,339,750	100	10,060,000	نفقات الانتقال		
428.9	52,620,000	297.6	36,515,900	317	38,838,300	218	26,752,500	100	12,268,500	النشر والاعلام		
505	160,000,000	489	155,000,000	364	115,323,300	319	100,927,130	100	31,681,440	ايجار المباني		
75	16,150,000	29.5	6,327,000	51	10,911,940	140	29,989,275	100	21,456,400	ايجار المكائن والمعدات		
492	66,379,670	339	45,863,250	529	71,388,650	530	71,604,500	100	13,498,500	الترفيه الرسمي		
8,613	1,791,500	9,040	1,880,500	9,303	1,934,950	6,025	1,253,300	100	20,800	البريد		
281	167,794,980	306	182,900,815	474	283,344,902	200	119,342,776	100	59,733,792	الاتصالات والبرق		
3.36	996,400	17.5	5,182,300	220	65,053,150	137	40,662,210	100	29,635,720	اجور الخبراء والاستشاريين		
1338	553,778,936	1,037	429,539,426	723	299,101,144	245	101,270,950	100	41,388,500	خدمية متنوعة		
916	77,957,770	1,081	91,999,991	694	59,081,500	225	19,139,500	100	8,509,000	المؤتمرات والندوات		
499.8	46,366,986	233.5	21,665,964	337	31,246,386	183	16,942,500	100	9,276,500	الطبع		
254.9	17,052,160	305	20,417,016	307	20,531,558	86	5,731,000	100	6,690,000	الاشتراك في الدورات التدريبية		
4,781	295,255,000	3,622	223,685,000	2,468	152,434,000	746	46,061,000	100	6,175,000	تنظيف الدائرة		
1341	86,790,000	962	62,260,000	530	34,270,000	23.4	1,515,000	100	6,470,000	التعزيد والترجمة		
497.8	936,000	987	1,855,095	220	413,200	307	577,000	100	188,000	اجور الخدمات المصرفية		
0	0	0	1,826,060	0	280,000	0	1,562,000	0	0	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
0	0		0	0	0	0	3,470,000	0	0	الدعاية		
721	29,421,020	142	5,830,300	21	844,500	154	6,272,950	100	4,080,000	خدمات اخرى متنوعة		

183.7	1,422,417,415	163	1,261,562,740	296	2,294,153,109	75	582,151,970	100	774,280,200	الصيانة	3	
81	177,596,250	97	212,590,750	126	275,491,300	108	237,443,500	100	219,180,000	المصروفات الأخرى	1	ء
39	3,325,000	119.6	10,135,000	223	18,855,000	99	8,407,000	100	8,470,000	مكافآت لغير المنتسبين	1	
104	125,446,000	117	141,295,000	72	86,588,000	68	82,010,000	100	120,595,000	مخصصات وبعثات الطلاب	2	
0	0	0	0	0	10,000,000	0	0	100	0	اقساط التأمين على غير قيد الحياة	3	
54	48,825,250	67.8	61,160,750	178	160,048,300	163	147,026,500	100	90,115,000	مصاريف أخرى	4	
0	7,477,466,720	0	1,407,487,425	0	6,816,122,309	0	409,852,399	100	791,294,155	الموجودات الثابتة	2	
0	0	177	1,403,283,425	861	6,816,122,309	52	409,852,399	100	791,294,155	الات ومعدات	2	أ
0	0	45	45,000,000	755	750,044,444	21	20,650,000	100	99,400,000	وسائط نقل		
1,076	7,447,966,720	196	1,358,283,425	877	6,066,077,865	56	389,202,399	100	691,894,155	الات ومعدات أخرى		
0	29,500,000	1,681	4,204,000	0	0	0	0	0	0	موجودات ثابتة أخرى	2	ب
203	55,479,150,161	158	43,318,797,871	177	48,361,985,967	118	32,335,822,571	100	27,360,138,857	المجموع		

تبين من الجدول رقم (4-8) أن هناك تغييرات كبيرة في النفقات الفعلية من سنة الى أخرى أما بالزيادة الكبيرة بين سنة وأخرى أو هناك انخفاض كبير في الإنفاق الفعلي لبعض البنود بين السنوات، ومن خلال الإجابات التي حصل عليها الباحث من المقابلات التي أجراها سوف تبين هذه التغييرات وأسبابها.

بالنسبة للتغيير في التخصيصات السنوية كانت كما يلي :

جدول رقم (4 - 9)

التغير في التخصيصات السنوية بالنسبة لسنة الاساس (2008) / جامعة ديالى

ت	البند	سنة اساس 2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ	النسبة بالمئة	المبلغ
1	التنفقات	100	26,666,080,049	117.5	31,338,714,708	142	37,860,021,542	140.7	37,513,345,655	194.5	51,876,383,123
1	أ الرواتب والاجور النقدية	100	20,810,580,049	132.5	27,590,497,268	150	31,304,598,702	157	32,773,645,975	217	45,249,597,454
1	الرواتب والاجور الاساسية	100	9,202,500,000	123.8	11,400,204,622	140	12,907,666,697	146	13,422,569,899	253	23,326,145,572
2	المخصصات	100	11,608,080,049	139	16,190,292,646	158	18,396,932,005	167	19,351,076,076	189	21,923,451,882
1	ب المساهمات الاجتماعية	100	780,000,000	128	1,001,812,440	180	1,404,972,840	192	1,499,107,853	205	1,597,740,669
1	ج السلع والخدمات	100	3,075,500,000	76.5	2,354,715,000	159	4,905,000,000	99	3,055,521,332	156	4,796,095,000
1	المستلزمات السلعية	100	1,239,000,000	75	934,765,000	202	2,500,000,000	117	1,444,489,000	202	2,500,000,000
	قرطاسية ومطبوعات	100	130,000,000	65.8	85,540,000	104	135,000,000	60	77,773,500	104	135,000,000
	كتب ومجلات	100	45,000,000	80.5	36,255,000	244	110,000,000	141	63,371,000	244	110,000,000
	الماء والمجاري	100	23,000,000	0	0	130	30,000,000	75	17,283,000	130	30,000,000
	الكهرباء	100	14,000,000	258	36,180,000	607	85,000,000	350	48,968,500	607	85,000,000
	الوقود	100	245,000,000	144.7	354,490,000	143	350,000,000	82	201,635,000	153	375,000,000
	الملابس	100	25,000,000	0.42	105,000	140	35,000,000	81	20,163,500	40	10,000,000
	مواد المكافحة والوقاية	100	20,000,000	90.5	18,090,000	150	30,000,000	86	17,283,000	150	30,000,000
	المواد واللوازم	100	460,000,000	58	267,380,000	334	1,535,000,000	192	884,313,500	334	1,535,000,000
	سلعية متنوعة	100	277,000,000	49	136,725,000	69	190,000,000	41	113,698,000	68.5	190,000,000

129	1,141,095,000	107	945,636,832	142	1,250,000,000	85.6	754,560,000	100	881,500,000	المستلزمات الخدمية	2	
80	36,180,000	46	20,843,300	161	72,360,000	160.8	72,360,000	100	45,000,000	مخصصات ونفقات السفر		
45	45,225,000	26	26,054,123	90	90,450,000	90.5	90,450,000	100	100,000,000	مخصصات ونفقات الاياد		
156	42,210,000	90	24,317,181	156	42,210,000	156	42,210,000	100	27,000,000	نفقات الانتقال		
78.5	27,500,000	45	15,842,750	157	55,000,000	86	30,150,000	100	35,000,000	النشر والاعلام		
167	150,000,000	167	150,000,000	167	150,000,000	125	112,761,000	100	90,000,000	ايجار المباني		
200	50,000,000	200	50,000,000	200	50,000,000	156	39,121,000	100	25,000,000	ايجار المكائن والمعدات		
350	70,000,000	202	40,327,000	350	70,000,000	226	45,225,000	100	20,000,000	الترفيه الرسمي		
500	10,000,000	288	5,761,000	500	10,000,000	150.7	3,015,000	100	2,000,000	البريد		
193	265,000,000	193	265,000,000	193	265,000,000	61.6	84,420,000	100	137,000,000	الاتصالات والبرق		
158.5	65,000,000	158.5	65,000,000	159	65,000,000	86	35,255,000	100	41,000,000	اجور الخبراء والاستشاريين		
106	379,980,000	78.5	282,491,478	106	379,980,000	55.5	199,593,000	100	359,500,000	خدمية متنوعة		
375	75,000,000	216	43,207,500	375	75,000,000	226	45,225,000	100	20,000,000	المؤتمرات والندوات		
125	25,000,000	72	14,402,500	125	25,000,000	75	15,075,000	100	20,000,000	الطبع		
500	35,000,000	288	20,163,500	500	35,000,000	172	12,060,000	100	7,000,000	الاشتراك في الدورات التدريبية		
1500	150,000,000	1500	150,000,000	1500	150,000,000	603	60,300,000	100	10,000,000	تنظيف الدائرة		
300	30,000,000	173	17,283,000	300	30,000,000	211	21,105,000	100	10,000,000	التعصيد والترجمة		
100	5,000,000	58	2,880,500	100	5,000,000	60	3,015,000	100	5,000,000	اجور الخدمات المصرفية		
0	10,000,000	0	17,283,000	0	30,000,000	0	21,708,000	0	0	اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية		
0	0	0	5,761,000	0	0	0	6,030,000	0	0	الدعاية		
0	0	0		0	0	0	0	100	137,500,000	اجور حراس حماية المنشآت		

133	19,980,000	77	11,510,478	133	19,980,000	60	9,045,000	100	15,000,000	خدمات اخرى متنوعة		
121	1,155,000,000	70	665,395,500	121	1,155,000,000	69.6	665,390,000	100	955,000,000	الصيانة	3	
23	232,950,000	18.5	185,070,495	24.5	245,450,000	39	391,690,000	100	1,000,000,000	المصروفات الاخرى	1	ء
50	12,500,000	29	7,201,250	100	25,000,000	80.9	20,225,000	100	25,000,000	مكافآت لغير المنتسبين	1	
20	120,000,000	20	120,000,000	20	120,000,000	37.6	229,385,000	100	610,000,000	مخصصات ويعثات الطلاب	2	
28	100,450,000	16	57,869,245	28	100,450,000	39	142,080,000	100	360,000,000	مصاريف اخرى	3	
0	9,010,237,000	0	4,996,347,535	0	9,594,727,000	0	641,592,000	0	1,030,000,000	الموجودات الثابتة	2	
0	0	499	4,938,737,535	969	9,494,727,000	65	641,592,000	100	990,000,000	الات ومعدات	2	أ
0	0	0	0	234	620,000,000	11	30,150,000	100	265,000,000	وسائط نقل		
1229	8,910,237,000	681	4,938,737,535	1224	8,874,727,000	76	551,142,000	100	725,000,000	الات ومعدات اخرى		
125	100,000,000	702	57,610,000	125	100,000,000	75	30,150,000	100	40,000,000	موجودات ثابتة اخرى	2	ب
228	60,886,620,123	159	42,509,693,190	177	47,454,748,542	120	31,980,306,708	100	26,696,080,049	المجموع		

تبين من الجدول رقم (4-9) أيضا كانت فروقات وانحرافات بالنسبة للتخصيصات بين سنة وأخرى

بحيث كانت هناك فوارق كبيرة في المجموع الكلي والتبويبات والبنود وسوف يبين الباحث أسباب هذه

الانحرافات الكبيرة من خلال الإجابات التي حصل عليها الباحث من المقابلات التي أجراها مع المدراء

الماليين .

نتائج اسئلة المقابلات ذات العلاقة بالسؤال الثالث

السؤال الثالث: هل هناك أية تغييرات لافئة للنظر خلال السنوات في قيم الموازنة ونتائج اعمال جامعة ديالى ؟ وما اسباب ذلك ؟

اتفق المسؤولون الذين تمت مقابلتهم بأن ما كان مقدراً في سنة الأساس 2008 من تخصيصات لا يغطي الاحتياجات الفعلية للجامعة والكليات والأقسام الأخرى بسبب قلة التخصيصات مما يؤدي إلى رفع هذه التخصيصات من سنة إلى أخرى بنسب معينة حسب حجم الموازنة للجامعة والزيادة الفعلية في الموازنة العامة للدولة من سنة إلى أخرى وبنسب عالية تؤدي إلى رفع نسب تخصيصات بعض التبويبات والبنود. أما الانحرافات في نسب الإنجاز أو الصرف فينتج عن التوسع الحاصل في الجامعة من زيادة عدد الكليات والأقسام وتزايد اعداد الطلبة سنوياً مما ينتج عنه زيادة في الصرف. أما سبب الانخفاض في تنفيذ الموازنة في بعض البنود فإن السبب هو الحاجة إلى مناقلة تخصيصات هذه البنود إلى بند آخر للحاجة الماسة (مثلاً من الأجهزة والأثاث إلى السيارات) .

و قد ذكر بعض المسؤولين أسباباً أخرى للانحرافات منها:

- إن السبب الرئيسي هو عدم وجود تنسيق بين الكليات والجامعة، وبين الجامعة والوزارة. أي عدم وجود خطة مسبقة تبحث احتياجات الجامعة لذلك العام وإنما اعتمادها على فرضيات ودراسة عشوائية، مما يؤدي إلى اخفاق في كثير من الأبواب .

- تمول وزارة المالية المؤسسات بطريقة التحويل الشهري للرواتب والنفقات التشغيلية مع أخذ رصيد البنك شهرياً مما يؤثر على السياسة المالية في رئاسة الجامعة فأغلب الأشهر يكون فيها التمويل

للرواتب فقط دون النفقات التشغيلية لعدم ظهور صرف حقيقي في جدول التخصيصات الشهرية المرسله للوزارة.

- توسع الجامعة في فتح أقسام في الكليات وكليات جديدة دون دراسة مسبقة بحيث تكون الجامعة غير مهيئة ماليا لهذه التوسعات مما يؤدي الى هذه الانحرافات .

وقام الباحث بطرح أسئلة أخرى للوقوف على المشاكل الأساسية في إعداد الموازنة وتنفيذها وهي:

1- إلى أي مستوى تكون المشاركة في إعداد الموازنة التقديرية في الجامعة والكليات والمراكز التابعة لها ؟

وكانت الإجابات من قبل المدراء الماليين كالآتي :

أجاب المدراء بأن هناك مشاركة من الجامعة والكليات في إعداد الموازنة العامة بإعداد الموازنة التقديرية على أساس الاحتياج الفعلي ويتم رفعها الى وزارة التعليم العالي لتوحيدها , ومن ثم إرسالها إلى وزارة المالية وهنا تكمن المشكلة حيث لا تأخذ وزارة المالية/ دائرة الموازنة, الموازنة التقديرية التي تضعها الجامعات بنظر الاعتبار بنسبة عالية, ولكن في الاغلب تعتمد على الإنفاق الفعلي للسنة السابقة.

وانفرد بعضهم بالقول أن هناك مشاركة ولكن بصورة شكلية أكثر من أن تكون حقيقية من قبل الكليات والمراكز والأقسام الأخرى بحيث حتى لو شاركت الكليات في إعداد الموازنة لاتؤخذ بنظر الاعتبار بنسبة عالية, وأن من الضروري أن تقوم الكليات بتزويد الجامعة باحتياجاتها للسنة المالية المقبلة لتقوم الجامعة بإعداد خطة ومن خلالها يتم إعداد الموازنة التقديرية على أساسها حتى لاتكون هناك انحرافات ومشاكل في تنفيذ الموازنة .

2- هل يتم تغطية مخصصات الموازنة التقديرية للجامعة حسب ما يتم التخطيط له في كل عام من قبل الجامعة أم حسب ما تقررته الوزارة من تخصيصات للجامعة ؟

أجاب المسؤولون الذين تمت مقابلتهم على هذا السؤال بأنه لا يتم تغطية بنود الموازنة وفقا لما تخطط له الجامعة وذلك لحصر الموضوع كليا بوزارة المالية، لأنها تخصص مبالغ التبويبات للموازنة بغض النظر عن حاجة الجامعات الفعلية .

3- هل يتم إعداد الموازنة التقديرية والتخطيط لها على أساس حاجة الجامعة لها أو هناك معايير تعتمد عليها الجامعة في إعداد الموازنة والتخطيط لها في كل عام ؟

أجاب المسؤولون بأنه يتم إعداد الموازنة التقديرية حسب حاجة الجامعة الحقيقية لها و لا توجد معايير معينة تعتمد عليها الجامعة لإعدادها.

و قد اضاف بعضهم عدة نقاط توضح الإجابة على نفس السؤال المطروح وهي:

- ضعف الكادر المحاسبي في رئاسة الجامعة وعدم تطويره وتأهيله بدورات مستمرة مما يؤدي الى إعداد موازنة تخمينية ضعيفة تفتقر لذكر المبررات التي تستوجب تخصيص مبالغ ضمن التبويبات في الموازنة .

- عدم تقديم الحسابات الختامية في موعدها المحدد مما يؤثر سلبا على التخصيصات اللازمة، فالوزارة لاتقتنع لظهور أغلب التخصيصات في الجداول الغير مصروفة، في حين أن الجامعة صرفت وتجاوزت على الأبواب ولكن التسويات لم تظهر في جداول الجامعة .

وهذا يدل على عدم وجود معايير أو أسس تعتمد عليها الجامعة، ولكن حسب حاجتها وبخطيط غير صحيح .

4-4 الموازنة الاستثمارية (جامعة ديالى)

وقد أجرى الباحث أيضا دراسة على الموازنة الإستثمارية لجامعة ديالى لأربع سنوات وهي (2012, 2011, 2010, 2009) وتعذر الحصول على موازنة 2008 لفقدانها في الجامعة. وقام الباحث بتطبيق السؤال الثاني في الدراسة على الموازنات الاستثمارية بالنسبة للتخصيصات السنوية والأنفاق الفعلي لهذه المشاريع . وأجرى الباحث مقابلات للوقوف على المشاكل الموجودة في الموازنة مع مدير قسم الشؤون المالية ومحاسب الخطة الأستثمارية حيث إنهما المسؤولين على إعداد الموازنة وتنفيذها مع مشاركة الجهات العليا في الجامعة. وكانت الدراسة مبينة في الجداول أدناه مفصلة حسب السنوات

جدول رقم (4 - 10)

النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2009

نسبة الإنفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي للمشاريع	الفعلي		البند		ت
55.4	4,617,073,640	10,360,000,000	5,742,926,360		مباني غير سكنية		أ
0	250,000,000	250,000,000		0	مشروع ابنية كلية العلوم وخدمات الموقع	1	
47.7	601,335,860	1,150,000,000		548,664,140	انشاء مركز ثقافي	2	
14.7	571,700,140	670,000,000		98,299,860	انشاء اسيجة لمباني جامعة ديالى	3	
47.4	1,839,547,650	3,500,000,000		1,660,452,350	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة القدرة	4	
84.9	141,472,318	940,000,000		798,527,682	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة التربة	5	
18.4	611,776,370	750,000,000		138,223,630	انشاء بناية الشؤون الهندسية	6	
83.3	501,241,302	3,000,000,000		2,498,758,698	تكملة مشاريع الاعمار	7	
0	100,000,000	100,000,000		0	استملاك الاراضي	8	
49.3	2,840,179,017	5,600,000,000	2,759,820,983		انشاءات اخرى (تنظيم خدمات موقع الرئاسة)		ب
52.8	224,242,780	475,000,000	250,757,220		الاستشارات العلمية (دراسات وتصاميم واستشارات لجامعة ديالى)		ج
74	261,020,772	1,010,000,000	748,979,228		مباني سكنية		د

97.8	5,547,322	260,000,000		254,452,678	تأهيل دور وشقق الاساتذة القديمة	1	
89.9	55,473,450	550,000,000		494,526,550	انشاء دور للاساتذة	2	
0	200,000,000	200,000,000		0	انشاء مجمعات سكنية عمودي	3	
54.5	7,942,516,209	17,445,000,000	9,502,483,791		مجموع اجمالي المشاريع لسنة 2009		

وتبين من الجدول (4-10) أن أغلب المشاريع كانت نسبة الإنفاق الفعلي لتخصيصاتها ضعيفة وأيضاً نسبة الإنفاق الكلي للمشاريع كانت (54%) لسنة 2009 وهذه نسبة ضعيفة جداً بالرغم من حاجة الجامعة لهذه المشاريع ، لأن التخصيصات الرأسمالية للمشاريع تكون قد وضعت لأكثر من سنة للمشروع الواحد لأن عمر المشروع قد يستمر لعدة سنوات حتى يتم انجازه، وبذلك عدم تنفيذ تخصيصات المشروع السنوية للمشروع يسبب بتأخير الانجاز للمشاريع في الموعد المحدد. ونذكر مثلاً من المشاريع التي نفذت بنسب ضعيفة (انشاء بناية الشؤون الهندسية حيث كانت نسبة الإنفاق الفعلي في سنة 2009 هي 18 % من تخصيصات المشروع، وكذلك بالنسبة للمشاريع الاخرى) .

الوضع المالي بالنسبة لموازنة المشاريع لسنة 2010 كان كما يلي :

جدول (4 - 11)

النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2010

ت	البند	الفعلي	التخصيص السنوي للمشاريع	الفرق	نسبة الانفاق الفعلي
أ	مباني غير سكنية	5,241,148,668	13,617,000,000	8,375,851,332	38.5
1	مشروع ابنية كلية العلوم وخدمات الموقع	0	500,000,000	500,000,000	0
2	انشاء مركز ثقافي	290,688,368	601,000,000	310,311,632	48.3
3	انشاء اسيجة لمباني جامعة ديالى	180,425,825	1,572,000,000	1,391,574,175	11.5
4	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة القدرة	240,623,200	3,840,000,000	3,599,376,800	6.26
5	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة التربة	32,473,778	641,000,000	608,526,222	5
6	انشاء بناية الشؤون الهندسية	0	612,000,000	612,000,000	0
7	تكملة مشاريع الاعمار	3,781,460,997	4,051,000,000	269,539,003	93.3
8	استملاك الاراضي	0	800,000,000	800,000,000	0
9	ابنية كلية الزراعة	715,476,500	1,000,000,000	284,523,500	71.5
ب	انشاءات اخرى (تنظيم خدمات موقع الرئاسة)	1,407,382,789	2,840,000,000	1,432,617,211	49.5

23.6	706,142,665	924,000,000	217,857,335		الاستشارات العلمية (دراسات وتصاميم واستشارات لجامعة ديالى)		ج
53	521,845,700	1,111,000,000	589,154,300		مباني سكنية		ع
0	6000,000	6,000,000		0	تأهيل دور وشقق الاساتذة القديمة	1	
53.3	515,845,700	1,105,000,000		589,154,300	انشاء دور للاساتذة	2	
40.3	11,036,456,908	18,492,000,000	7,455,543,092		مجموع اجمالي المشاريع لسنة 2010		

وتبين من الجدول رقم (4-11) للنفقات الرأسمالية لسنة 2010 أن تخصيصات كل المشاريع لهذه السنة كانت نسبة الإنفاق الفعلي لهذه التخصيصات ضعيفة وحتى اقل من السنة التي قبلها وأن هذا التلكؤ في التنفيذ الفعلي لتخصيصات المشاريع يعطي مؤشر غير جيد عن الجامعة ويسبب بتأخير في تنفيذ المشاريع في موعدها المحدد، وهذا يترتب عليه مسائل قانونية ورقابية تواجهها الوحدات والشعب المسؤولة عن تنفيذ الموازنة الإستثمارية سواء كانت الدائرة المالية او الدائرة الهندسية المسؤولة عن الإشراف عن المشاريع ودائرة العقود .

أما بالنسبة لسنة 2011 كان الوضع المالي للموازنة الإستثمارية كما يلي :

جدول رقم (4 - 12)

النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2011

ت		البند	الفعلي	التخصيص السني للمشاريع	الفرق	نسبة الإنفاق الفعلي
أ		مباني غير سكنية	17,270,045,860	18,753,852,000	1,483,806,140	92
	1	مشروع ابنية كلية العلوم وخدمات الموقع	2,848,278,562	3,000,000,000	151,721,438	94.9
	2	انشاء مركز ثقافي	197,238,287	510,312,000	313,073,713	38.6
	3	انشاء اسيجة لمباني جامعة ديالى	1,014,358,746	1,391,574,000	377,215,254	72.9
	4	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة القدرة	1,733,210,363	1,797,377,000	64,166,637	96.4
	5	مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة التربة	664,892,000	850,526,000	185,634,000	78
	6	انشاء بناية الشؤون الهندسية	385,295,670	450,000,000	64,704,330	85.6
	7	تكملة مشاريع الاعمار	8,611,202,259	8,619,539,000	8,336,741	99.9
	8	استملاك الاراضي	0	150,000,000	150,000,000	0
	9	ابنية كلية الزراعة	1,815,569,973	1,984,524,000	168,954,027	91.5
ب		انشاءات اخرى (تنظيم خدمات موقع الرئاسة)	268,479,342	582,617,000	314,137,658	46
ج		الاستشارات العلمية (دراسات وتصاميم واستشارات لجامعة ديالى)	285,686,374	300,000,000	14,313,626	95.2
د		مباني سكنية (انشاء دور للاستاذة)	1,195,638,881	1,265,846,000	70,207,119	94.4
		مجموع اجمالي المشاريع لسنة 2011	19,019,850,457	20,902,315,000	1,882,464,543	91

وتبين من الجدول رقم (4-12) ان نسب الإنفاق الفعلي للمشاريع بالنسبة للمجموع الكلي للمشاريع كانت جيدة ولكن كان هناك اخفاقات في بعض المشاريع منها حيث كانت نسب انفاقها ضعيفة .
نذكر منها مثلاً(انشاء مركز ثقافي حيث كانت نسبة الأنفاق من تخصيصات هذا المشروع 38% فقط) وغيره من المشاريع الاخرى .

بالنسبة لسنة 2012 كان الوضع المالي للموازنة الاستثمارية كما يلي :

جدول رقم (4 - 13)

النفقات الرأسمالية لجامعة ديالى / 2012

ت		البند	الفعلي	التخصيص السنوي للمشاريع	الفرق	نسبة الإنفاق الفعلي
أ		مباني غير سكنية	10,927,814,949	13,453,803,000	2,525,988,051	81.2
1		مشروع ابنية كلية العلوم وخدمات الموقع	3,029,025,150	2,901,721,000	(127,304,150)	104.4
2		انشاء مركز ثقافي	63,463,612	113,073,000	49,609,388	56
3		انشاء اسيجة لمباني جامعة ديالى	654,160,395	727,215,000	73,054,605	90
4		مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة القدرة	223,797,939	229,166,000	5,368,061	97.6
5		مختبرات كلية الهندسة / مشروع هندسة التربة	528,068,600	660,634,000	132,565,400	80
6		انشاء بناية الشؤون الهندسية	58,778,039	64,704,000	5,925,961	90.8
7		تكملة مشاريع الاعمار	2,393,701,193	2,462,336,000	68,634,807	97.2

100	0	2,826,000,000		2,826,000,000	استملاك الاراضي	8	
81.5	141,744,229	768,954,000		627,209,771	ابنية كلية الزراعة	9	
16.6	833,491,250	1,000,000,000		166,508,750	الاقسام العلمية لكلية الطب البيطري	10	
32.2	474,548,500	700,000,000		225,451,500	القسم العلمي الثالث لكلية الطب	11	
10.9	356,375,000	400,000,000		43,625,000	قاعة متعددة الاغراض	12	
0	400,000,000	400,000,000		0	المكتبة المركزية		
44	111,975,000	200,000,000		88,025,000	تأهيل وتطوير وتجهيز الاقسام الداخلية القائمة		
71.5	872,041,850	3,064,137,000	2,992,095,150		انشاءات اخرى (تنظيم خدمات موقع الرئاسة)		ب
72	55,948,500	200,453,000	144,504,500		الاستشارات العلمية (دراسات وتصاميم واستشارات لجامعة ديالى)		ج
96.4	45,901,168	1,270,207,000	1,224,305,832		مباني سكنية (انشاء دور للاساتذة)		د
85	2,699,879,569	17,988,600,000	15,288,720,431		مجموع اجمالي المشاريع لسنة 2012		

وتبين من الجدول رقم (4-13) وجود هناك فوارق بين التخصيص السنوي والفعلي في المجموع الكلي وفي تخصيصات كل مشروع وأن اقل نسب الإنفاق لتخصيصات المشاريع تتراوح ما بين (10 الى 40 %) وهذه نسب ضعيفة جداً قياساً بحجم التخصيصاتها السنوية للمشاريع. ونذكر منها مثلاً (مشروع قاعة متعددة الأغراض حيث كانت نسبة الإنفاق في هذا المشروع 10 % فقط) وهكذا بالنسبة لبعض المشاريع الاخرى .

اجابات اسئلة المقابلات الخاصة بالموازنة الاستثمارية

قام الباحث بإجراء المقابلات مع مدير قسم الشؤون المالية ومحاسب الخطة الاستثمارية عن سبب عدم تنفيذ بعض المشاريع بالرغم من توفر التخصيص المالي لها وكانت الإجابات كالآتي :

- الأوضاع الامنية .
- عزوف الشركات والمقاولين بسبب الإضطراب الأمني وعدم الإستقرار والخوف من المستقبل .
- ضعف أداء الكادر الهندسي وافتقارهم للخبرة اللازمة وينسب متفاوتة بين المهندسين .
- عدم الدقة في إعداد جداول الكميات مما يتطلب إجراء الكثير من أوامر التغيير .
- ان تخصيصات الموازنة الاستثمارية تكون مستقلة عن الموازنة التشغيلية وعلى مستوى كل مشروع له تخصيصه الخاص به، وأحياناً تكون هناك حاجة إلى بعض المناقلات من مشروع الى آخر وتكون هذه المناقلات من صلاحية وزارة التخطيط ولكن وفق ضوابط وتعليمات، وتأخذ سلسلة مراجع من قبل الدائرة الهندسية وقسم الشؤون المالية وترفع إلى دائرة الإعمار والمشاريع في وزارة التعليم العالي وبعدها ترفع إلى وزارة التخطيط لاستحصال الموافقة وبعد موافقتها ترفع إلى وزارة المالية للتخصيص المالي .
- وهذه الإجراءات بدورها تتسبب بتلكؤ العمل والتأخير في التنفيذ الفعلي .

4-5 نبذة عن هيئة التعليم التقني وأهدافها

يعود تاريخ تأسيس الهيئة إلى عام 1969 وأن هيئة التعليم التقني كانت وما زالت هي المؤسسة المسؤولة عن مسار التعليم التقني في العراق والتي شهدت توسعا كبيرا حيث بلغ عدد كلياتها (16) كلية وعدد معاهدها (28) معهدا وبمختلف الاختصاصات وفي كل محافظات القطر، فإنها إنما تهدف إلى النهوض بواقع المجتمع وبيئاته عبر بناء أسس وركائز تقنية معتمدة أولا على طاقات بشرية مؤهلة لتحمل المسؤولية ولتساهم مساهمة فعالة في بناء بلدنا. يعكس التعليم التقني مسارا ذا خصوصية متميزة بالمقارنة مع بقية أنماط التعليم العالي لأرتباطه المباشر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي من جهة والتطور التكنولوجي المتسارع الذي يواكب حاجات المجتمع من جهة أخرى وفي إطار الحاجة إلى إعداد وتهيئة قوة عمل بمستويات تقنية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التطورات التقنية التي يتوقع ان يزداد دورها في القرن الحالي.

يعد التعليم التقني في العراق حديثاً نسبياً مقارنةً بالتعليم الجامعي لكنه احتل حيزاً مهماً في حجم التعليم العالي لاسيما في فترة التسعينات من خلال تحقيق التوازن لهيكل القوى العاملة في البلد، وتعد هيئة التعليم التقني، هي إحدى مؤسسي الاتحاد العربي للتعليم التقني وعضو في اتحاد الجامعات العربية ويعود تاريخ نشأتها في العراق إلى الستينات والاستعراض التاريخي الآتي يوضح ذلك:

في عام 1969 تأسست مؤسسة المعاهد الفنية في إطار تشكيل إداري يرتبط بجامعة بغداد يهدف الى توحيد المعاهد القائمة آنذاك .

وفي عام 1972 ارتبطت مؤسسة المعاهد الفنية (التي كانت تضم خمسة معاهد جميعها في بغداد) بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي عام 1976 صدر قانون خاص بالمؤسسة حدد بموجبه أهدافها واختصاصاتها وصلاحياتها.

وفي عام 1985 جرى التوجه نحو التوسع في إطار استحداث المعاهد المتعددة التقنيات وفق خطة استهدفت تغطية البلد جغرافيا من خلال استحداث معهد لكل محافظة كحد أدنى.

وفي عام 1988 تم تغيير تسميتها الى هيئة المعاهد الفنية, وتم إلحاق معاهد المهن الصحية البالغ عددها (14) معهداً بها.

وفي عام 1993 تم استحداث الكليات والتقنية لتغطية حاجة البلد الى الملاكات التقنية بمستوى البكالوريوس

وفي عام 1994 تم استحداث الدراسات المسائية في بعض معاهد وكليات الهيئة.

وفي عام 2000 تم استحداث الدراسات العليا التقنية لتمنح شهادتي الدبلوم العالي والماجستير التقني.

وفي عام 2001 تم تغيير تسميتها الى هيئة التعليم التقني لتستوعب التشكيلات التابعة لها من كليات ومعاهد تقنية.

ونذكر في الجداول أدناه أسماء وأعداد الكليات والمعاهد للهيئة :

1- الكليات التقنية	
1. الكلية التقنية الزراعية / موصل	9. الكلية التقنية / مسيب
2. الكلية التقنية الادارية / بغداد	10. الكلية التقنية / كركوك
3. الكلية التقنية الادارية / الكوفة	11. الكلية التقنية الهندسية / النجف
4. الكلية التقنية الادارية / موصل	12. الكلية التقنية الهندسية / البصرة
5. الكلية التقنية الادارية / البصرة	13. الكلية التقنية الهندسية / الموصل
6. الكلية التقنية الصحية / بغداد	14. الكلية التقنية الهندسية / بغداد
7. الكلية التقنية الصحية / الكوفة	15. كلية الفنون التطبيقية
8. الكلية التقنية الصحية / البصرة	16. كلية التقنيات الهندسية الكهربائية والالكترونيات

2- المعاهد التقنية للهيئة :		
1. المعهد تقني / الانبار	11. معهد التكنولوجيا بغداد	21.المعهد التقني / النجف
2. المعهد التقني / قرنة	12. المعهد التقني / الناصرية	22.المعهد التقني / الكوت
3. المعهد تقني / كركوك	13.المعهد الطبي التقني / المنصور	23.المعهد التقني / الكوفة
4. معهد الادارة / الرصافة	14.المعهد التقني / الديوانية	24.المعهد التقني / بعقوبة
5. المعهد تقني / الموصل	15.المعهد التقني / الصويرة	25.المعهد التقني / كربلاء
6. معهد الادارة التقني	16.المعهد التقني / السماوة	26.المعهد التقني / الدور
7. المعهد التقني / البصرة	17.المعهد التقني / العمارة	27.المعهد التقني / نينوى
8. معهد الفنون التطبيقية	18. المعهد التقني / المسيب	28.معهد اعداد المدربين التقنيين
9. المعهد التقني / حويجة	19. المعهد التقني / الشطرة	
10. المعهد التقني / بابل	20. المعهد الطبي التقني / بغداد	

الرؤية المستقبلية للهيئة

خلق نظام تعليم تقني إبداعي يبنى على احتياجات السوق ، شامل (أي بمشاركة الجميع) يركز على الحاجات المحلية ويتحمل مسؤولية تغطية حاجات أرباب العمل المحليين ويخدم الحاجات المتغيرة (الديناميكية) للسوق.

الرسالة

تقديم تعليم تقني عالي الجودة يجعل العائد المستهدف من عملية التعليم أكثر كفاءة وتميزاً وتوسيع قاعدته كماً ونوعاً وإرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة وأخلاقيات المهنة والإستجابة السريعة للحاجات المتغيرة من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية والانفتاح الخارجي واعتماد التعليم من أجل السوق وضمان توكيد جودة العائد المستهدف من عملية التعلم.

القيم الجوهرية

- إحترام الأعراف والتقاليد الجامعية.
- مواكبة المستجدات في التعليم التقني.
- إشاعة روح العمل الجماعي والعمل كفريق واحد.
- المهنية والأبداع في حقل النصوص.
- التعليم التقني ونشر المعرفة قيمة عليا.
- الإبتكار والأبداع والمرونة.
- إلتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني.
- الإستقامة والنزاهة والشفافية في الأداء.
- استقلالية الكليات والمعاهد التقنية بعيدا عن السياسة وما يتصل بها.
- خدمة تعليمية تقنية بمستوى يحقق معايير الجودة العالية.

الأهداف

في ضوء قانون الهيئة لعام 1976 والأسباب الموجبة لتأسيس الكليات التقنية عام 1993 تسعى الهيئة الى تحقيق المهام التالية:

- 1 - إعداد أطر تقنية بمستويات تعليمية متعددة مؤهلة علميا وعمليا قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وممارسة العمل حال تخرجها لأطلاعها المسبق على بيئة العمل.
- 2 - استكمال البناء العمودي للتخصصات التقنية لمواكبة التطورات الكبيرة في التقنيات الحديثة.
- 3 - نشر التعليم والتدريب بما في ذلك التعليم مدى الحياة والنهوض بمستواه العلمي والتطبيقي بما يؤدي الى ربطه بواقع واحتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع وبما يساهم في إحداث التغيرات في مفاهيم العمل والانتاج.
- 4 - مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية عن طريق توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والمعاهد والمنظمات العلمية العربية والعالمية.
- 5 - التفاعل المستمر بين الهيئة والقطاعات المختلفة بما في ذلك الجامعات والمؤسسات العلمية في تبادل المعلومات والخبرات والأخصائيين والمحاضرين والإستفادة من مرافق الدولة ذات العلاقة لتحقيق الاهداف المشتركة.
- 6 - وضع شراكة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات سوق العمل.

* ملاحظة : تم عرض نبذة عن هيئة التعليم التقني من الموقع الرسمي للهيئة (www.fte.edu.iq)

4-6 اسئلة الدراسة بالنسبة لهيئة التعليم التقني

4-6-1السؤال الاول : ما مدى ملائمة تخصيصات الموازنات في هيئة التعليم التقني لتحقيق أهدافها؟

وقد قام الباحث دراسة هذا الامر من خلال القوائم المالية لموازنات هيئة التعليم التقني لخمس سنوات ونسبة التخصيصات للتبويبات الرئيسية لمعرفة هل تم تخصيص مبالغ كافية لتغطية اهداف الهيئة وأدناه جدول رقم (4 - 14) التخصيصات للتبويبات الرئيسية في موازنات هيئة التعليم التقني للسنوات (2012 , 2011 , 2010 , 2009 , 2008) والجدول رقم (4 - 15) نسبة التنفيذ الفعلي للتخصيصات من المجموع الفعلي الكلي لهذه التبويبات لنفس الفترة.

* ملاحظة : تعذر الحصول على التخصيصات السنوية لسنة 2011 من الهيئة

جدول (4 - 14)

التبويبات الرئيسية ونسبة توزيع التخصيصات عليها من المجموع الكلي للتخصيصات لكل سنة

هيئة التعليم التقني

ت	البند	2008		2009		2010		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	النفقات		205,021,470,144		264,820,820,552		256,900,148,000		287,343,647,486
	أ الرواتب والاجور النقدية		182,735,305,528		244,996,855,284		229,436,108,000		257,161,984,906
1	الرواتب والاجور الاساسية	37.4	78,510,389,264	34.5	92,129,060,663	32.8	88,390,846,000	33.8	101,214,994,167
2	المخصصات	49.7	104,224,916,264	57.1	152,867,794,621	52.34	141,045,262,000	52	155,946,990,739
1	ب المساهمات الاجتماعية	5	10,591,164,616	4.10	10,968,695,268	3.8	10,338,840,000	3.8	11,441,462,580
1	ج السلع والخدمات		11,315,000,000		8,705,070,000		16,925,000,000		18,455,000,000
1	المستلزمات السلعية	2	4,065,000,000	1.14	3,045,250,000	2.4	6,500,000,000	2.2	6,700,000,000
2	المستلزمات الخدمية	1.7	3,575,000,000	1.1	2,880,000,000	1.8	5,000,000,000	2	5,905,000,000
3	الصيانة	1.7	3,675,000,000	1.04	2,779,820,000	2.01	5,425,000,000	2	5,850,000,000
1	د المصروفات الاخرى	0.2	380,000,000	0.06	150,200,000	0.07	200,200,000	0.10	285,200,000
2	الموجودات الثابتة		4,810,000,000		2,581,390,000		12,594,727,000		11,899,087,000
2	1 الات ومعدات		4,790,000,000		2,561,390,000		12,554,727,000		11,859,087,000
	أ وسائط نقل	0.10	215,000,000	0.002	4,824,000	0.37	1,000,000,000	0.03	96,665,000
	ب الات ومعدات اخرى	2.2	4,575,000,000	1	2,556,566,000	4.3	11,554,727,000	4	11,762,422,000
2	موجودات ثابتة اخرى	0.009	20,000,000	0.01	20,000,000	0.015	40,000,000	0.01	40,000,000
	المجموع المخصص	100	209,831,470,144	100	267,402,210,552	100	269,494,875,000	100	299,242,734,486

اما بالنسبة للإنفاق الفعلي لهذه التبويبات فكانت نسب الإنفاق للتبويبات الرئيسية لكل سنة كما يلي :

الجدول رقم (4 - 15)

التبويبات الرئيسية ونسبة الإنفاق الفعلي من المجموع الفعلي الكلي لكل سنة / هيئة التعليم التقني

ت	البند	2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	النفقات		197,326,223,980		262,874,038,520		244,156,491,456		254,218,702,381		277,716,970,850
1	أ الرواتب والاجور النقدية		179,178,351,869		244,425,780,424		219,811,967,831		231,772,248,091		250,922,038,561
	الرواتب والاجور الاساسية	38	76,678,021,749	34	89,260,789,552	33.6	86,003,572,567	35	91,871,008,868	34	99,020,812,213
	المخصصات	51	102,500,330,120	58.5	155,164,990,872	52	133,808,395,264	54	139,901,239,223	53	151,901,226,348
1	ب المساهمات الاجتماعية	4.29	8,636,785,975	3.9	10,399,466,933	3.93	10,061,869,795	4	10,665,459,945	4.4	11,268,401,229
1	ج السلع والخدمات		9,359,841,200		7,945,835,641		14,135,950,116		11,677,061,795		15,353,575,355
1	المستلزمات السلعية	1.59	3,203,112,495	1	2,853,736,646	2.12	5,436,756,567	2	4,538,352,864	2	5,847,529,390
2	المستلزمات الخدمية	1.54	3,098,889,369	0.88	2,328,724,142	1.33	3,404,935,008	1.7	2,920,765,375	1.5	4,244,655,634
3	الصيانة	1.52	3,057,839,336	1	2,763,374,853	2.07	5,294,258,541	2	4,217,943,556	1.83	5,261,390,331
1	د المصروفات الاخرى	0.075	151,244,936	0.039	102,955,522	0.057	146,703,714	0.04	103,932,550	0.06	172,955,705
2	الموجودات الثابتة		4,184,870,066		2,441,745,320		12,074,497,048		4,539,273,845		9,583,868,220
2	1 الات ومعدات		4,176,875,066		2,431,745,320		12,044,747,048		4,505,325,845		9,563,918,220
	أ وسائل نقل	0.09	182,544,000	0.0005	1,350,000	0.40	1,029,214,500	0	0	0	0
	ب آلات ومعدات اخرى	1.98	3,994,331,066	0.92	2,430,395,320	4.30	11,015,532,548	1.7	4,505,325,845	3.33	9,563,918,220
2	2 موجودات ثابتة اخرى	0.004	7,995,000	0.004	10,000,000	0.017	29,750,000	0.01	33,948,000		19,950,000
	المجموع الفعلي	100	201,511,094,046	100	265,315,783,840	100	256,230,988,504	100	258,757,976,226	100	287,300,839,070

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4- 14) وجدول رقم (4 - 15) أن التخصيصات التي تغطي الأهداف المعلنة من قبل الهيئة وخاصةً الأهداف (1 , 4 , 5) لأنها تخص البحث العلمي والدراسات العليا والتطور التعليمي والمؤتمرات والندوات وإعداد الدراسات والاستشارات العلمية وأن هذه الأهداف تعتبر هي الأهداف الرئيسية والأساسية في الجامعات والهيئات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأن لها أولوية في هذه الجامعات والهيئة عن بقية المجالات الأخرى.

وقد تبين في التخصيصات السنوية في الجدول رقم (4 - 14) والتنفيذ الفعلي لهذه التخصيصات في الجدول رقم (4 - 15) أن نسبة تتراوح ما بين (80 الى 85 %) بالمئة من التخصيصات والتنفيذ الفعلي هي رواتب ومخصصات وأن النسبة المتبقية تتوزع على التبويضات الأخرى للسنوات الخمس التي أجريت عليها الدراسة وأن مجال البحث العلمي والدراسات العليا والتطور التعليمي والمؤتمرات والندوات وإعداد الدراسات والاستشارات العلمية، أي الأهداف المعلنة من قبل الهيئة تكون ضمن تبويضات السلع والخدمات وأن نسبة هذا التبويب في الجداول أعلاه تكون (3 الى 5%) في التخصيصات السنوية وفي التنفيذ الفعلي لكل السنوات علماً أن هذا التبويب يشمل كثير من البنود الأخرى غير بنود البحث العلمي وكلها ضمن هذه النسبة الضعيفة. وبهذه النسب الضعيفة من التخصيص لا يمكن أن تحقق الجامعة أهداف تعتبر أساسية لها مقارنة مع النسب العالية للرواتب والتخصيصات والصيانة وغيرها .

نتائج أسئلة المقابلات

السؤال الاول : ما مدى ملائمة تخصيصات الموازنات في هيئة التعليم التقني لتحقيق أهدافها؟

وقد أجرى الباحث دراسة لهذا الأمر من خلال المقابلات مع المسؤولين عن إعداد الموازنة وتنفيذها وكانت الإجابات كالآتي :

اجاب المسؤولون بأن وزارة المالية تعتمد على الموازنة التقديرية التي تضعها الجامعة ويحصل أحيانا إنحراف بين (المخطط والفعلي) ويعود سبب ذلك إلى استحداث تشكلات خلال السنة المالية, كي لا تضاف تخصيصاتها إلى الموازنة بسبب صدور قانون الموازنة السنوي قبل الاستحداث مما يولد إرباك في تحقيق الأهداف المعلنة للهيئة. كما أضافوا أن سبب ذلك يعود إلى قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعلام وزارة المالية / دائرة الموازنة بحجم وكمية المبالغ المخصصة للأبواب المذكورة على مجمل جامعات القطر ويكون نصيب الهيئة من هذه الابواب قليلا جدا لايقارن بالمخطط، والسبب أن مناقشة موازنة الهيئة تتم دائما بعد مناقشة موازنات الجامعات.

و قال بعضهم ان هناك ضعفا في التنسيق في مرحلة الإعداد للموازنة التقديرية والمصدقة من قبل الوزارة لضعف قنوات ايصال المعلومات كون التقديرات في بعض الاحيان لاتكون دقيقة بما يلزم حاجة الهيئة مما يؤثر على إعداد الموازنة لتحقيقها الأهداف المعلنة.

4-6-2 السؤال الثاني : هل هناك أية إنحرافات بين الموازنة الخاصة بهيئة التعليم التقني والنتائج

الفعلية لها ؟ وما أسباب ذلك ؟

وقد قام الباحث بدراسة هذا الأمر من خلال القوائم المالية و الموازنات لهيئة التعليم التقني بالنسبة

للتخصيص السنوي والتنفيذ الفعلي ونسبة الإنفاق الفعلي لكل سنة. وكانت لاربعة سنوات وذلك لتعذر

الحصول على التخصيصات السنوية لسنة 2011 من الهيئة. وهذا من خلال الجداول أدناه :

جدول (4 - 16)

الوضع المالي لهيئة التعليم التقني 2008 / النفقات

نسبة الإنفاق السنوي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	
96	7,695,246,164	205,021,470,144	197,326,223,980				النفقات	1	
98	3,556,953,659	182,735,305,528		179,178,351,869			الرواتب والأجور النقدية	أ	1
98	1,832,367,515	78,510,389,264			76,678,021,749		الرواتب والأجور الأساسية	1	
98	1,724,586,144	104,224,916,264			102,500,330,120		المخصصات	2	
82	1,954,378,641	10,591,164,616		8,636,785,975			المساهمات الاجتماعية	ب	1
83	1,955,158,800	11,315,000,000		9,359,841,200			السلع والخدمات	ج	1
79	861,887,505	4,065,000,000			3,203,112,495		المستلزمات السلعية	1	
90	21,981,681	215,000,000				193,018,319	قرطاسية ومطبوعات		
88	20,564,907	175,000,000				154,435,093	كتب ومجلات		
64	43,770,662	120,000,000				76,229,338	الماء والمجاري		
108	(36,840,169)	435,000,000				471,840,169	الكهرباء		

93	72,907,912	1,000,000,000				927,092,088	الوقود		
57	13,000,600	30,000,000				16,999,400	الملابس		
56	15,473,192	35,000,000				19,526,808	مواد مكافحة والوقاية		
74	432,176,595	1,650,000,000				1,217,823,405	المواد واللوازم		
31	278,852,125	405,000,000				126,147,875	سلعية متنوعة		
87	476,110,631	3,575,000,000			3,098,889,369		المستلزمات الخدمية	2	
124	(67,984,497)	280,000,000				347,984,497	مخصصات ونفقات السفر		
59	93,883,320	230,000,000				136,116,680	مخصصات ونفقات الايفاد		
0	0	0				0	نفقات الانتقال		
46	27,237,950	50,000,000				22,762,050	النشر والاعلام		
71	262,935,834	900,000,000				637,064,166	ايجار المباني		
90	33,589,409	340,000,000				306,410,591	ايجار المكائن والمعدات		
126	(32,992,058)	125,000,000				157,992,058	الترفيه الرسمي		
64	5,402,450	15,000,000				9,597,550	البريد		
79	56,599,199	265,000,000				208,400,801	الاتصالات والبرق		
56	13,238,883	30,000,000				16,761,117	اجور الخبراء والاستشاريين		
94	84,200,141	1,340,000,000				1,255,799,859	خدمية متنوعة		
72	11,395,100	40,000,000				28,604,900	المؤتمرات والندوات		
97	1,791,845	60,000,000				58,208,155	الطبع		
27	14,630,500	20,000,000				5,369,500	الاشتراك في الدورات التدريبية		
97	26,225,071	750,000,000				723,774,929	تنظيف الدائرة		
35	26,189,167	40,000,000				13,810,833	التعزيد والترجمة		

53	11,742,503	25,000,000				13,257,497	اجور الخدمات المصرفية		
100	1,350,020	375,000,000				373,649,980	اجور حراس حماية المنشآت		
130	(9,124,065)	30,000,000				39,124,065	خدمات اخرى		
83	617,160,664	3,675,000,000			3,057,839,336		الصيانة	3	
40	228,755,064	380,000,000		151,244,936			المصروفات الاخرى	ع	1
0	0	0				1,800,000	ايجار الاراضي		
184	(8,371,700)	10,000,000				18,371,700	مكافآت لغير المنتسبين		
26	214,679,917	290,000,000				75,320,083	مخصصات بعثات الطلاب		
	(10,000,000)	0				10,000,000	تعويضات وغرامات		
57	34,246,847	80,000,000				45,753,153	مصاريف اخرى		
87	625,129,934	4,810,000,000	4,184,870,066				الموجودات الثابتة		2
87	613,124,934	4,790,000,000		4,176,875,066			الات ومعدات	أ	2
85	32,456,000	215,000,000			182,544,000		وسائط نقل		
87	580,668,934	4,575,000,000			3,994,331,066		الات ومعدات اخرى		
40	12,005,000	20,000,000		7,995,000			موجودات ثابتة اخرى	ب	2
96	8,320,376,098	209,831,470,144	201,511,094,046				المجموع		

وتبين من الجدول (4-16) انه لا توجد فوارق كبيرة بين التخصيص السنوي والفعلي في المجموع

الكلي ولكن كانت هناك فروقات كبيرة في التبويبات والبنود الفرعية وفي نسبة الإنفاق للتخصيصات.

ونذكر مثلا من هذه البنود (بند الإشتراك في الدورات التدريبية كانت نسبة الإنفاق في هذا البند

27%) وهذه تعتبر نسب ضعيفة مقارنة بما خصص من مبالغ لهذه البنود وهكذا بالنسبة لبقية البنود .

بالنسبة للوضع المالي لسنة 2009 كان كما يلي :

جدول (4 - 17)

الوضع المالي لهيئة التعليم التقني 2009 / النفقات

نسبة الإنتفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السني	الفعلي				البند	ت	1
99	1,946,782,032	264,820,820,552	262,874,038,520				النفقات		1
100	571,074,860	244,996,855,284		244,425,780,424			الرواتب والاجور التقنية	أ	1
97	2,868,271,111	92,129,060,663			89,260,789,552		الرواتب والاجور الاساسية	1	
102	(2,297,196,251)	152,867,794,621			155,164,990,872		المخصصات	2	
95	569,228,335	10,968,695,268		10,399,466,933			المساهمات الاجتماعية	ب	1
91	759,234,359	8,705,070,000		7,945,835,641			السلع والخدمات	ج	1
94	191,513,354	3,045,250,000			2,853,736,646		المستلزمات السلعية	1	
94	10,109,638	170,250,000				160,140,362	قرطاسية ومطبوعات		
106	(6,127,325)	96,000,000				102,127,325	كتب ومجلات		
76	14,347,938	60,000,000				45,652,062	الماء والمجاري		
87	101,413,264	800,000,000				698,586,736	الكهرباء		
81	170,122,150	900,000,000				729,877,850	الوقود		
85	2,199,965	15,000,000				12,800,035	الملابس		
66	6,841,250	20,000,000				13,158,750	مواد مكافحة والوقاية		
107	(66,936,996)	934,000,000				1,000,936,996	المواد واللوازم		
181	(40,456,530)	50,000,000				90,456,530	سلعية متنوعة		

81	551,275,858	2,880,000,000			2,328,724,142		المستلزمات الخدمية	2	
67	174,657,650	530,000,000				355,342,350	مخصصات ونفقات السفر		
84	30,330,220	195,000,000				164,669,780	مخصصات ونفقات الايفاد		
	0	0				0	نفقات الانتقال		
72	8,390,476	30,000,000				21,609,524	النشر والاعلام		
88	60,712,333	500,000,000				439,287,667	ايجار المباني		
97	8,600,138	260,000,000				251,399,862	ايجار المكائن والمعدات		
72	42,289,650	150,000,000				107,710,350	الترفيه الرسمي		
99	137,200	10,000,000				9,862,800	البريد		
75	64,209,959	260,000,000				195,790,041	الاتصالات والبرق		
61	5,813,550	15,000,000				9,186,450	اجور الخبراء والاستشاريين		
83	156,134,682	930,000,000				773,865,318	خدمية متنوعة		
16	25,274,750	30,000,000				4,725,250	المؤتمرات والندوات		
65	24,791,650	70,000,000				45,208,350	الطبع		
81	3,896,525	20,000,000				16,103,475	الاشتراك في الدورات التدريبية		
86	108,031,685	750,000,000				641,968,315	تنظيف الدائرة		
90	2,863,750	30,000,000				27,136,250	التعصيد والترجمة		
128	(5,633,490)	(20,000,000)				25,633,490	اجور الخدمات المصرفية		
131	(3,090,188)	10,000,000				13,090,188	خدمات اخرى		
99	16,445,147	2,779,820,000			2,763,374,853		الصيانة	3	
69	47,244,478	150,200,000		102,955,522			المصروفات الاخرى	ع	1
68	3,160,000	10,000,000				6,840,000	مكافآت لغير المنتسبين		

64	26,844,210	75,000,000				48,155,790	مخصصات بعثات الطلاب		
7	18,627,658	20,000,000				1,372,342	اقساط التأمين على غير الحياة		
103	(1,387,390)	45,200,000				46,587,390	مصاريف اخرى		
95	139,644,680	2,581,390,000	2,441,745,320				الموجودات الثابتة	2	
95	129,644,680	2,561,390,000		2,431,745,320			الات ومعدات	أ	2
28	3,475,000	4,824,000			1,350,000		وسائط نقل		
95	126,170,680	2,556,566,000			2,430,395,320		الات ومعدات اخرى		
50	10,000,000	20,000,000		10,000,000			موجودات ثابتة اخرى	ب	2
99	2,086,426,712	267,402,210,552	265,315,783,840				المجموع		

وتبين من الجدول رقم (4-17) بأن كثير من التبويبات والبنود كانت نسبة الإنفاق الفعلي فيها

ضعيفة لا تتناسب مع ما خصص لهذه البنود من تخصيصات سنوية ونذكر منها كمثال

(بند المؤتمرات والندوات كانت نسبة الانفاق 16%) وهكذا بالنسبة لبقية البنود، وايضا كان هناك

تجاوز على بعض البنود وهذا مخالف للتعليمات الواردة في قانون الموازنة العامة .

أما بالنسبة للوضع المالي لسنة 2010 كان كما يلي :

جدول رقم (4 - 18)

الوضع المالي لهيئة التعليم التقني 2010 / النفقات

نسبة الإنفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	
95	12,743,656,544	256,900,148,000	244,156,491,456				النفقات	1	
96	9,624,140,169	229,436,108,000		219,811,967,831			الرواتب والاجور النقدية	أ	1
97	2,387,273,433	88,390,846,000			86,003,572,567		الرواتب والاجور الاساسية	1	
95	7,236,866,736	141,045,262,000			133,808,395,264		المخصصات	2	
97	267,970,205	10,338,840,000		10,061,869,795			المساهمات الاجتماعية	ب	1
84	2,789,049,884	16,925,000,000		14,135,950,116			السلع والخدمات	ج	1
84	1,063,243,433	6,500,000,000			5,436,756,567		المستلزمات السلعية	1	
98	6,989,225	288,000,000				281,010,775	قرطاسية ومطبوعات		
78	37,333,893	170,000,000				132,666,107	كتب ومجلات		
75	30,086,623	119,000,000				88,913,377	الماء والمجاري		
59	944,294,054	2,300,000,000				1,355,705,946	الكهرباء		
86	217,305,470	1,541,000,000				1,323,694,530	الوقود		
55	13,530,500	30,000,000				16,469,500	الملابس		
73	4,912,000	18,000,000				13,088,000	مواد المكافحة والوقاية		
114	(249,903,722)	1,754,000,000				2,003,903,722	المواد واللوازم		

79	58,695,930	280,000,000				221,304,610	سلعية متنوعة		
68	1,595,064,992	5,000,000,000			3,404,935,008		المستلزمات الخدمية	2	
66	269,402,600	800,000,000				530,597,400	مخصصات ونفقات السفر		
20	840,316,670	1,050,000,000				209,683,330	مخصصات ونفقات الايفاد		
	0	0				0	نفقات الانتقال		
54	18,313,500	40,000,000				21,686,500	النشر والاعلام		
88	120,793,000	1,000,000,000				879,207,000	ايجار المباني		
99	2,997,663	220,000,000				217,002,337	ايجار المكائن والمعدات		
70	74,751,660	250,000,000				175,248,340	الترفيه الرسمي		
	0	0				0	البريد		
69	131,295,173	420,000,000				288,704,827	الاتصالات والبرق		
82	4,375,100	25,000,000				20,624,900	اجور الخبراء والاستشاريين		
89	132,819,626	1,195,000,000				1,062,180,374	خدمية متنوعة		
71	37,311,707	130,000,000				92,688,293	المؤتمرات والندوات		
53	70,698,550	150,000,000				79,301,450	الطبع		
61	15,495,534	40,000,000				24,504,466	الاشتراك في الدورات التدريبية		
99	4,924,079	800,000,000				795,075,921	تنظيف الدائرة		
92	3,187,167	40,000,000				36,812,833	التعزيب والترجمة		
100	(131,161)	30,000,000				30,131,161	اجور الخدمات المصرفية		
73	1,333,750	5,000,000				3,666,250	خدمات اخرى		
98	130,741,459	5,425,000,000			5,294,258,541		الصيانة	3	
73	53,496,286	200,200,000		146,703,714			المصروفات الاخرى	ع	1

	0	0				0	مكافآت لغير المنتسبين		
94	5,801,053	100,000,000				94,198,947	مخصصات بعثات الطلاب		
26	40,896,183	55,200,000				14,303,817	اقساط التأمين على غير الحياة		
85	6,799,050	45,000,000				38,200,950	مصاريف اخرى		
96	520,229,952	12,594,727,000	12,074,497,048				الموجودات الثابتة	2	
96	509,979,952	12,554,727,000		12,044,747,048			الات ومعدات	أ	2
103	(29,214,500)	1,000,000,000			1,029,214,500		وسائط نقل		
95	539,194,452	11,554,727,000			11,015,532,548		الات ومعدات اخرى		
74	10,250,000	40,000,000		29,750,000			موجودات ثابتة اخرى	ب	2
95	13,263,886,496	269,494,875,000	256,230,988,504				المجموع		

وتبين من الجدول رقم (4-18) وجود بعض الإخفاقات في بعض البنود حيث كانت نسبة الإنفاق

الفعلي فيها ضعيفة مثلا (مخصصات ونفقات الإيفاد كانت نسبة الإنفاق الفعلي 20% فقط) وكذلك

لبقية البنود الأخرى وهذا لا يتناسب مع التخصيصات السنوية التي خصصت لهذه التبويبات .

ملاحظة : تعذر دراسة السؤال الثاني لسنة 2011 لعدم توفر التخصيصات السنوية من الهيئة .

أما بالنسبة للوضع المالي لسنة 2012 كان كما يلي :

جدول رقم (4 - 19)

الوضع المالي لهيئة التعليم التقني 2012 / النفقات

نسبة الاتفاق الفعلي	الفرق	التخصيص السنوي	الفعلي				البند	ت	
97	9,626,676,636	287,343,647,486	277,716,970,850				النفقات	1	
98	6,239,946,345	257,161,984,906		250,922,038,561			الرواتب والاجور النقدية	1 أ	
98	2,194,181,954	101,214,994,167			99,020,812,213		الرواتب والاجور الاساسية	1	
97	4,045,764,391	155,946,990,739			151,901,226,348		المخصصات	2	
98	173,061,351	11,441,462,580		11,268,401,229			المساهمات الاجتماعية	1 ب	
83	3,101,424,645	18,455,000,000		15,353,575,355			السلع والخدمات	1 ج	
87	852,470,610	6,700,000,000			5,847,529,390		المستلزمات السلعية	1	
96	16,887,038	480,000,000				463,112,962	قرطاسية ومطبوعات		
84	26,839,457	170,000,000				143,160,543	كتب ومجلات		
63	40,927,212	110,000,000				69,072,788	الماء والمجاري		
78	514,373,994	2,300,000,000				1,785,626,006	الكهرباء		
97	47,564,235	1,630,000,000				1,582,435,765	الوقود		
	0	0				0	الملابس		
74	6,409,250	25,000,000				18,590,750	مواد مكافحة والوقاية		

93	125,198,092	1,675,000,000				1,549,801,908	المواد واللوازم		
76	74,271,332	310,000,000				235,728,668	سلعية متنوعة		
72	1,660,344,366	5,905,000,000			4,244,655,634		المستلزمات الخدمية	2	
51	698,309,550	1,425,000,000				726,690,450	مخصصات ونفقات السفر		
32	280,374,826	410,000,000				129,625,174	مخصصات ونفقات الايفاد		
	0	0				0	نفقات الانتقال		
46	10,709,750	20,000,000				9,290,250	النشر والاعلام		
98	22,447,000	1,400,000,000				1,377,553,000	ايجار المباني		
96	8,898,667	220,000,000				211,101,333	ايجار المكائن والمعدات		
68	128,962,081	400,000,000				271,037,982	الترفيه الرسمي		
42	5,840,250	10,000,000				4,159,750	البريد		
78	92,106,222	420,000,000				327,893,778	الاتصالات والبرق		
50	14,995,000	30,000,000				15,005,000	اجور الخبراء والاستشاريين		
75	397,701,083	1,570,000,000				1,172,298,917	خدمية متنوعة		
27	72,590,050	100,000,000				27,409,950	المؤتمرات والندوات		
88	11,725,700	100,000,000				88,274,300	الطبع		
11	88,615,000	100,000,000				11,385,000	الاشتراك في الدورات التدريبية		
95	41,465,022	900,000,000				858,534,978	تنظيف الدائرة		
53	159,959,630	340,000,000				180,040,370	التعصيد والترجمة		
22	23,345,681	30,000,000				6,654,319	اجور الخدمات المصرفية		
	0	0				0	خدمات اخرى		

90	588,609,669	5,850,000,000			5,261,390,331		الصيانة	3	
61	112,244,295	285,200,000		172,955,705			المصروفات الآخري	ع	1
	0	0				0	مكافآت لغير المنتسبين		
64	54,559,771	150,000,000				95,440,229	مخصصات بعثات الطلاب		
17	24,952,774	30,200,000				5,247,226	اقساط التأمين على غير الحياة		
69	32,731,750	105,000,000				72,268,250	مصاريق آخري	3	
81	2,315,218,780	11,899,087,000	9,583,868,220				الموجودات الثابتة		2
81	2,295,168,780	11,859,087,000		9,563,918,220			الات ومعدات	أ	2
0	96,665,000	96,665,000			0		وسائط نقل		
81	2,198,503,780	11,762,422,000			9,563,918,220		الات ومعدات آخري		
50	20,050,000	40,000,000		19,950,000			موجودات ثابتة آخري	ب	2
96	11,941,895,416	299,242,734,486	287,300,839,070				المجموع		

وتبين من الجدول (4-19) بأن هناك اخفاقات في بعض البنود وخاصة البنود التي تهتم بالبحث

العلمي مثل (الإستشارك في الندوات والمؤتمرات والندوات) وغيرها من بنود أخرى حيث كانت نسبة

الإتفاق الفعلي فيها ضعيفة وهذا لايتناسب مع التخصيصات السنوية التي خصصت لهذه التبويبات .

ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع المسؤولين الماليين سيقف على أسباب الاخفاقات في

هذه البنود لسنوات الدراسة.

نتائج اسئلة المقابلات للمسؤولين الماليين في هيئة التعليم التقني

السؤال الثاني : هل هناك أية انحرافات بين تخصيصات الموازنة والنتائج الفعلية ؟ وما أسباب ذلك؟

اجاب المسؤولون أن نسبة تنفيذ الموازنة مرتفعة ويصل إلى 90 % تقريبا وتظهر بعض التخصيصات ذات الأهمية المنخفضة والتي تفرض في الموازنة من قبل وزارة المالية ولا يمكن اعتبار تنفيذها ضعيفا لأنها الهيئة تستخدمها للمناقلات.

و من الأسباب التي ذكرها بعض المسؤولين:

- نشاط الشعبة المالية ينعكس على نسبة الإنفاق الفعلي للتخصيصات.
- عدم التخطيط السليم للموازنة التقديرية بسبب جهل معظم الكوادر المحاسبية في المعاهد والكليات بأسس وضع مثل هذه الموازنات وسوء تقديرهم للاحتياج الفعلي.
- أحيانا تقوم وزارة المالية / مديرية الموازنة بفرض بعض أرقام بنود الموازنة لتوفرها لديهم وعدم طلبها من معظم الجامعات والهيئات وبالتالي ترغب هذه بقبول التخصيص على أمل الاستفادة منها في إجراء المناقلة مستقبلا .

4- قلة التمويل المالي الخاص بالموازنة التشغيلية بالنسبة الى تخصيصاتها

. أما بالنسبة للتجاوزات فمن خلال دراسة الباحث لموازنات الهيئة تبين أنه لم تكن هناك تجاوزات كبيرة على التخصيصات وإنما كانت هناك تجاوزات طفيفة نسبيا تتراوح ما بين (20 الى 30 %) وهذه النسب سواء في التجاوزات او في ضعف التنفيذ الفعلي اعتبرها الباحث نسبا طبيعية تحصل في موازنات المؤسسات والوزارات الحكومية دائما.

4-6-3 السؤال الثالث : هل هناك أية تغيرات لافتة للنظر خلال السنوات التي تغطيها الدراسة في

قيم الموازنة ونتائج أعمال هيئة التعليم التقني ؟ وما أسباب ذلك ؟

وقد قام الباحث بدراسة هذا الأمر من خلال القوائم المالية لموازنة هيئة التعليم التقني للنفقات والتخصيصات السنوية لخمسة سنوات بالنسبة للنفقات الفعلية . وأربع سنوات بالنسبة للتخصيص السنوي لعدم توفر التخصيصات السنوية لسنة 2011 . وكانت سنة (2008) سنة أساس وأعطي نسبة (100%) لكل التبويبات والبنود وتم قياس مدى الإنحراف في التخصيصات التي صرفت للسنوات الباقية التي تليها على أساس سنة الأساس 2008 وهذا من خلال الجدول ادناه :

جدول رقم (4 - 20)

التغيير السنوي بالنفقات الفعلية بالنسبة لسنة الأساس (2008) / هيئة التعليم التقني

ت	البند	سنة أساس 2008		2009		2010		2011		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	التفقات	100	197,326,223,980	133	262,874,038,520	124	244,156,491,456	129	254,218,702,381	140	277,716,970,850
1	الرواتب والاجور التقديية	100	179,178,351,869	136	244,425,780,424	123	219,811,967,831	129	231,772,248,091	140	250,922,038,561
1	الرواتب والاجور الاساسية	100	76,677,571,749	116	89,260,789,552	112	86,003,572,567	119	91,871,008,868	129	99,020,812,213
2	المخصصات	100	102,500,330,120	151	155,164,990,872	130	133,808,395,264	136	139,901,239,223	148	151,901,226,348
1	المساهمات الاجتماعية	100	8,636,785,975	120	10,399,466,933	116	10,061,869,795	123	10,665,459,945	130	11,268,401,229
1	السلع والخدمات	100	9,359,841,200	85	7,945,835,641	151	14,135,950,116	124	11,677,061,795	164	15,353,575,355
1	المستلزمات السلعية	100	3,203,112,495	89	2,853,736,646	170	5,436,756,567	141	4,538,352,864	182	5,847,529,390
	قرطاسية ومطبوعات	100	193,018,319	83	160,140,362	145	281,010,775	126	244,012,939	240	463,112,962
	كتب ومجلات	100	154,435,093	66	102,127,325	86	132,666,107	80	123,834,570	93	143,160,543
	الماء والمجاري	100	76,229,338	60	45,652,062	117	88,913,377	97	74,158,227	90.6	69,072,788
	الكهرباء	100	471,840,169	148	698,586,736	287	1,355,705,946	274	1,297,080,977	378	1,785,626,006
	الوقود	100	927,092,088	79	729,877,850	143	1,323,694,530	155	1,442,899,498	171	1,582,435,765
	الملابس	100	16,999,400	75	12,800,035	96.8	16,469,500	129	22,020,700	0	0
	مواد المكافحة والوقاية	100	19,526,808	67	13,158,750	67	13,088,000	64	12,489,000	95	18,590,750
	المواد واللوازم	100	1,217,823,405	82	1,000,936,996	164	2,003,903,722	91	1,115,365,483	127	1,549,801,908
	سلعية متنوعة	100	126,147,875	72	90,456,530	175	221,304,610	162	204,491,470	187	235,728,668

137	4,244,655,634	94	2,920,765,375	110	3,404,935,008	75	2,328,724,142	100	3,098,889,369	المستلزمات الخدمية	2	
209	726,690,450	130	454,328,270	152	530,597,400	102	355,342,350	100	347,984,497	مخصصات ونفقات السفر		
95	129,625,174	98	133,989,185	154	209,683,330	121	164,669,780	100	136,116,680	مخصصات ونفقات الايفاد		
41	9,290,250	61	13,919,100	95	21,686,500	95	21,609,524	100	22,762,050	النشر والاعلام		
216	1,377,553,000	134	855,279,500	138	879,207,000	69	439,287,667	100	637,064,166	ايجار المباني		
69	211,101,333	70	215,275,283	71	217,002,337	82	251,399,862	100	306,410,591	ايجار المكائن والمعدات		
171	271,037,982	95	150,478,645	111	175,248,340	68	107,710,350	100	157,992,058	الترفيه الرسمي		
43	4,159,750	9	895,000		0	103	9,862,800	100	9,597,550	البريد		
157	327,893,778	123	256,806,088	138	288,704,827	94	195,790,041	100	208,400,801	الاتصالات والبرق		
89	15,005,000	135	22,718,732	123	20,624,900	55	9,186,450	100	16,761,117	اجورالخبره والاستشاريين		
93	1,172,298,917	65	817,075,572	84	1,062,180,374	61.6	773,865,318	100	1,255,799,859	خدمية متنوعة		
96	27,409,950	92	26,568,150	324	92,688,293	16	4,725,250	100	28,604,900	المؤتمرات والندوات		
152	88,274,300	58	33,839,000	136	79,301,450	78	45,208,350	100	58,208,155	الطبع		
212	11,385,000	179	9,630,000	456	24,504,466	300	16,103,475	100	5,369,500	الاشترك في الدورات التدريبية		
119	858,534,978	96	694,757,179	110	795,075,921	89	641,968,315	100	723,774,929	تنظيف الدائرة		
1,30	180,040,370	247	34,219,900	266	36,812,833	196	27,136,250	100	13,810,833	التعزيد والترجمة		
50	6,654,319	131	17,461,343	227	30,131,161	193	25,633,490	100	13,257,497	اجور الخدمات المصرفية		
0	0	0	0		0		0	100	373,649,980	اجورحراس حماية المنشآت		
0	0	1.5	600,000	9	3,666,250	33.4	13,090,188	100	39,124,065	خدمات اخرى		

172	5,261,390,331	138	4,217,943,556	173	5,294,258,541	90	2,763,374,853	100	3,057,839,336	الصيانة	3	
114	172,955,705	68	103,932,550	97	146,703,714	68	102,955,522	100	151,244,936	المصروفات الآخري	1	ء
0	0	0	0		0		0	100	1,800,000	اجار الاراضي		
0	0	0	390,000		0	37	6,840,000	100	18,371,700	مكافآت لغير المنتسبين		
127	95,440,229	72	54,331,475	125	94,198,947	64	48,155,790	100	75,320,083	مخصصات بعثات الطلاب		
0	0	0	0		0		0	100	10,000,000	تعويضات وغرامات		
0	5,247,226	0	14,517,400	0	14,303,817		1,372,342	0	0	اقساط التأمين على غير الحياة		
158	72,268,250	75	34,693,675	83.5	38,200,950	102	46,587,390	100	45,753,153	مصاريف اخرى		
229	9,583,868,220	108	4,539,273,845	288	12,074,497,048	58	2,441,745,320	100	4,184,870,066	الموجودات الثابتة	2	
229	9,563,918,220	108	4,505,325,845	288	12,044,747,048	58	2,431,745,320	100	4,176,875,066	الات ومعدات	2	أ
0	0	0	0	564	1,029,214,500	0.74	1,350,000	100	182,544,000	وسائط نقل		
239	9,563,918,220	112	4,505,325.845	276	11,015,532,548	61	2,430,395,320	100	3,994,331,066	الات ومعدات اخرى		
249	19,950,000	424	33,948,000	372	29,750,000	125	10,000,000	100	7,995,000	موجودات ثابتة اخرى	2	ب
142	287,300,839,070	128	258,757,976,226	127	256,230,988,504	132	265,315,783,840	100	201,511,094,04 6	المجموع		

وتبين من خلال الجدول المرقم (4-20) بأن هناك تغييرات كبيرة بين النفقات الفعلية للتبويات

والبنود بين سنوات الدراسة أما بارتفاع كبير في الإنفاق الفعلي او انخفاض كبير وهذا التذبذب في

الإنفاق الفعلي وعدم وجود تقارب بين الإنفاق من سنة الى أخرى يعطي مؤشر غير جيد على سير

عملية تنفيذ الموازنة لكل سنة مالية .

أما بالنسبة للتغيرات في التخصيصات السنوية فانها كانت كما يلي :

جدول (4 - 21)

التغيير في التخصيصات السنوية بالنسبة لسنة الأساس (2008) / هيئة التعليم التقني

ت	البند	2008		2009		2010		2012	
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1	النفقات	100	205,021,470,144	129	264,820,820,552	125	256,900,148,000	140	287,343,647,486
1	أ الرواتب والاجور النقدية	100	182,735,305,528	134	244,996,855,284	125	229,436,108,000	141	257,161,984,906
1	الرواتب والاجور الاساسية	100	78,510,389,264	117	92,129,060,663	113	88,390,846,000	129	101,214,994,167
2	المخصصات	100	104,224,916,264	147	152,867,794,621	135	141,045,262,000	150	155,946,990,739
1	ب المساهمات الاجتماعية	0	10,591,164,616	104	10,968,695,268	98	10,338,840,000	108	11,441,462,580
1	ج السلع والخدمات	100	11,315,000,000	77	8,705,070,000	150	16,925,000,000	163	18,455,000,000
1	المستلزمات السلعية	100	4,065,000,000	75	3,045,250,000	160	6,500,000,000	165	6,700,000,000
	قرطاسية ومطبوعات	100	215,000,000	79	170,250,000	134	288,000,000	223	480,000,000
	كتب ومجلات	100	175,000,000	55	96,000,000	97	170,000,000	97	170,000,000
	الماء والمجاري	100	120,000,000	50	60,000,000	99	119,000,000	92	110,000,000
	الكهرباء	100	435,000,000	184	800,000,000	529	2,300,000,000	529	2,300,000,000
	الوقود	100	1,000,000,000	90	900,000,000	154	1,541,000,000	163	1,630,000,000
	الملابس	100	30,000,000	50	15,000,000	100	30,000,000	0	0
	مواد مكافحة والوقاية	100	35,000,000	57	20,000,000	51	18,000,000	71	25,000,000
	المواد واللوازم	100	1,650,000,000	57	934,000,000	106	1,754,000,000	102	1,675,000,000
	سلعية متنوعة	100	405,000,000	12	50,000,000	69	280,000,000	77	310,000,000

165	5,905,000,000	140	5,000,000,000	81	2,880,000,000	100	3,575,000,000	المستلزمات الخدمية	2	
509	1,425,000,000	286	800,000,000	189	530,000,000	100	280,000,000	مخصصات ونفقات السفر		
178	410,000,000	457	1,050,000,000	85	195,000,000	100	230,000,000	مخصصات ونفقات الايقاد		
40	20,000,000	80	40,000,000	60	30,000,000	100	50,000,000	النشر والاعلام		
156	1,400,000,000	111	1,000,000,000	56	500,000,000	100	900,000,000	ايجار المباني		
65	220,000,000	65	220,000,000	76	260,000,000	100	340,000,000	ايجار المكائن والمعدات		
320	400,000,000	200	250,000,000	120	150,000,000	100	125,000,000	الترفيه الرسمي		
67	10,000,000	0	0	67	10,000,000	100	15,000,000	البريد		
158	420,000,000	158	420,000,000	98	260,000,000	100	265,000,000	الاتصالات والبرق		
100	30,000,000	83	25,000,000	50	15,000,000	100	30,000,000	اجور الخبراء والاستشاريين		
117	1,570,000,000	89	1,195,000,000	69	930,000,000	100	1,340,000,000	خدمية متنوعة		
250	100,000,000	325	130,000,000	75	30,000,000	100	40,000,000	المؤتمرات والندوات		
167	100,000,000	250	150,000,000	117	70,000,000	100	60,000,000	الطبع		
500	100,000,000	200	40,000,000	100	20,000,000	100	20,000,000	الاشترك في الدورات التدريبية		
120	900,000,000	107	800,000,000	100	750,000,000	100	750,000,000	تنظيف الدائرة		
850	340,000,000	100	40,000,000	75	30,000,000	100	40,000,000	التعصيد والترجمة		
120	30,000,000	120	30,000,000	80	20,000,000	100	25,000,000	اجور الخدمات المصرفية		
0	0	0	0	0	0	100	375,000,000	اجور حراس حماية المنشآت		
0	0	17	5,000,000	33	10,000,000	100	30,000,000	خدمات اخرى		
159	5,850,000,000	148	5,425,000,000	76	2,779,820,000	100	3,675,000,000	الصيانة	3	
75	285,200,000	53	200,200,000	40	150,200,000	100	380,000,000	المصروفات الاخرى	1	ء
0	0	0	0	100	10,000,000	100	10,000,000	مكافآت لغير المنتسبين		
52	150,000,000	34	100,000,000	26	75,000,000	100	290,000,000	مخصصات بعثات الطلاب		

0	30,200,000	0	55,200,000	0	20,000,000	0	0	اقساط التأمين على غير الحياة		
131	105,000,000	56	45,000,000	57	45,200,000	100	80,000,000	مصاريف أخرى		
247	11,899,087,000	262	12,594,727,000	54	2,581,390,000	100	4,810,000,000	الموجودات الثابتة	2	
248	11,859,087,000	262	12,554,727,000	53	2,561,390,000	100	4,790,000,000	الات ومعدات	أ 2	
45	96,665,000	465	1,000,000,000	2.2	4,824,000	100	215,000,000	وسائط نقل		
257	11,762,422,000	253	11,554,727,000	56	2,556,566,000	100	4,575,000,000	الات ومعدات أخرى		
200	40,000,000	200	40,000,000	100	20,000,000	100	20,000,000	موجودات ثابتة أخرى	ب 2	
143	299,242,734,486	128	269,494,875,000	127	267,402,210,552	100	209,831,470,144	المجموع		

وتبين من خلال الجدول المرقم (4-21) ان هناك تغييرات لافقة للنظر في التخصيصات السنوية بين سنة وأخرى للتبويات والبنود أما بارتفاع التخصيصات بنسبة عالية لهذه البنود او إنخفاضها بنسبة عالية وهذا يعطي مؤشر غير جيد لموازنة الهيئة العامة واختلافها في التخصيص السنوي والإنفاق الفعلي لكثير من التبويات والبنود اللافة للنظر من سنة الى أخرى .

نتائج أسئلة المقابلات

السؤال الثالث: هل هناك أية تغيرات لافتة للنظر خلال السنوات في قيم الموازنة ونتائج أعمال هيئة التعليم التقني ؟ وما أسباب ذلك ؟

أجاب المسؤولون عن الموازنة بأنه فيما يخص الرواتب والتي تشكل نسبة 90% في الموازنة فإن الانحراف الفعلي عن المخطط يعود إلى التغيرات المستمرة في التعليمات والقوانين الخاصة بالرواتب والمخصصات وحركة التعيينات والنقل وغير ذلك.

و قال بعضهم أن الموازنة السنوية تعتمد على ما صرف من الموازنة التقديرية للسنة السابقة كقياس ولا يتم اعتماد الموازنة التقديرية المخطط لها وحسب الحاجة الفعلية، و لذلك تكون هناك انحرافات بين التنفيذ والتخصيص وبين سنة وأخرى.

وأيضا من الأسباب التي ذكرها بعض المسؤولين أن هذه التغيرات والانحرافات من سنة إلى أخرى في كثير من البنود سببها ضعف التمويل المالي من سنة إلى أخرى والزيادة والنقصان في تخصيص بنود الموازنة السنوية مما يؤدي إلى عدم التقيد بالتصرف في التخصيص ويسبب الانحراف .

وكانت هناك أسئلة طرحها الباحث على المسؤولين الماليين للوقوف على مشاكل الموازنة بصورة

عامة وهي :

1- إلى أي مستوى تكون المشاركة في إعداد الموازنة التقديرية في الهيئة والكليات والمعاهد

التابعة لها ؟

وكانت الاجابات كالآتي :

اجاب المسؤولون عن الموازنة الذين تمت مقابلتهم بأن هناك مشاركة وتكون عن طريق وضع الموازنات التقديرية للمعاهد والكليات. و يتم توزيع الموازنة حسب حجم الأبنية وعدد الطلبة وعدد المنتسبين وقدم المعهد وحرمان بعض المعاهد من الاستفادة من موازنات سابقة (أي التبويات التي لا يكون فيها إنفاق عالٍ، وعليه يتم تخفيض تخصيصات هذه الأبواب في السنة القادمة) .

و قال بعض المسؤولين إن هناك مشاركة من قبل المعاهد والكليات في إعداد الموازنة ولكن لاتؤخذ بعين الاعتبار تقديرات الموازنة التي قدمتها المعاهد والكليات والتي تعتمد على حاجتها الفعلية من قبل الهيئة .

2- هل يتم تغطية تخصيصات الموازنة التقديرية للهيئة حسب ما يتم التخطيط له في كل عام من

قبل الهيئة ام حسب ماتقرره وزارة المالية من تخصيصات للهيئة؟

وكانت الإجابات كالآتي :

اتفق المسؤولون الذين تمت مقابلتهم بأنه في الأغلب تكون التخصيصات في بعض التبويبات أو البنود أقل من الحاجة الفعلية، لاسيما أن استحداث تشكيلات جديدة لا يخصص لها مبالغ ضمن الموازنة ويتم الصرف عليها من تخصيص التشكيلات الحالية. وأن تخصيص الموازنة يتم حسب توزيع الموازنة في وزارة المالية لجامعات وهيئات وزارة التعليم العالي ولا تتدخل وزارة التعليم في توزيع الموازنة سوى في موضوع التخصيصات العلمية (وعلى الأكثر تخصيصات البحث العلمي والإجازات الدراسية والبعثات).

3- هل يتم إعداد الموازنة التقديرية والتخطيط لها على أساس حاجة الهيئة لها أو هناك معايير

تعتمد عليها الهيئة في إعداد الموازنة والتخطيط لها في كل عام ؟

وكانت الإجابات كالآتي :

اجاب المسؤولون عن الموازنة الذين تمت مقابلتهم بأنه يتم إعداد تقديرات الموازنة السنوية للهيئة على أساس الحاجة الفعلية والتوسعات المتوقعة ووفقا لخططها العلمية الآتية والمستقبلية. وتعتمد أسس ومعايير عند إعداد تلك التقديرات. وتكون للهيئة أو لأي مؤسسة أخرى معايير خاصة بها تختلف عن غيرها حسب توجهات الهيئة أو هذه المؤسسة .

الفصل الخامس

5 - 1 الاستنتاجات

5 - 2 التوصيات

5-1 الاستنتاجات

من خلال دراسة الباحث لموازنات جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1- لا يوجد هناك تحقيق للأهداف المعلنة من قبل مؤسسات التعليم العالي الحكومية العراقية وخاصة جامعة ديالى وهيئة التعليم التقني وهذا ما تبين من خلال الجداول في السؤال الأول، ومن خلال توزيع التخصيصات على التبويبات الرئيسية بالنسبة حيث تبين أن 90 % تذهب الى الرواتب وتخصيصات. وأما بقية التخصيصات فتنوزع على التبويبات الأخرى، وأن أهداف المؤسسات التي تخص البحث العلمي والدراسات العليا والبحوث والمؤتمرات وغيرها تقع ضمن توزيع النسبة القليلة فلا يمكن تحقيق الأهداف بهذه التخصيصات الضعيفة التي كانت مخصصة لها .

2. عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وبين وزارة المالية، وبين المؤسسة نفسها وبين كلياتها أو معاهدها التابعة لها واقسامها الأخرى . أي تجاهل الجهة الأعلى للجهات الأدنى منها في إعداد الموازنة التخمينية أو عند توزيع التخصيصات وإقرارها وعدم أخذها بعين الاعتبار وعدم تخصيص المبالغ في الموازنة كل حسب حاجته الفعلية ولكن حسب ماتراه وزارة المالية مناسباً من تخصيص وغالبا ماتخصص بالرجوع إلى موازنة السنة السابقة وفرض تخصيصات للمؤسسات قد لا تكون بحاجة لها أو يكون هناك نقص في بعض التخصيصات والتي تكون المؤسسة بأشد الحاجة لها. وأيضا ماتراه المؤسسات مناسبة من تخصيص للكليات والمعاهد التابعة لها. مما يسبب في نقص كبير في بعض التبويبات وأحيانا فائض في تبويبات أخرى .

3. عدم وجود تخطيط مسبق، وعدم وضع خطة مسبقة للإعلان عن أهداف الجامعة أو الهيئة ودراستها من حيث توفر التخصيصات المالية الكافية لتنفيذ هذه الأهداف ومداولتها مع دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية لامكانية تأمين التخصيصات المالية .

4. من خلال دراسة الباحث لجداول الموازنة للسؤال الثاني تبين أن هناك فوارق كبيرة بين النتائج الفعلية والتخصيص لكثير من التبويبات والبنود وعدم تنفيذ نسب كبيرة من التخصيصات أو تجاوزات كبيرة على التخصيصات السنوية للتبويبات والبنود وتبين من خلال دراسة الباحث والمقابلات التي أجراها أن سبب ذلك يعود إلى :

أ. عدم الأخذ بعين الاعتبار بالموازنة التقديرية التي تقدمها الجامعات أو الهيئة لجميع فقراتها من قبل دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية والتي تكون فيها الحاجة الفعلية من التخصيصات التي تطلبها الجامعات أو الهيئة وفرض تخصيصات قد تكون الجامعات أو الهيئة ليست بحاجة لها ولكنها تقبلها لغايات المناقلات.

ب. سوء التخطيط والتقدير السنوي الذي ينسجم مع متطلبات الجامعات أو الهيئة الحقيقية من قبل الجامعات أو الهيئة وخاصة بالنسبة لتخصيصات البحث العلمي والمؤتمرات والدراسات العليا وتأهيل الكوادر وتطويرها لذلك تكون تخصيصاتها قليلة لكون وزارة المالية تعتمد على السنوات السابقة، وعدم إعداد موازنة ضمن خطة مدروسة ومخطط لها مسبقا وبالتنسيق مع جميع الكليات والمعاهد والأقسام وكل حسب حاجته .

ت. المركزية في الصرف من قبل الجامعات أو الهيئات حيث يكون الصرف من صلاحية رئيس الجامعة أو رئيس الهيئة حصراً، وأن ضعف الكادر الحسابي في هذه الجامعات ونقصه يؤدي إلى تأخير العمل وتنفيذ الموازنة والإجراءات المعقدة وهي غالباً ماتكون روتينية أكثر مما هي رقابية .

ث. العجز الذي يحصل في بعض التبويبات أو البنود يسبب حاجة ملحة لمناقلة تخصيصات من تبويبات أو بنود أخرى لتغطية هذا العجز مما يسبب إخفاق في تنفيذ هذه التبويبات وحتى إن كانت بحاجة لها ومهمة مثل تخصيصات البحث العلمي والدراسات العليا وغيرها فهي مضطرة الى ذلك . وأغلب المناقلات تكون غير قانونية ومخالفة لتعليمات الموازنة العامة مما يؤشر سلماً على الجامعة او الهيئة .

ح. اصدار أوامر وزارية أو جامعية بتعيينات جديدة أو ترفيعات أو مخصصات أخرى بدون توفر تخصيص مالي لها مما يلزم المؤسسة بصرف هذه المستحقات سواء كانت رواتب أو مخصصات مما يؤدي إلى التجاوز على باب الرواتب والمخصصات بنسب كبيرة مما يؤثر على التبويبات الأخرى لأنها مجبرة على مناقلة التخصيصات من هذه التبويبات والبنود حتى وإن كانت بحاجة لها لأن هذه مستحقات يجب أن تصرف لأصحابها.

ج. قيام الجامعات أو الهيئة بالتوسع في فتح أقسام وكليات جديدة دون توفير تخصيص مالي لهذه الأقسام أو الكليات وعدم دراسة الإمكانيات المالية المتاحة التي تغطي هذه التوسعات مما يؤثر سلماً على تنفيذ الموازنة حسب ماوضعت لأجله .

خ. تتبع وزارة المالية طريقة التحويل الشهري للرواتب والنفقات التشغيلية مما يؤثر سلماً على السياسة المالية في رئاسة الجامعة والهيئة فبعض الأشهر يكون التمويل للرواتب فقط دون النفقات التشغيلية

لعدم ظهور صرف حقيقي في جدول التخصيصات الشهرية المرسلة للوزارة والسبب أن الجامعة والهيئة عند استلامها لتمويل النفقات التشغيلية تصرفه كسلف حسب أبواب الموازنة وعدم متابعة تسديدها أول بأول كوصولات وتسويات .

5. وجود انحرافات كبيرة بين سنوات الموازنة سواء كانت في التخصيصات السنوية أو التنفيذ الفعلي، فالتخصيص أو التنفيذ الفعلي في الباب الواحد أو البند الواحد بين سنة وأخرى يكون مختلف اختلافا كبيرا يكون مرتفعاً جداً بين سنة وأخرى أو منخفض جداً بين سنة وأخرى وأحيانا تصل نسبة الانحراف إلى 300% أو أكثر أو تنخفض إلى 20% أو أقل من هذا وأن الزيادة السنوية لموازنة الدولة لاتعطي مبرراً لهذه الانحرافات الكبيرة. وهذا يسجل مؤشر لعشوائية الموازنات في الإعداد أو التوزيع .

6. من خلال دراسة الباحث لهيكلية الجامعات تبين أن بعض الجامعات لا يوجد فيها شعبة الموازنة ومنها جامعة ديالى وأن هذه الشعبة لها دور كبير وأهمية في جميع مراحل الموازنة من إعداد الموازنة ووضع الخطط والتنفيذ الفعلي وحفظ البيانات المالية لموازنات السنوات السابقة . ومما وجد الباحث بصعوبة الحصول على بيانات الموازنة للسنوات السابقة من جامعة ديالى بسبب فقدانها في الجامعة ولعدم وجود من هو مسؤول على هذه البيانات .

7. عدم تقديم الحسابات الختامية في موعدها المحدد من قبل الجامعة أو الهيئة مما يؤثر سلباً على التخصيصات لأنها تظهر لوزارة المالية في الجداول غير مصروفة في حين إن الجامعة أو الهيئة صرفت وتجاوزت على الأبواب ولكن التسويات لم تظهر في جداول هذه المؤسسات. وأن هذه المشكلة يعاني منها العراق في كل مؤسساته وأنها محل جدال وخلاف بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة) .

8. عدم وجود مشاركة حقيقية فعّالة من قبل الكليات والمعاهد والأقسام الأخرى في إعداد الموازنة وأن كانت هناك مشاركة فهي غير حقيقية أو لاتؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الجامعة أو الهيئة مما يسبب اخفاقات في تنفيذ الموازنة لأنها لم تعد على أساس الحاجة الفعلية لهذه الكليات أو المعاهد .
9. لاتوجد هناك معايير أو أسس تضعها الجامعة وتسير عليها في إعداد الموازنة لما لها أهمية في دورة الموازنة وحتى لا يتأثر إعداد الموازنة أو تنفيذها بتغير مسؤول معين أو مدير مالي.
10. من خلال دراسة الباحث للموازنة الإستثمارية لجامعة ديالى تبين أن بعض المشاريع نسب إنجازها كانت ضعيفة جدا وهذا بسبب ضعف الكادر الوظيفي المسؤول على تنفيذ هذه المشاريع وعدم وجود متابعة حقيقية وفعلية للشركات المنفذة وعدم فرض الغرامات التأخيرية على هذه الشركات لكي تكون وسيلة ضغط عليهم لإنجاز المشاريع في وقتها المحدد .

5- 2 التوصيات

1. العمل على وضع خطط ودراسة صحيحة للأهداف المعلنة ومداولتها مع دائرة الموازنة قبل وضعها لإمكانية توفير التخصيص المالي اللازم لتحقيق هذه الأهداف قبل الإعلان عنها لكي تكون قابلة للتحقيق وموجودة على أرض الواقع وليس مجرد كلام ينشر على المواقع الرسمية للمؤسسات الحكومية.

2. التنسيق بين دائرة الموازنة في وزارة المالية والمؤسسات الحكومية وخاصة مؤسسات التعليم العالي والأخذ بعين الاعتبار الموازنات التخمينية التي تقدمها هذه المؤسسات وإمكانية تحقيقها لأنها تحتوي على حاجتها الفعلية، وعدم فرض التخصيصات على المؤسسات حسب ماتراه وزارة المالية أو بالاعتماد على موازنة السنة السابقة لأن هذا يؤدي إلى الإخفاقات والانحرافات في الموازنة وعدم استطاعة المؤسسة تحقيق ما هو مخطط له حسب حاجتها الفعلية ولكي لاتضطر المؤسسة إلى إجراء المناقلات وأغلبها تكون غير قانونية مما يربك التنفيذ الفعلي لتخصيصات الموازنة، كل حسب الباب أو البند الذي خصص له .

3. إعطاء أولوية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها للبنود التي تخص البحث العلمي والدراسات العليا وعقد المؤتمرات والندوات وتأهيل الكوادر العلمية والإدارية وتطويرها والبعثات الدراسية والإشتراك بالدورات العلمية وغيرها مقارنةً بتبويبات الرواتب والمخصصات، وتكون ضمن تبويب رئيسي في الموازنة وليس مجرد بنود صغيرة وموزعة على تبويبات الموازنة، لكونها مؤسسات بحث علمي وتختلف عن مؤسسات الدولة الأخرى. لكي يساعدها أن ترتقي الى المستوى المطلوب ومن أجل تحقيق الأهداف المعلنة التي تخص البحث العلمي .

4. وضع خطط مدروسة للتوسعات التي تقوم بها المؤسسة مثل فتح أقسام أو كليات جديدة بإمكانية تغطيتها ماليا لأن هذه التوسعات تحتاج الى موارد بشرية من أساتذة وكوادر إدارية وموارد أخرى مثل البنايات والأثاث وأجهزة وغيرها، وكل هذه الموارد تحتاج الى تخصيصات مالية كبيرة وان لم يكن مخصص لها هذه التخصيصات فإنها سوف تؤثر سلباً على تخصيصات الموازنة الأخرى مما يضطر إلى إجراء المناقلات وعدم تنفيذ كثير من التخصيصات الأخرى لأجل مناقلتها .

5. التنسيق بين قسم الشؤون المالية وقسم الشؤون الإدارية (الأفراد) في المؤسسة مع دائرة الموازنة في وزارة المالية والموارد البشرية في وزارة التعليم العالي لإستحصال الموافقة والمصادقة على الملاكات، خاصة عندما يكون هناك تعيينات جديدة أو إضافة خدمة أو مستحقات أخرى لاستحصال التخصيص المالي لها حتى لاتضطر المؤسسة التجاوز على أبواب الرواتب والمخصصات وبالتالي سوف يكون هذا العجز أو التجاوز على حساب التبويبات الأخرى لكون هذه مستحقات يجب أن تدفع لمستحقيها ولايمكن تأجيلها .

6. العمل على إعطاء صلاحية الصرف للكليات والمعاهد من خلال جعلها وحدات حسابية مستقلة خاصة الكليات والمعاهد التي تتوفر لديها القدرة والكادر، ومؤهلة لتكون وحدة حسابية مستقلة ولها موازنتها السنوية الخاصة بها التي توزعها الجامعة على الكليات حسب حجم الكلية وحجم كوادرها ويكون لها صلاحية الصرف حسب حاجتها بدون الرجوع إلى رئاسة الجامعة واستحصال الموافقات حتى يتسهل عليها عمليات الصرف والتخلص من الإجراءات الروتينية التي تعرقل عمليات الصرف ممايسهل عليها تنفيذ موازنتها بأتم وجه وحسب حاجتها الحقيقية . لكون هذه الكليات والمعاهد تعاني من مركزية الصرف مما تسبب لها عائق في تنفيذ موازنتها بسبب الإجراءات والموافقات التي يجب أن تحصل عليها من قبل الجامعة حتى يتسنى صرف أي مبلغ تحتاجه .

7. على وزارة المالية أن تزود مؤسسات الدولة بالتمويل الشهري حسب حاجتها المطلوبة من وزارة المالية لأن جميع مؤسسات الدولة وخاصة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تم تخصيص موازنة سنوية لها وبدورها تضع خطة تفصل فيها مبالغ التخصيصات التي تصرف شهريا من موازنتها وأن عدم تلبية حاجة هذه المؤسسات من التخصيص الشهري أو استقطاع بعض منه سوف يولد إرباكا ومشاكل في تنفيذ الموازنة وهذه مشكلة تعاني منها المؤسسات في بعض الأحيان وعلى المؤسسة إعداد تسويات السلف في نفس الشهر الذي تم صرف السلفة فيه حتى تظر في جدول التخصيصات الذي يتم إرساله إلى وزارة المالية حتى يتم اعتماده في صرف مخصصات الشهر الذي يليه .

8. يجب أن تكون هناك مشاركة حقيقية في إعداد الموازنة من قبل الكليات والمعاهد والأقسام الأخرى والاختذ بعين الاعتبار الموازنات التخمينية التي تضعها هذه الكليات والمعاهد من قبل الجامعة أو الهيئة لأن تجاهل هذه الكليات والمعاهد في إعداد الموازنة يسبب مشاكل كثيرة في تنفيذها لأن أغلب التخصيصات تذهب إلى هذه الكليات والمعاهد وكونها غير مشتركة في إعداد الموازنة فان هذه التخصيصات سوف لن تتسجم مع الحاجة الفعلية لهذه الكليات والمعاهد والأقسام الأخرى .

9. يجب فتح شعبة الموازنة في قسم الشؤون المالية في الجامعات التي لاتوجد في هيكليتها هذه الشعبة ومنها جامعة ديالى لما لها من أهمية ودور كبير في إعداد الموازنة التخمينية وتنفيذها بعد إقرارها وإعداد الجداول الخاصة بها، وحفظ بيانات الموازنات لجميع السنوات لأن هذه بيانات مالية ومهمة جدا بالنسبة للمؤسسة وأن فقدانها يدل على إهمال المؤسسة لأهم جانب في عملها وهو الموازنة والتي تمثل الشريان النابض للمؤسسة .

10 . يجب أن تكون هناك أسس ومعايير ثابتة تضعها كل مؤسسة تتمثل بكيفية إعداد الموازنة وكيفية التخطيط لها وتنفيذها واعطاء الأولوية لبعض الجوانب وتسير عليها المؤسسة في جميع السنوات المالية حتى لاتتأثر السياسة المالية للمؤسسة ولاتتغير مع تغيير الأشخاص والمسؤولين عن الموازنة .

11. تأهيل كادر حسابي مؤهل وقادر على إدارة الموازنة الاستثمارية وكادر هندسي قادر على الإشراف والمتابعة الحقيقية لتنفيذ المشاريع وفرض الغرامات التأخيرية على الشركات المقصرة في إنجاز المشاريع في موعدها المحدد وعدم التهاون معها للاهمية الكبيرة للموازنة الاستثمارية, لكون المؤسسات والجامعات بأمس الحاجة الى البنية التحتية والأبنية والشوارع بسبب ماشهده العراق من دمار لبنيته التحتية بعد سنة 2003 .

12. من خلال دراسة الباحث للموازنة العامة في مؤسسات التعليم العالي وهي موازنة تعد بأسلوب التبويبات والبنود (موازنة البنود) وهي السائدة في العراق, ومن خلال الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ومشاكل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة توصي الدراسة بتبني أسلوب (موازنة البرامج والاداء) بدلاً من موازنة البنود . لكون هذا الاسلوب في إعداد الموازنة يركز على البرامج والأداء أي التركيز على الأعمال التي تقوم بها وليس على المواد التي تشتريها, حيث يفترض في هذه الحالة أن يكون طلب التخصيصات هو ربطها بالبرامج والأنشطة المطلوب إنجازها بواسطة التنظيمات الحكومية خلال فترة الموازنة. وبإتباع أسلوب موازنة البرامج والأداء يمكن لمؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات الحكومية من تحقيق أهدافها بأتم صورة .

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية :

- أبو رحمة, محمد عبد الله محمود, (2008), مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة في بلديات قطاع غزة (دراسة ميدانية), رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية غزة .
- أبو دوح , محمد عمر (2006) , ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة , الدار الجامعية , الاسكندرية .
- اسماعيل , اسماعيل خليل , و عدس , نائل حسن , (2010) , المحاسبة الحكومية , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان , الأردن .
- أبو العجين, طارق يوسف, (2007), تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية غزة .
- الأفندي, سجي مصطفى , " (2003) مدى إستخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام", رسالة ماجستير , جامعة حلب- الجمهورية العربية السورية.

- آل علي , رضا صاحب ابو حمد (2002), **المالية العامة** , الدار الجامعية للطباعة والنشر ,
فرع البصرة , العراق .
- البدور , جمال (2004) , **منهجية ومراحل تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات** , ملتقى
موازنة البرامج والاداء في الجامعات العربية , المنظمة العربية للتنمية الادارية , جامعة الدول
العربية , سوريا .
- البخيتاوي , حسين مهجر فرج (2011) , **تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقاً لمعايير
الكفاءة والعدالة للمدة (2003-2009)** , رسالة ماجستير , الجامعة المستنصرية , العراق .
- البشيتي, عبدالرحيم عصام (2009) **مدى امكانية تطبيق الموازنة على أساس الأنشطة
(AAB) في المصارف الوطنية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة** , رسالة ماجستير , الجامعة
الإسلامية غزة .
- الجبلي,نادية إسماعيل محمد (2008) , **الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة للدولة في
الجمهورية اليمنية** , رسالة ماجستير , جامعة عدن , اليمن .
- **جداول مصروفات وايرادات جامعة ديالى للسنة المالية (2012)**, العراق.

- الحصري, دينا بولس, (2010) **عجز الموازنة ومعدل الفائدة في الأردن**, رسالة ماجستير, كلية الأعمال , الجامعة الأردنية , الأردن.
- حماد , أكرم , (2005), **الرقابة المالية في القطاع الحكومي** , جبهة للنشر والتوزيع , عمان, الأردن.
- الحيايي , وليد ناجي (2007), **نظرية المحاسبة** , منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة, الدنمارك .
- خلف الله, محمد ابراهيم (2007) , **واقع إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية** , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية غزة .
- الخفاجي, علي كريم, و جواد, صلاح مهدي, (2010) **أثر التحيز في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة تطبيقية من منظور سلوكي في عينة من منشآت الأعمال الصناعية**, مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 18 / العدد (1) , ص 25-44
- الرباع , حسين محمد, (2002), **تقييم نظم الموازنات التخطيطية في الجامعات الحكومية الأردنية** , رسالة ماجستير , جامعة آل البيت , الأردن .
- السيوي ,مفتاح الصغير عبدالله (2005) , **العوامل المؤثرة في تطوير الموازنة العامة في ليبيا** , رسالة ماجستير , كلية الإقتصاد جامعة آل البيت , الأردن .

- طنش, أحمد وعبدة ,أنور(1995) النظام المحاسبي في المؤسسات ذات الإستقلال المالية والإداري والقانوني - نموذج تطبيق في الجامعات الأردنية , جامعة اليرموك ,الأردن.
- الطراونة,غادة عوض, (2005) , تقييم نظم الموازنات التخطيطية ودورها في فعالية إدارة إقليم البتراء , رسالة ماجستير , جامعة آل البيت , الأردن .
- عبدالعال , طارق, (2005) , الموازنات التقديرية "نظرة متكاملة " الإسكندرية , الدار الجامعية .
- العبيدي , زهرة خضير عباس العبيدي (2005), تحليل أسس تبويب استخدامات الموازنة العامة ومواردها (دراسة تطبيقية على موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مركز الوزارة) , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , العراق .
- العريني ,بهاء الدين أحمد,(2007),إطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في إعداد موازنة الجامعات والكليات المتوسطة في قطاع غزة "دراسة تطبيقية على كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية" رسالة ماجستير ,كلية التجارة , جامعة العلوم الإسلامية , غزة .
- عصفور,محمد شاکر , (2008) ,إصول الموازنة العامة , عمان , دار المسيرة للنشر والطباعة.
- العلاوين , أمجد عبد الفتاح (2000) , تقييم نظم الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية , رسالة ماجستير , جامعة آل البيت , الأردن .

- الفسفوس, فؤاد سليمان (2010), **المحاسبة الحكومية** , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.

- **قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2012)**.

- **قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2013)**.

- **قانون الإدارة المالية والدين العام , الوقائع العراقية , العدد 3984 , حزيران , 2004 .**

- **كرشك , طارق حسن (2004) , موازنة البنود تهدر الموارد المتاحة وتفاقم مشكلة الدين العام ,**

صحيفة عكاظ العدد 937 .

- **اللوزي , سليمان, مراد, فيصل, العكشة, وائل, (1997) إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**

, عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع .

- **محمود , رأفت سلامة (2011) , المحاسبة الحكومية , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,**

عمان , الأردن .

- **معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24 (عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية)**

(2006) معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام , الإتحاد الدولي للمحاسبين . (ترجمة,المجمع

العربي للمحاسبين القانونيين في الأردن,(2013))

- الملا حويش , لؤي طه و العمار , علي كريم (2012) , الخروقات في الموازنة والتخصيصات الدستورية بحث تحليل في الموازنة الاتحادية في العراق , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 29 , ص 1-24.
- المهاييني,محمد خالد و سلوم,حسن عبدالكريم (2007),الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) مجلة الإدارة والاقتصاد , العدد 64, ص 92-119 .
- المهاييني,محمد خالد و سلوم,حسن عبدالكريم (2008),الموازنة الفدرالية للعراق , الإتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والإيرادات للفترة من 2004 الى 2007 , مجلة الإدارة والاقتصاد , العدد 68, ص 1-20 .

2 - المراجع باللغة الإنجليزية :

– Axelor ,D (1995) , **Budgeting for Modern Government** , New York.

– Demartini, K , Stephani, M, and Bando, A (2007) , **Budget format**, PA730 : managing ,San Francisco State University .

– Engstrom,J and Copley, P, (2004) , **Essentials of Accounting for Governmental and Not-for Profit Organizations**, McGraw-Hill.

– Nasser, M, Mah'd ,O, Nimer ,K, & Al-okdeh,S.(2011) "The impact of managers' related variables and department features on budget characteristics: The case of private Jordanian universities", **International Business Research**, 4 (4); pp. 199-210

– Peffer, SA,(1997) "**Budget preparation is negotiating process: the effects of the information and power on performance, planning and budget costs**", Dissertation Dai_a57/07,Jan 1997, pp 11-31.

- Philips, KA (1996) "**Delivering the planning and budget preparation in higher education: a case study**"Dissertation,Dai_a57/03,sep/1996, pp 10-48.
- Samuelson, PA and Nordhaus, WD (2001), **Macroeconomics**, McGraw-Hill irwan, seventeenth edition, USA.
- Salazar, A (2006), "The budget battleground at the public university", **Journal of Applied Business and Economics**, Issue 6,No.2., pp 1-12.
- Sonny, P (2003), **Prioritized program budget: General policy guidelines and preparation procedures** .State of Georgia .
- Su , X,(2006) , "Endogenous determination of public budget allocation across education stages", **Journal of Development Economics** 81, pp 438- 456
- Wedyan, LM (2008) "**The role of budgeting in planning and control of future, activities and reducing of operate risks in Jordanian industrial corporation**". Master Thesis, University of Jordan.

- Yahya-Zadeh.M (2002) "A linear programming framework for flexible budgeting and its application to classroom teaching", **Issues in Accounting Education**, 17 (1), pp. 69–93.
- (www.uodiyala.edu.iq)
- (www.fte.edu.iq)

الملاحق

ملحق رقم 1 - أسئلة مقابلات الدراسة

ملحق رقم 1- اسئلة مقابلات الدراسة

1- لماذا لا تتسجم الكثير من تخصيصات بنود الموازنة العامة لجامعة ديالى وهيئة التعليم التقني مع أهدافهما المعلنة ؟ حيث كانت نسب ضئيلة جدا من تخصيصات الموازنة للجامعة والهيئة مخصصة لأهدافها المعلنة من البحث العلمي والمؤتمرات العلمية ونشر التعليم والتدريب ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ومتابعة تقويم وتطوير المناهج الدراسية وغيرها ؟

2- ما أسباب عدم تنفيذ بنود الموازنة في العديد من التبويبات أو كون نسب الإنفاق الفعلي ضعيفة في هذه التبويبات بالنسبة إلى تخصيصاتها ؟

3- ما أسباب التجاوز في العديد من التبويبات وينسب عالية على المبالغ المخصص لها . وكيف يتم تغطية هذه التجاوزات بالمبالغ التي صرفت لها ؟

4- لماذا تختلف الكثير من البنود (تخصيص سنوي و تنفيذ فعلي) من سنة الى أخرى وينسب كبيرة جدا ؟

5- إلى أي مستوى تكون المشاركة في إعداد الموازنة العامة في الجامعة والهيئة والكليات والمعاهد والمراكز التابعة لهما ؟

6- هل يتم تغطية تخصيصات الموازنة حسب ما يتم التخطيط له في كل عام من قبل الجامعة والهيئة أم حسب ما تقرره وزارة المالية من تخصيصات للجامعة والهيئة ؟

7- هل يتم إعداد الموازنة والتخطيط لها على أساس حاجة الجامعة والهيئة لها أو أن هناك معايير تعتمد عليها الجامعة والهيئة في إعداد الموازنة والتخطيط لها في كل عام ؟